جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: إدارة و حكامة محلية

التمكين السياسي للمرأة العربية ودوره في تحقيق التنمية السياسية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية فرع إدارة وحكامة محلية

إعداد الطالبة:

صباح حبيطوش

إشراف الأستاذة:

د. فاطمة بودرهم

السنة الجامعية :2014-2015

قال الله تعالى

إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ
حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ

(الرعد : ١١)

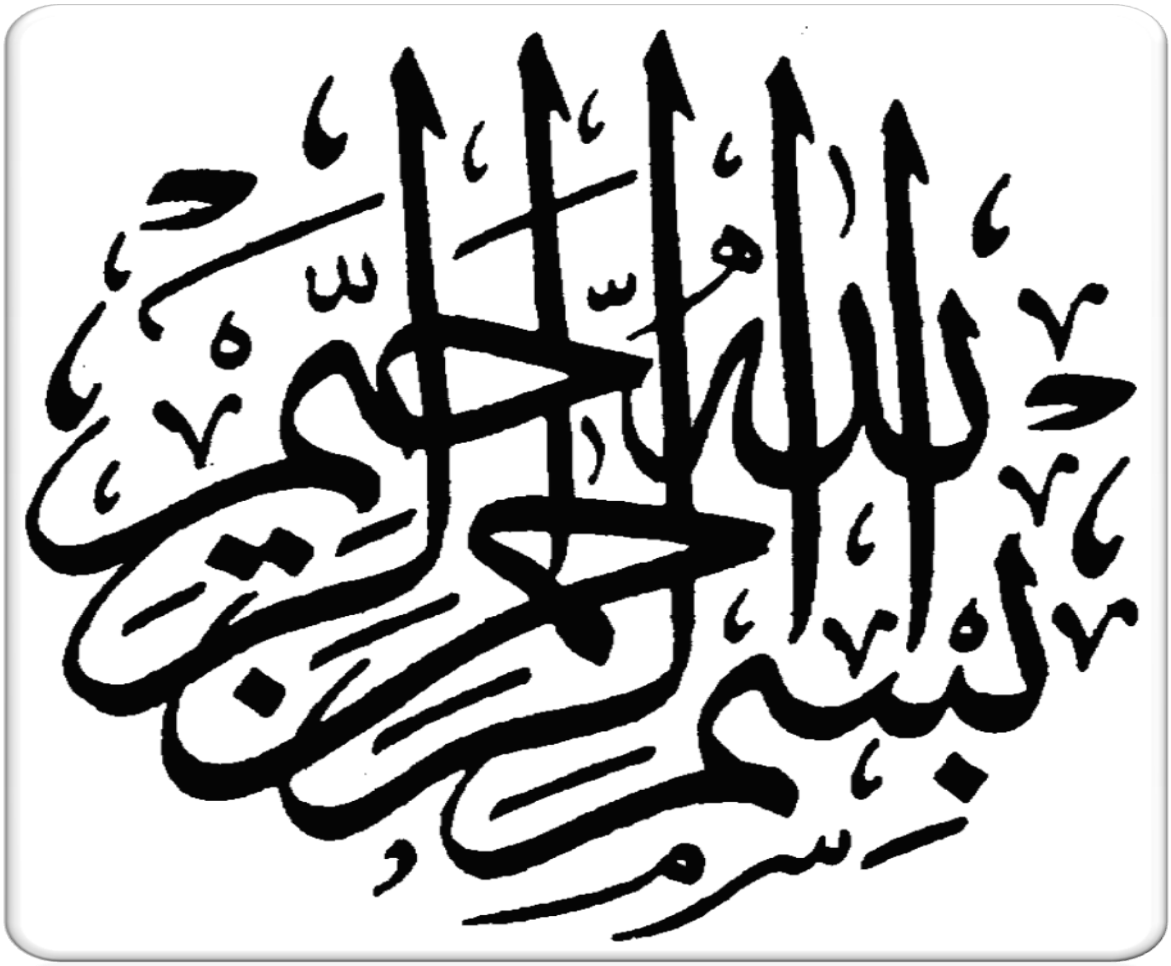
بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

مصداقا لقوله تعالى:"لئن شكرتم لأزيدنكم".

فالحمد و الشكر لله العلي العظيم الذي منّ علينا وسدد خطانا في تحصيل العلم وقدرنا على إنجاز هذه المذكرة.

واستنادا لقوله عليه الصلاة والسلام:"من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة الفاضلة التي تفضلت بالإشراف على بحثنا المتواضع ولم تبخل علينا بنصائحها القيمة الدكتورة: بودرهم فاطمة.

كما أوجه شكري إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة.

كما أتقدم بالشكر لابنة خالتي سليمة حبيطوش وأختي خونة على مساعداتهما القيمة .

والشكر الجزيل لكل من ساعدني بنصيحة أو بتوجيه وحتى بابتسامة من أولياء، إخوة، أساتذة، أصدقاء وزملاء.

إهداء

إلى الروح التي قال فيها سيد الخلق ﷺ "إن الجنة تحت أقدام الأمهات إلى أعز مخلوقة في الوجود التي لم تتعب بل كانت تمدني حنانا، نصيحة وطاقة لمواصلة الدراسة وكانت السند الذي لم يشتك يوما لم يتذمر فكانت عظيمة بما تحمله من كبرياء وعفة "أمي العزيزة"

إلى من رسم درب الحياة وبذل جهده من أجلي أبي العزيز.

إلى من شدوا عضدي وأثروني على أنفسهم أخواتي و إخوتي.

إلى صديقتي العزيزة رزيقة صحراوي ،لامية ،إلياس و إلى كل أساتذتي في قسم العلوم السياسية.

إلى طلبة السنة الثانية: ماستر علوم سياسية ،تخصص :إدارة وحكامة محلية،دفعة :2014–2015.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي وجهدي.

صباح

فهرس المحتويات

فهـــرس المحتويات

المحتـــــــوى	الصفحة
*إهـــداء	
*تشكرات	
*مقـــدمـــة	أ
الإجراءات المنهـــجية	ج
1.أهمية و أهداف الدراسة العلمية والعملية	ج
2. أسباب الدراسة الذاتية و الموضوعية	ج
3.إشكالية الدراسة	د
4.فرضيات الدراسة	ه
5.منهج الدراسة	ه
6. تحديد المفاهيم	و
7. حدود الدراسة	ص
8 . الدراسات السابقة	ص
9. شرح الخطة	ق
10. صعوبات الدراسة	ر
الفصل الأول: الاتجاهات النظرية للتمكين السياسي للمرأة	
تمهيد	23
. **المبحث الأول**:التيار العلماني	24
. **المبحث الثاني**:التيار الإسلامي	33
. **المبحث الثالث**:المقاربات والنظريات	40
خلاصة الفصل	44
الفصل الثاني:التمكين السياسي للمرأة في الوطن العربي.	
تمهيد	46

فهـــرس المحتويات

المبحث الأول:تاريخ المشاركة السياسية للمرأة العربية.	47
المبحث الثاني:واقع التمكين السياسي للمرأة العربية.	53
المبحث الثالث: معوقات (تحديات)التمكين السياسي للمرأة	64
المبحث الرابع: الإحصائيات السياسية في مجال المرأة في بعض الدول العربية.	73
خلاصة الفصل	83
الفصل الثالث: أثر التمكين السياسي للمرأة في تحقيق مستوى أعلى من التنمية السياسية في الوطن العربي.	
تمهيد	85
المبحث الأول:أهمية التمكين السياسي للمرأة	86
المبحث الثاني :الآليات والسبل الكفيلة لتمكين المرأة العربية بشكل فعال.	91
المبحث الثالث:الانجازات التنموية التي حققتها المرأة العربية .	98
خلاصة الفصل	105
خاتمة	107
قائمة المصادر والمراجع	112

مقدمة

مقدمة

عرفت دول العالم الثالث بصفة عامة والمجتمعات العربية بصفة خاصة بعدة أزمات ، وعلى كافة الأصعدة (السياسية ، الاقتصادية ، الثقافية ، الاجتماعية) نتيجة تحولات مرت بها على المستوى الداخلي والخارجي ، ونظرا لأن العالم بأسره في حركة تغير دائم ، ولمسايرة هذا التطور والتغير ، تعتبر الطاقة البشرية من أهم عوامل التنمية والتغير الاجتماعي والاقتصادي ، وباعتبار المرأة تشكل نصف هذه الطاقة ، ومساهمتها في عملية التنمية الاجتماعية مؤشرا هاما في تغيير دور المرأة وتحسين أدوارها على جميع المستويات وفي كل الميادين .

وما ميز أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين هو تنامي الوعي العالمي بقضية الديمقراطية ، إذ أصبحت هذه القضية الشغل الشاغل لكل المهتمين في الوقت الحاضر ، سواء على المستوى الفكري أو على المستوى الممارسة وعندما نتكلم عن الديمقراطية لا بد أن سلم أن أحد مرتكزاتها هي المساواة وإعطاء الفرصة للجميع دون تفرقة بين الجنسين ، وهذا لقناعة الجميع أنه لن يتم التقدم الإنساني إلا بفضل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وضرورة إشراكها في العمل السياسي والعمل العام .

وعموما فقد لقي موضوع التمكين السياسي للمرأة اهتماما كبيرا خلال السنوات العشر الماضية ، من الباحثين والدارسين المهتمين بواقع المرأة ، وأهمية دورها في النشاطات والمشاركات السياسية ، واهتمام الحكومات والمنظمات العالمية والعربية والمحلية للنساء، والمؤمنين بأن للمرأة دورا أساسيا حتميا وفاعلا في المجتمعات العربية ، لما تمثله من وزن كبير في تحقيق التنمية في المجتمعات ، والتوصل إلى فكرة هي أنه لن يتم تحقيق التنمية والتطور إلا بإصلاحات تؤيد اشتراك المرأة وتمكنها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، وذلك عن طريق العمل على التغلب على مختلف العقبات والتحديات التي تعوق اشتراك المرأة .

فقد تبنت عدد من المنظمات الإنمائية منها منظمات غير حكومية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة مبدأ التمكين كهدف رئيسي في برامجها ، واستحداث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامجا عن السياسات الخاصة بالمرأة والرجل في التنمية ، وهو برنامج يشجع تمكين المرأة في مجال اتخاذ القرارات على جميع المستويات بدءا من البيوت ووصولا إلى الحكومة ، وكذلك من خلال الاستفادة من دراسات تحليل النوع الاجتماعي Genderanalysis التي بدأ الاهتمام بها في المنطقة العربية منذ أكثر من عشرية من الزمن، وأكدت البحوث والخبرات من أن التنمية المتوازنة والمستدامة ، هي تلك التي تستهدف جميع أفراد المجتمع ، وأن دخول المرأة لأروقة السياسة والاقتصادية ، وتمكينها من المشاركة في صنع القرار من شأنه أن يحقق النمو والتنمية البشرية المرجوة ، فقد كان الاقتصاد وما يرتبط به من قيم مادية على رأس الاهتمامات على امتداد التاريخ ، ليعود الإنسان إلى دائرة الاهتمام مع صدور أول تقرير للتنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990 والذي أعطى للإنسان القيمة اللازمة بوصفه المفعل الأساسي لمختلف موارد التنمية ، وما بعده من تقارير منها تقرير التنمية البشرية في نطاق العالم العربي بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2002 ، الذي تناول النواقص في البنية المجتمعية العربية التي تعوق بناء التنمية الإنسانية كالحرية وتمكين المرأة وبناء القدرات الإنسانية وخاصة المعرفة ، وأكد على ضرورة تطبيق مقياس التمكين الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمنطقة العربية ، وكذا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، كلها سعت للنهوض بالمرأة سياسيا اقتصاديا واجتماعيا ، في سبيل تحقيق التنمية المنشودة ، هذا الاهتمام تابع من إيمان المجتمع الدولي والمنظمات النسائية والعالمية كالفدرالية العالمية الديمقراطية للنساء ، والاتحاد العام للنساء العربيات ، والاتحاد النسائي الإفريقي ومعظم الدول لأهمية إشراك المرأة في عملية التغيير والتنمية ، خاصة الحكومات العربية ويقينها بدور المرأة الفعال والمهم والأساسي في بناء مجتمع ديمقراطي فعلي ، وأصبحت تحتل حيزا هاما من النقاش خلال السنوات الأخيرة ، وتبقى المرأة المنطلق الأساسي والحقيقي لتقدم وتطور الشعوب العربية ، ودليل على توازن المجتمع وانتقاله إلى مصاف المجتمعات الديمقراطية .

الإجراءات المنهجية:

1.أهمية و أهداف الدراسة العلمية والعملية:

أ. أهمية الدراسة :

زاد الاهتمام بالتمكين السياسي للمرأة العربية في السنوات الأخيرة باعتبارها نوعا من الديمقراطية,التي تعتبر المعيار الجوهري في تفتيح المجهودان الإنمائية التي تبذلها العديد من الدول العربية في سبيل تحقيق التطور و التنمية الشاملة.

باعتبار هذه الدراسة تمس عنصرا حساسا و مهما في المجتمع إلا وهو المرأة باعتبارها نصف المجتمع وهي المدرسة المنشئة للأجيال. وبالتالي فهي طرف مهم في عملية التنمية، بل أصبح إشراكها من شروط التنمية. كما تسعى هذه الدراسة إلى محاولة لفت أنظار الدارسين , و اهتمام الباحثين بقضية المرأة ,و ضرورة تمكينها سياسيا ودورها في التنمية ,حيث إن مشاركة المرأة أمام الرجل في هذا المسعى صار لا يقل أهمية عن التنمية ذاتها .

كل هذا يدفع بنا إلى البحث في اثر التمكين السياسي للمرأة على التنمية في دول العالم العربي.

ب. أهداف الدراسة العلمية و العملية :

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع المرأة العربية و المعيقات التي تعترض جهود تمكينها ,وكذا الانجازات و الإصلاحات المختلفة في سبيل تمكينها ,و اثر ذالك في تحقيق مستوى أعلى من التنمية.

2. أسباب الدراسة الذاتية و الموضوعية :

أ. الأسباب الذاتية :

الرغبة الشخصية في معرفة حقيقة العمل السياسي للمرأة ،ومحاولة الإسهام بكل ما هو جديد في ما يخص القوانين و اللوائح الصادرة في مجال المرأة و تمكينها سياسيا في بعض الدول العربية .

فهذه الدراسة تأتي استجابة لرغبة الباحثة في فتح النقاش الأكاديمي حول هذا الموضوع الذي بقي حبيس التناول العام والإعلامي فقط.

أ . الأسباب الموضوعية:

تكمن الأسباب الموضوعية في العمل على تحقيق التنمية والتطور والرفاه في مجتمعاتنا العربية ،التي تعاني من كل أشكال التخلف ،والعمل على ضرورة إشراك المرأة ومنحها الفرصة في الإسهام بفعالية في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع ،باعتبارها المدرسة التي تهيئ وتعد الأجيال ، والتخلص من العقليات السلبية اتجاه المرأة ،حيث ما تزال المنطقة العربية ترى في تقدم المرأة مشكلة تهدد مكانة الرجل ،فما بالك اعتلاؤها هرم السلطة ،فهي ممنوعة حتى من قيادة السيارات في بعض الدول العربية ،كالسعودية ،وبالتالي ضرورة استغلال هذه الطاقات العاطلة في سبيل تحقيق مستوى أعلى من التنمية.

3.إشكالية الدراسة:

لقد حضي موضوع اشتراك المرأة وتمكينها سياسيا واجتماعيا باهتمام منظمات دولية و محلية و شغلت فكر الكثير من الباحثين والدارسين في هذا المجال ،باعتبار أن اشتراك المرأة في الحياة السياسية من أهم شروط الديمقراطية ،بالمساواة و إعطاء ،والتي تنحو في تحقيق التنمية السياسية والتنمية بصفة عامة ومن هنا يمكن صياغة و تحديد الإشكالية التالية :

- هل يساهم التمكين السياسي في للمرأة تحقيق مستوى أعلى من التنمية السياسية في الوطن العربي؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة لابد من الإجابة على بعض الأسئلة المتفرعة عنها و هي كالتالي:

- ما المقصود بالتمكين و التنمية السياسية ،وماهية الاتجاهات النظرية التي تناولت قضية التمكين السياسي للمرأة ؟

- ما هو واقع التمكين السياسي للمرأة في المجتمعات العربية ؟

- ما أثر أو ما انعكاسات التمكين السياسي للمرأة على التنمية بصفة عامة و التنمية السياسية بصفة خاصة؟

4.فرضيات الدراسة:

وتنطلق الدراسة من بعض الفرضيات التي تحاول فحصها ونقاشها ومن هذه الفرضيات:

- إن التمكين السياسي للمرأة يلعب دورا بارزا في رفع و تحقيق مستوى أعلى من التنمية في المجتمع.

- نمو الوعي بقضية الديمقراطية التي من مركزاتها المساواة بين الجنسين وإعطاء أهمية لدور المرأة في الوطن العربي .

- يعود ضعف التمكين السياسي للمرأة إلى ضعف فعالة الآليات و اللوائح القانونية المدعمة لإشراك المرأة أو انعدامها. كما أن الواقع يفرض معوقات كثيرة ،سياسية و اجتماعية واقتصادية في المجتمعات العربية، تمنع تحقيق التمثيل والتمكين الأمثل للمرأة.

5.منهج الدراسة :

كما هو معلوم فان طبيعة الموضوع هي التي تفرض على الباحث إتباع منهج ملائم لذا اعتمدنا في هذه الدراسة على منهج رئيسي وهو منهج دراسة الحالة الذي طبقتاه على المرأة العربية باعتبارها دراسة تندرج ضمن الدراسات الوصفية ، و اعتمدنا أيضا على مناهج أخرى نذكر منها المنهج الوصفي ،والذي يقوم بوصف و دراسة الظاهرة من خلال جمع المعلومات الدقيقة حولها ،وبما أن موضوعنا قائم حول المرأة ،فهذا يستدعي الاعتماد على هذا المنهج لوصفها و جمع المعلومات حولها ،وكذا الجهود المبذولة لتحسين وضعها في العالم العربي و سبيل تمكينها السياسي لتحقيق التنمية السياسية و التنمية بصفة عامة .

أما فيما يخص المنهج الأخر الذي اعتمدنا عليه، فهو المنهج التاريخي فلا يمكن فهم الظواهر دون الرجوع إلى جذورها .

6. تحديد المفاهيم:

أ . التمكين:Empouerment

لغة: يعني التقوية و التعزيز.

ورد لفظ التمكين في مواضيع عديدة في القران الكريم منها قوله تعالى:"الذِينَ إِنْ مَكُنَاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَلاَةَ وَآتوا الزَكَاَة وَأَمَرُوا بِالمَعْرُوفِ وَنَهُوا عَنِ المُنْكَرْ وَلِلهُ عَاقِبَةُ الأُمُورِ " * صدق الله العظيم .

اصطلاحا: يقصد به رفع الوعي والمقدرات و التفهم و الاستعداد للمرأة و الرجل من أجل إحداث تغيير في المجتمع ينتهي به التمييز و العنف ضد المرأة و اللامساواة في العلاقات الاجتماعية وتوزيع القوى بين المرأة والرجل.

وأما معناه العام فهو إزالة كافة العمليات والاتجاهات و السلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط النساء والفتيات المهمشة و تضعفهن في مراتب أدنى[1] ،فالتمكين عملية تتصدى لجميع أنواع التمييز ضد المرأة .

و التمكين مفهوم حديث ظهر في نهاية تسعينيات القرن العشرين و أصبح الأكثر استخداما في سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية ،وهو أكثر المفاهيم ارتباطا بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية ،وبالتالي فهو يسعى للقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات معينة وتكشف الأدبيات حول المفهوم من أنه رغم التباين في توسيع أو تضييق مجالات تطبيقه إلا انه يلتقي عند مفهوم القوة من حيث مصادرها و أنماط توزيعها باعتبار أن ذلك أمر ضروري لإدراك طبيعة التحولات الاجتماعية التي

---

* سورة الحج الآية 41.

1- يوسف بن يزه ،التمكين السياسي للمرأة، واثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي،دراسة في ضوء تقارير التنمية الإنسانية العالمية(2008/2003) ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص:تنظيمات سياسية وإدارية ،جامعة باتنة ،2010/2009،ص25.

أبحث تعمل لصالح الفئات المحرومة والمهمشة و البعيدة عن مصادر القوة. لذلك تتحقق قوة المرأة بتمكينها من ظروفها و فرصها وممارسة حقها في الاختيار.

ويعرف التمكين أيضا على أنه "امتلاك الفرد للقوة ليصبح عنصرا مشاركا بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أي امتلاكه القدرة على إحداث تغيير في الأخر الذي قد يكون فردا أو جماعة أو مجتمعا بأكمله[1].

ويعرف أيضا بأنه:" تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديا وجماعيا واعية، بالطريقة إلي يتأثر من خلالها علامات القوة في حياتها فتكسب الثقة بالنفس و القدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل"[2]

ب. التمكين السياسي:

هو عملية مركبة تتطلب تبني سياسيات و إجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للإفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديدا[3]،وليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه ،بل العمل الحثيث لتغييرها و استبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وإدارة البلاد وفي كل مؤسسات صنع القرار ضد هيمنة الأقلية.[4]

---

1 صابر بلول ،التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجيهات الدولية والواقع ،مجلة :دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ،المجلد 25،العدد الثاني ، 2009،ص650.من الموقع الالكتروني: www.gender clearing house .org /house/uplood/ /A.ssets/documents/PDF/atamkin asiyasi_li
maraa_alarabia_PDF.21 :34/04.04 .2015

2 خليل النعيمات، تمكين المرأة.org/sites/default. mepi maktabat anera / arabic resources/fibs/
.04/2015/ 04-16: 15, PDF, 127_ 123 _6

3 بن يزه يوسف، ص ي .

1 مركز ماعت للدراسات الحقوقية و الدستورية "التمكين السياسي للمراة المصرية ....هل الكوتا هي الحل"؟ http://www.maat

وعموما التمكين السياسي للمرأة هو جعل المرأة ممتلكة القوة والإمكانيات والقدرة لتكوين عنصرا فاعلا في التغيير،أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق ذات المرأة و حضورها على أرض الواقع ،بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية والشعبية الأخرى كلها والنقابات المهنية ومكانتها الإدارية،أي إيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع وفي البرلمان،وتعزيز دورها في هذه المواقع لتكون قادرة على تغيير الآخرين، أفرادا أو جماعات أو مجتمعا بأكمله.[1]

يقول أفلاطون الجمهورية :" إن الدولة التي لا تدرب نساءها ، كالرجل الذي يدرب يده اليمنى دون اليسرى".

وللتمكين مؤشرات ومبادئ وأهداف نذكر منها:

أ. المؤشرات :

1. <u>السياسية:</u>

. نسبة النساء في المجالس المحلية ومراكز اتخاذ القرار.

. نسبة النساء في الخدمة المدنية .

. نسبة اللواتي سجلن للتصويت والانتخاب.

2 . <u>الاقتصادية:</u>

. التغيير في نسبة معدلات التوظيف.

. مشاركة أفراد الأسرة في عمال البيت ورعاية الأطفال.

. النسبة المئوية للمصروفات على الصحة والتعليم.

2 صابر بلول ،مرجع سابق ،ص 650 .

. النسبة المئوية المتوفرة للمرأة لتطوير قدراتها التقنية كالخدمات الفنية المقدمة من قبل الحكومة أو المصادر غير الرسمية.

3. الإجتماعية :

. عدد النساء في منظمات المجتمع المدني.

. مقارنة النساء اللواتي في مواقع اتخاذ القرار بالعدد الكلي للأفراد في المشاريع و الدوائر الرسمية و غير الرسمية .

. حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالإنجاب.

. حرية الحركة داخليا و خارجيا بالمقارنة مع الرجال.[1]

ب . مبادئ التمكين :

نذكر منها:

. مبدأ المشاركة . مبدأ الاعتماد على الذات.

. مبدأ العدالة الاجتماعية . مبدأ البدء مع المجتمع من حيث هو.

. مبدأ المسؤولية . مبدأ العدالة و المساواة القانونية

ج . أهداف التمكين:

يهدف التمكين بصفة عامة اكتساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته ، وما بداخله من قدرات ومهارات يصل بها إلى نوعية الحياة التي يريدها ولا تعني التنمية الحصول على المزيد بل التطور نحو الأفضل ،وزيادة الخيارات المتاحة وتحسين فرص الصول إلى الخدمات والسلع وتعزيز قدرات الأفراد،وكذا زيادة استقلاليتهم و المساهمة في إيجاد

1 خليل النعيمات ،مرجع سابق.

الحلول لمشاكلهم،وخلق سياق تنموي موات للمشاركة و التفاعل بالاستناد وتطوير المهارات والقدرات والثقة بالنفس وفرص التطوير المعرفي وغيرها.[1]

ج. المشاركة (participation):

مشتقة من اسم المفعول للكلمة اللاتينية participate،ويتكون هذا المصطلح من جزأين الأول :pars ويعني جزء،والثاني compars ويعني القيام بدور.[2]

. المشاركة **لغة** تعني أيضا المساهمة .

أما **اصطلاحا** فتعني:"أي عمل تطوعي لا يهدف إلى الربح والمصلحة من طرف المواطن،للتأثير على اختيارا لسياسات العامة إدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي كان أو محلي أو قومي."[3]

وعموما المشاركة مصطلح يقصد به "المساهمة الفعلية و الكاملة ،الرسمية وغير الرسمية للأفراد والجماعات في كل أنشطة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدف تحقيق الصالح العام.[4]

د . المشاركة السياسية:

تتفاوت التعريفات المختلفة للمشاركة السياسية ولم يتوصل العلماء والدارسين إلى إيجاد تعريف مانع وشامل فتعددت التعريفات بتعدد زوايا الدراسة و نذكر من هذه التعريفات :

---

1 التنمية وسبل تمكين المرأة في مصر،ص 98 .

2 طارق محمد عبد الوهاب،سيكولوجية المشاركة السياسية ،دار الغريب للطباعة والنشر ،القاهرة ،2000 ، ص108

3 حريزي زكريا ،المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية (الجزائر نموذجا)مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،قسم :العلوم السياسية ،تخصص:سياسات عامة وحكومات مقارنة،جامعة باتنة ،20112010.ص 14.

4 طارق محمد عبد الوهاب ،مرجع سابق ،ص108.

تعريف جرينشين:"بأنها مجال تلك الأنشطة التي تأتي في فترة الانتخابات والتي بواسطتها يحاول المواطنون التأثير على القرارات الحكومية التي تتعلق بالمشكلات التي تهمهم ".[1]

ويعرف المشاركة السياسية كل من صموئيل **هنتنغون** و **ويلسون:**"بأنها أنشطة الأفراد الهادفة الى التأثير على صنع القرار الحكومي،وهي إما فردية أو جماعية،منظمة أو عفوية ،دائمة أو متقطعة ،سلمية أو عنيفة ،فعالة أو غير فعالة ،شرعية أو غير شرعية."[2]

وعموما المشاركة السياسية تعني:"تلك الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير المباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها."[3]

كما يعرفها معهد الأمم المتحدة على أنها :"قيام الجماعات والحركات المعبرة عن المستبعدين من السيطرة على المجتمع ،ببذل جهود منظمة لزيادة التحكم في الموارد والمؤسسات المنظمة للحياة في إطار محدد".[4]

. والمشاركة السياسية للمرأة :"هي تعزيز دور المرأة في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتها في عملية صنع السياسات العامة ،و القرارات السياسية ،و التأثير فيها واختيار القادة السياسيين ، وهي مشاركة أوسع من جانب المرأة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع القرارات السياسية و تسيير الشأن العام."[5]

---

1 عامر صبع ،مرجع سابق،ص3.

2 يوسف بن يزة ،مرجع سابق،ص 144.

3 عامر صبع ،مرجع سابق،ص3.

4- Larissa lomnity, networks and maginality,life in a mexicam shautyown.Academic press ;newyork,1977,pp180,189.

1 خالد حمود العزب ،المشاركة السياسية للمرأة رؤية شرعية تنموية ، foundation future.arg /en/portals /o/PD F /2003 /attanuer ,repopt .pdf . 17 :33 _03/04/2015.

هـ . المرأة (Women):

. **لغة:**المرأة مشتقة من مَرَأَ و مرئ الطعام أي ساغ له وهنأ،و المرأة ما يقابل الرجل أصله امرأة و سقطت الهمزة وجوبا عند التعريف ،وجمعها النساء (من غير لفظها) ،هذا باختصار هو التعريف الذي نجده في جل المعاجم العربية .أما في معاجم اللغات الأجنبية الفرنسية منها على وجه الخصوص فان :"المرأة شخص من جنس الإناث أو زوجة أو رفيقة."[1]

. **اصطلاحا:**عندما نتحدث عن المرأة يخطر بالبال عادة معنيان:

. الأول:كون المرأة جنسا أو نوعا آخر غير الرجل .

. الثاني:كون المرأة زوجة، الرجل في حاجة إليها وهذا أمر فطري .

فالمرأة مكملة للرجل في منهج الكتاب الكريم (القرآن) ،وسنة خير البشر ، فهي نصف المجتمع الذي ينتظر منه الكثير للتنمية والتطوير و الإبداع، والفكر في كثير من مجالات الحياة ،[2]وهي اللبنة الأولى لبناء الأسرة و المجتمع والمنشئة للأجيال ،وكذا الركيزة المهمة في عملية التنمية .

كما تعرف المرأة أيضا:" بأنها كيان اجتماعي إنساني وجد مع وجود الرجل.[3]

و . التنمية:Development

. **لغة:** نما ينمو، والتي تدل على الكثرة والزيادة كما وكيفا.

---

2 العزة بنت محمد محمود ،تقييم دور المرأة الموريتانية في التنمية المحلية "تشخيص تعاونية جعبرينية للزرابي ،مذكرة تخرج لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة (المرأة والتنمية)،جامعة المولى اسماعيل،كلية الآداب و العلوم الإنسانية (مكناس)،2005،2004،ص 23.

2 – http//www.startines.com//F.aspx ?=33&à3379 ?,43.04/05/2015.18 :16

2 محمود عبد الرشيد بدران ،علم الاجتماع ودراسات المرأة تحليل استطلاعي ،ط2 ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة ،2006، 23.

. **اصطلاحا:** هناك تعريفات متعددة للتنمية تطورت بتطور الزمن ،كانت تقترن بالنمو الاقتصادي ،ثم تطور هذا المفهوم ليذهب إلى أبعد من ذلك ويشمل البعد السياسي، الاجتماعي ،الثقافي،والإداري،ويعطى بعدا إنسانيا لعملية التنمية ،وهذا التعدد يجعلها توصف بالتنمية الشاملة عندما تتعلق بجميع تلك الجوانب.

وتعرف التنمية :بأنها التغيير المقصود الموجه والمخطط من أجل ضمان البقاء وتحقيق الاستمرارية والرفاهية والنمو الاجتماعي.[1]

كما يعرفها الدكتور محمد مصطفى الأسعد :"بأنها عملية واعية طويلة الأمد ، شاملة و متكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والثقافية والإعلامية والبيئية...، والتنمية بالإضافة إلى كونها عملية مرسومة لتقدم المجتمع في مختلف المجالات،فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها".[2]

وعموما فالتنمية إذن:"تلك العملية المتعددة الأبعاد،التي تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية السلوكية والثقافية و النظم السياسية والإدارية ،جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في المجتمع."[3]

3 بوقنور اسماعيل ،التنمية ومعضلة الفساد الإداري ،دراسة حالة الجزائر(1961-2006)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ،تخصص تنظيم سياسي واداري ،قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ،2006. 2007 ص 14.

1 محمد مصطفى الأسعد ،مشكلات الشباب الجامعي وتحديات التنمية ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،القاهرة،ص21

3 قيس المؤمن وآخرون،التنمية الإدارية، أرزخوان للنشر ،الأردن،1997،ص9.

ز. التنمية السياسية:Political development

هناك نقص يشوب عملية البحث من أجل إيجاد تعريف محدد للتنمية السياسية وذالك راجع للصعوبات التي اصطدم بها الباحثون من أجل تحديد تعريف محدد وشامل وملائم للتنمية السياسية ،ومن جملة هذه الصعوبات نذكر منها:

1. صدور هذه التعاريف عن رجال الدولة وصانعي القرار لا عن طريق الباحثين والعلماء، وبالتالي هي بعيدة عن التعريف العلمي.
2. أغلب الاجتهادات كانت صادرة عن باحثي و مفكري العالم الغربي وبالتالي يغلب عليها الانحياز الإيديولوجي لتجربة الغرب... وكذالك كانت مشكلة الترجمة للعربية واردة.
3. يرى بعض الباحثين أن التنمية السياسية عملية غائبة تسعى إلى تحقيق أهداف النظام السياسي النهائية الديمقراطية ،المساواة ،والمشاركة الشرعية.

ورغم هذه الصعوبات الا أنهم حاولوا وضع بعض التعاريف التي قد تؤدي إلى تقريب التنظير في هذا المجال من أجل الظهور لمجتمعات جديدة في هذا العالم معتمدة على طاقاتها الخاصة وخصائصها المنفردة دون الرجوع الى الغربي الخاص بالديمقراطية. وعموما فقد أطلق العلماء بعض التعريفات على مفهوم التنمية السياسية منها:

- تعريف جابرييل ألموند (Gabrial almand) :"أنها التمايز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية ،والعلمنة المتزايدة للثقافة الاسياسية".

- صامويل هنتنجتون (Samuel hantington):فيرى أن التنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة عوامل:

- ترشيد السلطة: والمقصود بها هو التداول على السلطة بطرق سلمية وبموجب دستور يحدد الوظائف.

- التمايز و التخصص:وذلك بتمايز وتنوع الوظائف السياسية وإيجاد أبنية متخصصة لها.
- المشاركة السياسية:بزيادة نسبة المشاركة السياسية من قبل المواطنين،من خلال قنوات وآليات للمشاركة.[1]

– لوسيان باي(Lusian.w.pye):فقد قدم 10 تعريفات للتنمية السياسية في كتابه "جوانب ومظاهر التنمية السياسية" نذكر منها:

1. أن التنمية السياسية: هي متطلب سياسي للنمو الاقتصادي.
2. أن التنمية السياسية: هي سياسات تمتاز بها المجتمعات الصناعية.
3. أن التنمية السياسية: هي التحديث السياسي.
4. أن التنمية السياسية: هي عملية بناء الدولة و الأمة.
5. أن التنمية السياسية: هي التنمية الإدارية و القانونية.
6. أن التنمية السياسية: هي تعبئة الجماهير و مشاركتها.
7. أن التنمية السياسية: هي بناء الديمقراطية.
8. أن التنمية السياسية: هي تطوير الثقافة السياسية في المجتمع.
9. أن التنمية السياسية: هي إحداث التغيير المنظم والاستقرار.[2]

كما يعرفها اللبراليون :"التنمية السياسية العمل على تطوير الوعي السياسي لدى المواطن بحقوقه السياسية والدستورية وهي تعتمد في ذلك على البرلمان والأحزاب السياسية والنقابات".[3]

---

1 نعيمة السمينة ،دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم(نماذج الجزائر تونس والمغرب)مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،تخصص ادارة الجماعات المحلية والاقليمية ،جامعة ورقلة ،2010. 2011 ، ص2. 4.

1 بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب (قضايا و اشكاليات)،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011 ، ص 34 . 40.

3 غازي فيصل حسين ،التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث،بغداد ،1993 ،ص 57 .

انه ومن خلال هذه التصورات التي قدمها الباحثون في محاولتهم فهم و تحديد تعريفات مناسبة لمفهوم "التنمية السياسية" فقد حاول الأستاذ عبد الحليم الزيات في دراسته المتميزة حول التنمية السياسية تقديم تعريف إجرائي للمفهوم حيث يعرفها على النحو التالي :"التنمية السياسية عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا، تستهدف تطوير و استحداث نظام سياسي عصري ،يستمد أصوله الفكرية ومرجعية العقيدة من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم ، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية و المحددات الثقافية للمجتمع ،وتتشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية.

ويتألف هيكل هذا النظام وقوامه البنائي من منظومة عريضة متنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية ،ومنظمات المجتمع المدني وما إلى ذلك من كيانات نوعية تتمايز عن بعضها بنائيا ،وتتبادل التأثير فيما بينها جليا ،وتتكامل مع بعضها وظيفيا ،وتتمثل بشكل أساسي على الفاعلية العظمى من جموع المواطنين وتعكس مصالحها.ومن ثم تهئ المناخ الملائم لشراكتها الايجابية الفاعلة في جدليات العملية السياسية ،وديناميكيات العمل العام ،مما يساعد في النهاية على تحديد أسباب التكامل الاجتماعي . السياسي ،وتوفير أوضاع مناسبة لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام.[1]

ح. التنمية الإنسانية :

رغم شيوع استعمال مفهوم التنمية البشرية كترجمة لمصطلح humane développent إلا أن التنمية الإنسانية تعطي تعبيرا أصدق للمضمون الكامل للمفهوم ،حيث أن التنمية البشرية تعبر عن مجموعة من الكائنات بينها التنمية الإنسانية حالة راقية من الوجود البشري.

1 عبد الحليم الزيات ،التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي الأبنية و الأهداف ،ج 2 ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ،2002 ،ص 144،143.

فالتنمية الإنسانية: تعني مجموعة من العمليات التي يقوم بها المجتمع لبناء الإنسان وتطوير قدراته إلى أقصى درجة ممكنة من خلال وسائل التعليم والتدريب لمسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي ،وتحقيق رفاهية الفرد والمجتمع.[1]

كما تعرف التنمية الإنسانية :"بأنها إتاحة الفرص للبشر عن طريق تنمية قابليتهم ومداركهم وضمان حصولهم على الموارد التي يحتاجونها للعيش بكرامة. "فالإنسان مورد هام من موارد الاقتصاد بالمجتمع ينبغي الاهتمام بإعداده وتجهيزه صحيا وعلميا وثقافيا واجتماعيا ليؤدي دوره بشكل أفضل في تنمية أفضل.[2]

ط . النوع الاجتماعي(الجندر)

استخدم مصطلح الجندر خلال التسعينات في الدول العربية ،الاختلاف في ترجمته (الجندروالنوع الاجتماعي)والذي يقصد به تحديد الأدوار الاجتماعية للجنسين ،والذي يتم منظومة المجتمع الثقافية ،الاجتماعية والسياسية في فترة زمنية محددة.[3]

مصطلح الجندر genderكلمة انجليزية من أصل لاتيني genus،فحاول العرب ترجمتها إلى العربية لكن كما قلنا حدث اختلاف في التعريف بحيث هناك من ترجمها بمصطلح جندر وهناك من أضاف في ترجمتها حرف التاء(جندرة)،وهناك من ترجمها إلى مصطلح الجنوسة ،هناك من اصطلحها إلى الجنسانية و الأكثرية اعتمدوا مصطلح النوع الاجتماعي .

يعرفه البنك الدولي على أنه:"السلوكيات والتوقعات المرتبطة بالإناث والذكور التي ينشئها المجتمع ويتعلمها ،وتحيل كل الثقافات الفوارق البيولوجية بين الإناث وللذكور إلى

---

2 ابراهيم أحمد السيد ابراهيم ،التعلم والتنمية البشرية (خبرات عالية)، ط1، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007 ،ص 14 .17 .

2 بن يزة يوسف، مرجع سابق، ص 15 .

1 أميمة أبو بكر، شرين شكري ،المرأة والجندر الغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، ط1، دار الفكر للنشر، بيروت، 2002، ص 103 .

مجموعة من التوقعات الاجتماعية حول السلوكيات والنشاطات التي تعتبر ملائمة ،وحول الحقوق والموارد ومواطن القوة التي يجب أن يمتلكها الذكور والإناث ،و النوع الاجتماعي كالعرق واللون والطبقة ،هو فئة اجتماعية تقرر إلى حد كبير فرص الإنسان في الحياة وتحدد مشاركته في المجتمع والاقتصاد.[1]

وبالتالي النوع الاجتماعي كمفهوم هو عملية دراسة العلاقات المتداخلة بين الرجل والمرأة ،تحدد هذه العلاقة وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية سياسية وبيئية وثقافية عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والإنتاجية والتنظيمية التي يقوم بها الرجل والمرأة معا.[2]

7. حدود الدراسة:

الحدود المكانية:الحيز المكاني لهذه الدراسة هو العالم العربي المتكون من 22 دولة تتقاسمها كل من قارتي إفريقيا (9دول) وآسيا (13 دولة).

الحدود الزمنية: تحاول هذه الدراسة الإلمام بالموضوع وهذا يستدعي العودة إلى أزمنة سابقة على سبيل تتبع مفهوم التمكين للمرأة وكذا قضايا النوع الاجتماعي(Gender).

8 . الدراسات السابقة:

تناولت الكثير من الكتب قضايا المرأة العربية من زوايا مختلفة ،لكن القليل منها ربطت هذه القضايا بالتنمية السياسية وقليلة جدا هي تلك التي تناولت مفهوم التمكين ،بحيث أن أغلب الدراسات في هذا المجال انصبت على المشاركة السياسية للمرأة ،علما أن التمكين هو أشمل من المشاركة فلا يمكن حدوث مشاركة سياسية دون التمكين في الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتي لا يمكن فصلها عن الجانب السياسي. كما أن تلك الجوانب هي بداية للتمكين أو بصفة أخص بداية للمشاركة السياسية.

التمسنا بعض الدراسات السابقة التي تناولت التمكين السياسي للمرأة ودوره في التنمية نذكر أهمها:

1 حريزي يوسف، مرجع سابق، ص 45.

2 المرجع نفسه ،ص 46 .

– دراسة الدكتور صابر بلول حول "**التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجيهات الدولية**" ،فعمد من خلالها إلى دراسة واقع تمكين المرأة العربية وتحليله سياسيا ،من خلال ما ورد في القرارات و التوجهات الدولية ثم حلل معوقات المشاركة السياسية للمرأة العربية ،وواقع تمكينها على الصعيد السياسي ليصل أخيرا إلى إستراتيجية مقترحة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة العربية .

– دراسة مركز ماعت للدراسات الحقوقية الدستورية ،"**التمكين السياسي للمرأة المصرية...هل الكوتا هي الحل؟**" ،وترصد هذه الدراسة التمكين السياسي للمرأة في التشريعات الدولية والدستور المصري ،فتناولت معوقات التمكين السياسي للمرأة والكوتا في الاتفاقيات الدولية.

– دراسة قام بها برنامج الأمم المتحدة حول تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى (دليل الممارسات الجديدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة) ، وتناولت هذه الدراسة جانب من جوانب المشاركة السياسية للمرأة وهو مشاركتها في الانتخابات والترشح خاصة في داخل الأحزاب السياسية ،وضمان مشاركة متساوية للنساء في هياكل صنع القرارات في الأحزاب باعتبارها أمر حيوي لتعزيز المساواة بين الجنسين داخلها ،وفي نهاية المطاف ضمان المساواة بين الجنسين في المجتمع ككل.

– كما نجد دراسة الدكتورة أماني مسعود حول "**التمكين**"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية التي تناولت تمكين السياسي للمرأة العربية ودوره في تحقيق التنمية والتطور في المجتمعات العربية .

– كما نجد دراسة الدكتور مصطفى كامل السيد حول التمكين السياسي للمرأة العربية ،ورقة مقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،وتناول من خلالها الوضع الراهن للتمكين السياسي للمرأة العربية كما تناول أسباب العجز في تمكينها ،وأعطى جملة من التوضيحات و الحلول التي تساهم في تحقيق التنمية المنشودة .

9. شرح الخطة :

وقد تضمنت دراستنا ثلاث فصول وهذا نظرا لطبيعة البحث، حيث تناولنا في الفصل الأول فقد خصصناه للاتجاهات أو التيارات النظرية التي تناولت التمكين السياسي للمرأة

في شكل مباحث .أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا بشيء من التفسير والتقييم للتمكين السياسي للمرأة في الوطن العربي ،من خلال تاريخ مشاركتها وواقع التمكين السياسي لها في بعض الدول العربية وكذا المعوقات التحديات التي تقف في وجه تمكينها الفعال للمرأة العربية ،وكذلك تطرقنا إلى بعض الإصلاحات السياسي في مجال المرأة في بعض الدول العربية وتقييمها. أما في الفصل الثالث والأخير فقد تناولنا أثر التمكين السياسي للمرأة في تحقيق التنمية والتنمية السياسية في الوطن العربي من خلال ذكر أهمية التمكين السياسي للمرأة والآليات والسبل الكفيلة للتمكين الجيد والفعال ،وكذا الانجازات التنموية التي حققتها المرأة العربية.

10. صعوبات الدراسة:

من الصعوبات الكبيرة التي واجهتني في انجاز هذا البحث ،ندرة الدراسات الأكاديمية التي تتناول موضوع التمكين السياسي للمرأة و علاقته بالتنمية السياسية في الوطن العربي و الجزائر بالأخص ،باعتبار أن المادة العلمية الموجودة في هذا الموضوع بكثرة هي عبارة فقط عن مقالات في المواقع الالكترونية و بعض التقارير الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة ،إضافة إلى أن بعض الدراسات التي أشارت لهذا الموضوع هي غير متوفرة .

كما توجد بعض الصعوبات المنهجية والمتمثلة في صعوبة الإلمام بالموضوع .

الاتجاهات النظرية للتمكين السياسي للمرأة.

- ✓ **المبحث الأول :** التيار العلماني.
- ✓ **المبحث الثاني** : التيار الإسلامي.
- ✓ **المبحث الثالث** : المقاربات والنظريات.

إن قضية المرأة قد تجابها تياران على المستوى العالمي وهما التيار الرأسمالي و التيار الاشتراكي اللذان يمثلان الاتجاه العلماني، وتياران على المستوى العربي وهما التيار العلماني بشقيه و التيار الإسلامي ،وكل هذه التيارات قد تضمنت بداخلها مؤيدين ومعارضين لمشاركة المرأة في السياسية. كما أن هناك اقترابات عملية وأخرى اقتصادية وأخرى سياسية لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة خاصة في الدول النامية و العربية منها ومن هذه الاقترابات نذكر:

. الاقتراب الخيري ،الاقتراب المعادي للفقر ،اقتراب الكفاية ،اقتراب التمكين من القوة ،اقتراب المساواة ،واقتراب التبعية و مشاركة المرأة العربية والتي ظهرت في العالم الثالث كرد فعل لإخفاق النظريات النسائية الغربية في الوقوف على أوضاع المرأة في العالم الثالث[1]،والدول العربية و الإسلامية بصفة خاصة.

1 فاطمة بودرهم ،المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الديمقراطية الجزائرية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،قسم العلم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ،جامعة الجزائر3،2010 .2011،ص71.

المبحث الأول: الاتجاهات العلمانية

تعتبر السنوية حركة متعددة الجوانب من الناحية الثقافية والتاريخية ،وقد حظيت أهدافها بتأييد في شتى أنحاء العالم .حيث يستند التعريف العام للنسوية(Feminism) إلى الاعتقاد بأن المرأة لا تعامل على قدم المساواة لأي سبب سوى كونها امرأة في المجتمع الذي ينظم شؤونه و يحدد أولوياته حسب رؤية الرجل و اهتماماته.[1]

حيث تعود الكتابات النسائية النقدية في المجتمعات الغربية إلى نحو 400 عام مضت ،وكانت هناك حركة نسائية منظمة بواسطة النساء ومن أجلهن منذ ما يزيد عن 150 عاما مضت ،وتعرف الدكتورة **نورة المساعد** النظرية النسوية :"أنها معنى واسع يرتكز على المطالبة بحق المرأة السياسي و القانوني وحق الاستقلال الجنسي ،وحق التساوي في الفرص ،وحق تقرير المصير".[2]

ويمكن تعريف النظرية النسوية كذلك بما يلي:

. يعرفها معجم **أوكسفورد:** "أنها الاعتراف بأن للمرأة حقوق وفرص مساوية للرجل "وذلك في مختلف مجالات الحياة العلمية والعملية.

. أما معجم **ويبستر** فيعرفها على أنها:"هي النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتسعى كحركة سياسية الى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها والى إزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة".

وتنطلق الكتابات النسوية من عدة أسس هي

1. النساء فئة لا يمكن تجاهلها ،وحماية حقوق الإنسان.
2. اللبرالية هي اللغة السياسية المثالية.

---

1 رانيا كمال،اتجاهات فكرية في النظرية النسوية ،عود الند،المجلة الثقافية الشهرية ،العدد:86 ،ـ . .،الناشر:عدلي الهواري، مصر،من الموقع الالكتروني: .860.13/04/2015 ?article nad.net/spip. www.oud

2 يونس شوب ،النظرية النسوية ،منتدى البحوث والأدبية والخطابات و السير الذاتية الجاهزة . http://www.stoob_ .com .248 7 6 6 html.10/04/2015,18 :29 :30.

3. النسوية هي وعي فكري و معرفي وحضاري،وهي تختلف عن النسائية التي هي وعي بالبيولوجيا.
4. تعرف النظرية النسوية بماديتها ،والمادية هي اللغة.فاللغة هي أهم وسيلة للمقاومة السياسية وترسيخ الهوية ،وتأكيد مكانة ودور المرأة في المنظومة الثقافية.
5. ترفض النسوية أن تكون نتاجا لتطورات تاريخية وسياسية.
6. التركيز على الدين والعرق والثقافة يشكل تهديدا لوحدة النساء في العالم.[1]

من أهم أسباب ظهور هذه الحركة النسوية:

إن من أهم أسباب ظهور هذه الحركة كان نتيجة الصراع القائم بين الاتجاهات المختلفة ورد فعل يحاول تأصيل مكانة المرأة وحقها في التمتع بمزايا المواطن العادي، وبلوغ قيمة

المساواة بين الجنسين[2].ومن أسباب ظهور هذه الحركة هي صورة المرأة في التراث اليهودي والمسيحي باعتباره أن الحركة هي نتاج المجتمع الغربي وثقافته وليست نتاج المجتمعات الأخرى ، فالمرأة في هذا التراث هي الخطيئة ،لأنها هي التي أغرت آدم بالخطيئة ،وبالتالي عوقبت من طرف الرب بسيادة الرجل عليها نهائيا وترتب على هذا فيما بعد أحكام وأوصاف أخرى للمرأة في هذا التراث الغربي فهي شيطانة وملعونة وغيرها. وهذا من بين أسباب وجود هذه الحركة[3]. وقد انبثقت عدة اتجاهات من الفكر النسوي.

1 يونس شوب ،مرجع سابق،ص 5.

2 سامية خضر صالح ،المشاركة السياسية والديمقراطية (اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا)،جامعة عين الشمس ،دار كتب عربية للنشر والتوزيع،2005،ص88.

3 يونس شوب،مرجع سابق،ص6.

المطلب الأول: الاتجاه النسوي اللبيرالي(Liberal Feminism)

ويقوم هذا الاتجاه في النظرية النسوية على الفرضية القائلة :بأن جميع الناس خلقوا متساوين ،ولا ينبغي حرمانهم من المساواة بسبب نوع الجنسين ،والمذهب النسائي اللبرالي يرتكز على المعتقدات التي جاء بها عصر التنوير والتي تنادي بالايمان والعقلانية ، والإيمان بأن المرأة والرجل يتمتعان بنفس الملكات العقلية الرشيدة ،والايمان بأن التعليم كوسيلة لتغيير وتحويل المجتمع ،و الإيمان بمبدأ الحقوق الطبيعية ،وبناءا على هذا ،فمادام الرجل والمرأة متماثلان من حيث طبيعة الوجود ،إذن فإن حقوق الرجل ينبغي أن تمتد لتشمل النساء أيضا.

وتعد النسوية اللبرالية مصطلحا غير طبيع لأنه يشمل مجموعة كبيرة من الآراء ليست جميعها متوافقة ،لكن بصفة عامة يمكن القول إن النسويات اللبراليات يستعن لتحقيق مجتمع يقوم على المساواة ويحترم حق كل فرد في توظيف امكانياته و طاقاته وتدلنا القراءة المتأنية للإتجاه النسوي الفردي أو اللبرالي إلى أنه أقدم الاتجاهات النسوية تاريخيا. وقد تضمنت مساحة كبيرة لمناقشة جدية المرأة سواء في ارتباطها بالأسرة أو في تحررها.

وقد تمثل الاتجاه النسوي الفردي في المطالبة بالحقوق المدنية و السياسية في اطار مجتمع ينهض بناءه على منح الذكور مزيدا من الحرية والديمقراطية .وحقق هذا الاتجاه تقدما ملموسا خلال القرن التاسع عشر في هذا النطاق، وخاصة في المسائل المتعلقة بحق التعليم و قوانين الطلاق وغيرها[1].

ويفسر هذا الاتجاه تقسيم والتمييز بين المرأة والرجل من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية فمن خلال الأسرة والمدرسة والإعلام والمؤسسة الدينية والسياسية يتعلم الذكور نمطا معينا من السلوك مثل: النظرة المادية للعالم، والتنافس، وتجنب العاطفة في حين ومن جهة أخرى تخضع الإناث لتنشئة مختلفة تعمل على تطبيعهن بصورة مغايرة مثل:

1 رانيا كمال ، مرجع سابق، ص1.

الطاعة ،والخضوع والتعبير عن المشاعر. ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه في امكانية لإعادة التوظيف والترتيب لمكانة المرأة التي تأصلت بفعل مؤسسات التنشئة للقضاء على التمييز ضد المرأة ،والفكرة الهامة التي تواجه هذا الاتجاه، هي أن القيم والمعايير الثقافية يؤثران بدرجة كبيرة في سلوك الأفراد ،كما لو كانوا عبارة عن تكوين اسفنجي يتشرب عن طريق التنشئة الاجتماعية بالقيم والمعايير، فهما يتحكمان في سلوك الأفراد، وبالتالي تستبعد المرأة من عديد من الأنشطة التي يستحوذ عليها الرجال خاصة القدرة على صنع القرار السياسي .وبالتالي ضرورة القضاء عبر الأجيال من خلال التنشئة الاجتماعية ،لإعادة تشكيل العلاقة بين الرجل والمرأة في إطار الحقوق و الواجبات المتساوية ومن أشهر رواد هذا الفكر، نجد **مونتسكيو**(Montesquieu)،حيث أعطى اهتماما لأهمية المساواة بين الجنسين ورفض بشدة فكرة تفوق الرجل على المرأة لمجرد النوع[1]. كما ظهر العديد من المفكرين سعوا إلى تطوير الفكر الديمقراطي بداية من القرن 18 ،تقوم توجهاتهم الفكرية على أساس أن الجميع ولدوا أحرارا فمن ثم لا يجوز أن تخمد الطبيعة البشرية أو تذل.

فنجد **جون لوك** (1632 . 1704) الذي يذهب إلى أنه وتجسيدا للمشاركة في السلطة وتأكيدا لحق كل فرد من المجتمع في حماية مصالحه وحقوقه يكون "**العقد الاجتماعي**" الذي ينظم العلاقة بين المحكومين والسلطة الحاكمة وغيرها ،كما نجد أيضا **جون جاك روسو**(1712 . 1778) من أكبر الدعاة للديمقراطية من خلال مؤلفه "**العقد الاجتماعي**" وكذلك **جون ستيوارت ميل**(1806 . 1973)،حيث يرى الحكم الوحيد الذي يستطيع أن يوفق بين مقتضيات المجتمع المختلفة هو الحكم الديمقراطي الذي يشارك فيه الشعب وغيرهم[2].

1 سامية خضر صالح، مرجع سابق، ص 88 . 90 .

2 بادي سامية ،المرأة والمشاركة السياسية، التصويت ،العمل الحزبي والعمل النيابي ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع التنمية، جامعة قسنطينة،2005 ،ص 62 . 63 .

وعموما فما يؤخذ عليه هذا الاتجاه هو إهماله الواضح للعنصر النسوي في قضية المشاركة السياسية رغم ما نادى به من المساواة بين البشر والحرية الفردية ،ورغم إيمانهم بأن جميع الناس ولدوا أحرارا ،إلا أنهم رفضوا بصورة أو بأخرى مشاركة المرأة (جون جاك روسو، مونتيسكيو، روسو، موليير، فولتتر، كونت، جون ستيوارت ميل، وغيرهم)،حيث تغيرت نظرتهم لموضوع مشاركة المرأة بظهور حركة تحرير المرأة ومناداتها بضرورة المساواة العادلة بين الجنسين جعلت بعض المفكرين من هؤلاء يفكرون بمنطقية وموضوعية ويصححون نظرتهم اتجاه مشاركة المرأة .

المطلب الثاني: الاتجاه النسوي الماركسي(S'ocialist feminism)

لم ترفض النسوية الاشتراكية قضايا الاتجاه الفردي اللبرالي الخاصة بالحرية والمساواة ،ولكنها اعترضت على تطبيق مفاهيم القيمة والمكانة على أفراد منفصلين اجتماعيا عن حياتهم ككائنات اجتماعية ،ويدركون فقط بوصفهم أفرادا مستقبلين أكثر من إدراكهم في إطار الحياة الجمعية والأفعال الاجتماعية .

وتتمثل الفكرة الأساسية في النسوية الاشتراكية في الافتراض بأن الزواج البورجوازي يعاد إنتاجه في شكل صراعات وتناقضات المجتمع البورجوازي الأكبر، فالزوجات يمثلن الطبقة المضطهدة أو حتى العبيد بينما تمثل السلطة الأبوية في هذه الطبقة دور أصحاب الأعمال أو الملاك ،ويشير هذا التحليل إلى الرجال كأعداء للمرأة وأن صراعهم يعد انعكاسا لصراع أكبر حيث تشتغل النساء في سياق الرأسمالية ،وبهذا المعنى فإن الرجال هيئات النظام الاستغلالي وهم بدورهم مضطهدون ،فالمساواة بالرجال التي يطالب بها الليبراليون ليس لها معنى بالنسبة للاشتراكية حيث أنها تعني مساواة مع جماعة مضطهدة[1].

1 رانيا كمال ،مرجع سابق ، ص 2 .

ويسلم هذا الاتجاه أيضا بأن حل التناقضات و نجاح الثورات الاشتراكية هو أمر حتمي لابد منه من أجل إلغاء جميع أشكال التمييز بالمجتمع ،وذلك من خلال تبني فكرة "**تنمية الوعي**" ،عن طريق وجود نظرية للمرأة تسير مع الدعوة إلى الثورة الاشتراكية ،وتساعد النساء على فهم خصوصية الاضطهاد ،وانعكس ذلك في صورة قيم ومفاهيم وأفكار طبعت العلاقة بين المرأة و الرجل بطابع تقليدي يصعب تغييره إلا بوجود وعي نسوي يحرر طرفي العلاقة من كثير من القيم و المفاهيم والتقاليد الموروثة [1].

فالديمقراطية في الفكر الماركسي هي تلك التي تعتمد أساسا على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ،أين تذوب الصراعات الطبقية والاستغلال و الاضطهاد الطبقي، ويكون ذلك بعد الثورة البروليتارية والتي ستصبح طبقة حاكمة وحيدة ،وتسمح بتوسيع مفهم الديمقراطية من خلال مشاركة الجميع في عملية صنع التغيير،أم عن المرأة فالماركسيون لم يفرد لها عملا خاصا سوى دراسة انجليزية حول نظام الأسرة و الدولة والملكية الفردية. وشددت الماركسية على الثورة السياسية التي ستقوم بها البروليتارية في المستقبل لأن المرأة هي أحد عناصر الطبقة البروليتارية .

وبهذا تكون الماركسية كغيرها من النظريات التي لم تعطي المرأة أهمية خاصة، فأخضعتها إلى المسألة الاجتماعية وبالتالي فالفكر الغربي عموما لم يمنع المرأة من ممارسة السياسة والعمل في المجال العام فحسب بل بالغ في احتقارها إلى درجة إنكار إنسانيتها وآدميتها ،حيث يقول المفكر الألماني **نتشه**(1944 . 1900) :"إن المرأة التي تريد مزاحمة الرجل وعلمه وجهاده واقتصاده، أيها الذاهب إلى المرأة لا تنسى عصاك وسوطك"[2] وهذا دليل على قمة الاحتقار الذي حمله الفكر الغربي عامة للمرأة ،حبث أن البعض يرى في المرأة عبيد في خدمة السيد وهو الرجل.

---

1 ليلى عبد الوهاب ،موقف علم الاجتماع من قضايا المرأة ،واقع المرأة الوفية ،مجلة الوحدة ،السنة الأولى ،العدد 9 ،المجلس القومي للثقافة العربية ،شركة تيب للطبع و النشر ،يوليو 1985 ،ص54.

2 بادي سامية ،مرجع سابق ،ص 67 . 68 .

وانطلاقا من الرؤية الماركسية يحاول التيار النسائي إعادة الصفوف النسائية من خلال:

1. تشجيع المرأة على النضال من أجل الاستقلال الاقتصادي.
2. رفض كل أشكال التبعية و الاستغلال.
3. ضرورة الاندماج في المجتمع كعضو نشيط ورفضها أشكال الاضطهاد.
4. التركيز على الصراع الطبقي الذي يعكس مصالح الطبقة البورجوازية .
5. ترديد مقولات تعبر فيها المهتمات بذلك الفكر مثل :رفض السيطرة ،وإعادة النظر في مجهود المرأة داخل الأسرة ،وإعادة تقييم دور المرأة في المجتمع بدون التبعية[1]

المطلب الثالث: الاتجاه النسوي الراديكالي(النسوي المتطرف)

ظهر هذا الاتجاه في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي ،حيث أدركت الحركة النسوية مدى القهر الذي تتعرض له النساء بسبب المعاملة السيئة من طرف الرجال ،ومن هنا فالاتجاه النسوي الراديكالي جاء كرد فعل تاريخي إتجاه نظريات التنظيم والاتجاه نحو حركة اليسار الجديد ،حيث يطالب هذا الاتجاه للمرأة ليس فقط بمكانة متساوية مع الرجل ،بل ينظر للمرأة باعتبارها تمثل أحدى الأولويات السامية[2].

يعتبر هذا الاتجاه الأكثر تشددا وهو يجد أن ضعف المرأة وخضوعها يجع إلى بعدين أساسيين :

أولهما:التبعية التي نتجت عن السلطة الأبوية ووجود أسرة تقوم فيها الزوجة بدور التابع من خلال تقسيم العمل وتحملها الإنجاب وبالتالي لرعاية الأطفال و لأعمال المنزل ويوضح أن الثورة الطبية التكنولوجية ستحرر المرأة من استبعاد الحمل والإنجاب عندما يتم إنجاب الأطفال بعيدا عن جسم الأم.

1 سامية خضر صالح ،مرجع سابق ، ص 95 .

2 رانيا كمال ،مرجع سابق ، ص 3 .

ثانيها :وهو البعد الأكثر انتشارا وتقبلا يركز على العنصر الثقافي وأن التكوين البيولوجي للمرأة ليس عيبا في حد ذاته وإنما هي إشكالية تنبع من السلطة الأبوية والثقافة الذكورية التي تربط القصور والتدني بكل ما هو أنثوي[1].

فكان أول ما قامت به النساء هو إنشاء النوادي النسائية في هذه الثورة ،فبعد حرب الاستقلال الأمريكية والثورة الصناعية قي انجلترا والثورة الفرنسية لحقوق الإنسان والمواطن في 1789و ما دعت إليه من تحقيق المساواة بين الجنسين ،لكن ما يعاب عليها (الثورة) أنها لم تفعل شيئا لتكريس المساواة بين الجنسين في المجال السياسي . وما أدى إلى إنشاء نوادي نسائية داعية إلى ضرورة المساواة التامة مع كل الحقوق التي حصل عليها الرجل من بينها الحقوق السياسية[2].

وكانت الأديبة الفرنسية **أولمب ديقوج**(Olympe degoges) من المساهمات في هذا الجانب (الحقوق السياسية للمرأة)،حيث تحولت إلى شبه متحدثة باسم كل الفرنسيات ،وردت على إعلان الثورة الفرنسية بإعلان آخر لحقوق الإنسان في 1791 فاستدركت ما أغفله سابقه ،فنصت المادة الأولى منه "تولد المرأة حرة وتظل مساوية للرجل في كل الحقوق..."[3]

كما اهتمت المراكز الدراسية بنظرية **النوع الاجتماعي** (gender) للبحث عن صيغة عادلة لأدوار المرأة بعيدا عن التقسيم الذي اصطنعه المجتمع بالتركيز على الاختلافات البيولوجية والتي تضع المرأة في وضع اللامساواة.وكرمز للتضامن النساء ظهر مصطلح "**الأخوة**" تعبيرا عن الشعور بقيمة عامة تشترك فيها النساء اللاتي يشعرن بأهمية حقوقهن وتحمل نفس فكرة إتحاد الطبقات المقهورة في الفكر الماركسي ،كذلك فكرة عدم التمييز بين المرأة والرجل حيث تحاول الإتجاهات النسوية اليوم تخطي الإختلافات البيولوجية إلى

---

[1] سامية خضر ،مرجع سابق ، ص96 .

2 بادي سامية ،مرجع سابق ،ص70 .

3 المرجع نفسه ،ص 71 .

التركيز على الإختلافات الثقافية من خلال التنشئة التي أدت إلى تكريس وضع الإناث في أدوار سبق رسمها باعتبارهن فقط زوجات وأمهات مما يحرمهن من القيام بمايقوم به الرجال من أنشطة مختلفة كما ترتكز تلك الاتجاهات النسائية حاليا على علاقة الذكور بالإناث ،ليس في إطار مفهوم الجنس ولكن في إطار مفهوم النوع (gender)،وبذلك يتاح للمرأة أن تشارك أكثر من الرجل خاصة في المجال الاقتصادي والسياسي[1] .

وبصفة عامة فإنه على الرغم من تباين الإتجاهات النسوية فيما يتعلق بتحليل وضع ومكانة المرأة في المجتمع ،ودرجة التركيز على علاقات وقضايا النوع ،إلا أن تلك الاتجاهات تشترك جميعها في الاهتمام بقضايا عدم المساواة في القوة فيما يتعلق بعلاقات النوع ،وأن هذا التمييز يرجع إلى البناء الاجتماعي والمؤسسي والثقافي الذي يمنح الرجال السلطة والقوة والمكانة ،في حين تحرم المرأة كثيرا من الحقوق في المجتمع[2].

وبالتالي فالشيء الذي يبدو هنا أننا أمام كيانين مختلفين ،لكل منهما عامله وحياته ومصيره :عالم للذكور ولا أن الأمر قي الحقيقة غير ذلك نحن أمام وجهين لشيء واحد تماما كوجهي العملة الواحدة فرغم اختلافهما فلا انفصال بينهما لأن الرجل والمرأة هما وجها الوجود الإنساني[3] .

1 سامية خضر صالح ،مرجع سابق ،ص 96 . 97 .

2 إيمان بيبرس ،بطلات وضحايا (المرأة والسياسات الاجتماعية والدولة في مصر)،المجلس الأعلى للثقافة ،القاهرة ،2002 ، ص 11 .

3 رانيا كمال ،مرجع سابق ،ص 3 .

المبحث الثاني: التيار الإسلامي

في كثير من الشرائع والنظم الاجتماعية والعقائد السابقة للإسلام ،كان ينظر إلى المرأة على أنها من طبيعة انسانية وضيعة، إذا قيست بطبيعة الرجل وكانت المرأة لا تعدو إلا أن تكون في حياتها مخلوقا تابعة للرجل ،ليس له في نفسه قيمة ولكن قيمته جاءت من أن الرجل يريده انتفاعا و متاعا. فلم يكن للمرأة في العصور القديمة كيان ،إذ كانت مهدورة الحقوق عند كثير من شعوب العالم المتحضر قبل الإسلام ،فجاء الإسلام وألغى الظلم ومنع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وأعطاها مكانة محترمة وحدد لها حقوقها وواجباتها.[1]

إن الدور السياسي للمرأة هو الأنشطة التي تقوم بها في ممارستها لحقوقها السياسية والمدنية ،مثل حق التصويت في الانتخابات والترشح في المجالس الشعبية والنيابية ،والمشاركة في النقابات والتنظيمات النسائية الداعية لحرية التعبير عن الرأي ،والمساواة أمام القانون وغيرها[2].لكن هناك من يرى في المشاركة السياسية للمرأة على أنها غير جائزة ويستدلون بأدلة من القرآن والسنة ،وفي المقابل هناك اتجاه آخر يرى عكس ذلك ،فلا حرج في مشاركة المرأة في تولي أمور المسلمين (سواء في الاقتراع أو في الترشح للمجالس النيابية أو مجالس الشورى أو للإمامة أي رئاسة الدولة)،مادامت في خدمة البلاد والعباد ،ولا تخرج عن الضوابط التي حددها الشريعة الإسلامية ،وبالتالي نحاول في هذا المبحث عرض رأي كلا الطرفين والأدلة التي استدل بها كل طرف.

---

1 سعود بن عيد العنزي،منتدى الدكتور سعيد العنزي ،من الموقع الالكتروني:Dr-saud-a-com/ v b /shouwthread.pnp ? 30933-%c8%/cd /%cb/ ,15 :25 :00,13/04/2015.

2 أحمد كردي ،أهمية دور المرأة في التنمية السياسية، من الموقع: http://www.isexo.orgmaμ/ arabe /publications/taalimiath ps .plp.2010/5/13.16 :05.

المطلب الأول :الاتجاه المؤيد للمشاركة السياسية للمرأة

رغم مرور أزيد من 14 قرن منذ مجيء الدين الإسلامي الحنيف إلا أنه لا يزال هناك نقاش دائر حول أحقية المرأة في المشاركة السياسية. لكن ما يثبته الواقع هو الإسهام الكبير للمرأة في عصر النبي ﷺ ،بحيث كانت لها مشاركة سياسية فعالية في حياة المجتمع ،ابتداءا بالاهتمام بأمور المسلمين إلى التشاور وصولا إلى الجهاد ،مما يبين أن الإسلام لا يحضر على المرأة المشاركة السياسية ،فهي معينة ومكلفة بحكم إنسانيتها لا بحكم أنوثيتها .[1]

فقد جاء الإسلام وأنصف المرأة ،ورفع عنها الظلم والحيف وما عانته من تمييز في العصور السابقة على نزول القرآن وكان من أثر ذلك الاعتراف بحق المشاركة في تدبير شؤون المجتمع كافة، اقتصادية واجتماعية وقانونية، وأصبح لها شان في المجال السياسي حيث تستشار المرأة في الأمور كلها، سواء كانت إدارية أو حربية وغيرها. واستمرت المرأة بعد ذلك تواصل إثبات وجودها داخل المجتمع ، وشاركت بقوة في الحياة العامة، وساهمت في نشر الدعوة أيضا. ومن النماذج التي نذكرها في هذا المقام نتوقف عند السيدة **عائشة** أم المؤمنين وزوجة الرسول ﷺ ودورها السياسي كنموذج للزعامة السياسية، وذلك حين وقفت في صف معارضي الإمام علي ابن أبي طالب ،وكانت من اعلم النساء المؤمنات ببواطن الأمور، وكثيرا ما كانت تشارك بالرأي في علاج أخطر الأمور التي تعرضت لها الدولة الإسلامية ،واستطاعت أن تروي أزيد من مئة ألف حديث.[2]

وهذه **أم سلمة** تشير على النبي ﷺ في قضية الحلق والنحر بعد صلح الحديبية ،حيث أنه عندما أمر النبي عليه الصلاة والسلام بالحلق والنحر فعصاه قومه فاستشار زوجته أم

1 سامية بادي ،مرجع سبق ذكره ،ص 88 .

2 سامية بادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 88 ، 91 .

سلمة رضي الله عنها فقال :"هلك المسلمون ،أمرتهم أن ينحروا ويحلقوا ولم يفعلوا وهم يسمعون كلامي ويرون وجهي"، فأشارت عليه أن يفعل هو أولا ما أمرهم به، ففعل فاقتدوا به.

وهذه **نسيبة بنت كعب** بن عمر الأنصارية (أم عمارة)التي أثبتت صمودها في القتال حيث كانت تدافع عن النبي ﷺ في غزوة أحد بعد أن انهزم أثر القوم ،وقول الرسول فيها ﷺ :"لمقام نسيبة اليوم (يوم أحد)خير من مقام فلان وفلان "،ناهيك عن كونها من أوائل النساء اللائي بايعن النبي عليه الصلاة والسلام بيعة العقبة الثانية.[1] وغيرهن و القائمة طويلة ،وبالتالي فمن الحجج والأدلة التي يستدل بها هذا الاتجاه الذي يرى أهلية المرأة للمشاركة السياسية (الرئاسة، النيابة، التصويت)من بينهم ظافر القاسمي وابن جرير الطبري وأبا يعلى الفراء محمد الغزالي وغيرهم من الفقهاء:

أولا: لم يثبت ورود نص قرآني أو سنة نبوية أو اجماع صحيح صريح أو قياس معتبر يحرم حق الانتخاب والترشح على المرأة ،فليس من حقنا أن نقول بالتحريم ،إذ لو كان محرما ،لنص القرآني عليه ،وهو القائل جل علاه :"وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ مَا حَرمَ عَلَيْكُمْ إِلاَ مَا اضْطَرَرْتُمْ إِلَيْهِ" *، فيكون القرآن لم ينص عليه ،والسنة لم تحرمه ،دليلا على أنه أمر مباح يقول تعالى :"وَمَا كَانَ رَبُكَ نَسِيَا". **

ثانيا: حقوق الإنسان ومنها حق الانتخاب والترشيح هبة من الله تعالى خالق الانسان ،وذلك في قوله تعالى :"ولقد كرمنا بني آدم..." *

كما أكد الشيخ محمد الغزالي في كتابه (السنة النبوية بين أهل الفكر أهل الحديث)على حق المرأة في تولي أمور المسلمين ودخولها العمل السياسي حيث يقول: "يجوز أن تتولى المرأة المسلمة رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ،فمسألة ولاية المرأة للحكم ليست من

*سورة الأنعام الآية 119.

** سورة مريم الآية 124 .

اختراعي ،وإنما قال بها من قبل عدد من الأمة من بينهم ابن الحزم وابن جرير الطبراني .والدين الإسلامي لم يمانع في أن تكون المرأة زعيمة سياسية وقد أباح لها حق تولي أمور القضاء.[1]

المطلب الثاني: الاتجاه المعارض للمشاركة السياسية للمرأة

من الأدلة التي استصاغها أصحاب هذا الرأي :

- من القرآن الكريم قوله تعالى :"الرجال قوامون على النساء" **
- أما في السنة النبوية قول الرسول ﷺ :"لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة "[2]
- وهناك إجماع من فقهاء المسلمين على عدم جواز تولية المرأة الإمامة العظمى أو رئاسة الدولة ،وقد ذكر اجماع كثير من فقهاء المسلمين ،منهم ابن العربي وعضد الدين الإيجي وغيرهم ،ويدل ما نقل من أقوال الفقهاء في المذاهب الإسلامية المختلفة من قول الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة والظاهرية الاباضية وغيرها.
- كما استدلوا بحادثة سقيفة بني ساعد لاختيار إمام المسلمين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ،فقالوا بأن المرأة لم تجتمع مع الصحابة في سقيفة بني ساعد لاختيار إمام للمسلمين .وأيضا لاعتبار المرأة ناقصة دين وعقل فلا يصح اشراكها بتاتا في أمور المسلمين ،واعتبروا أن وظيفتها واحدة ووحيدة ألا وهي أن تهتم بشؤون أسرتها وتربية أبنائها داخل بيتها فقط ،وهذا خطأ فلو كان كذلك ما كان الرسول ﷺ أن يستشير أم سلمة في صلح الحديبية لما عصاه قومه وما كان الرسول ليسكت عن خطأ أو منكر دون أن يشير له ،ويوجه المسلمين إلى ماهو

---

* سورة الإسراء الآية 70 .

1 أحمد كردي ،مرجع سابق.

** سورة النساء الآية 34 .

2 شوقي إبراهيم عبد الكريم علام ،الحقوق السياسية للمرأة المسلمة (دراسة تأصيلية تطبيقية مقارنة في الفقه الإسلامي) ،ط1،مكتبة الوفاء للنشر والتوزيع ،الإسكندرية ،2010،ص 105.

صحيح .وهنا نذكر بعض الاعتراضات التي واجهت العمل السياسي للمرأة منذ ظهور فكرة الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات العربية والإسلامية وفي الفكر السياسي الإسلامي.[1]

← **الاعتراض الأول** :فتوى الأزهـــر 1952

يستند كثير من المعارضين لحقوق المرأة السياسية ،إلى فتوى الأزهر 1952التي صدرت من قبل لجنة كبار العلماء ،حيث ذهبت إلى تحريم الحقوق السياسية للمرأة ومنها الترشح والانتخاب ،أما تحريم الترشح فلأن المجلس(النيابي) يمثل ولاية عامة وهي محرمة على النساء عملا بالآية الكريمة:"الرجال قوامون على النساء..."*، فالقوامة للرجال على النساء لا العكس واستدلوا بالحديث الشريف:"لن يفلح قوم ولوا قومهم امرأة".وبإجماع الفقهاء على منع المرأة من الولايات العامة كالإمامة والوزارة والقضاء ،للعلم أن سلطة المجلس النيابي أعلى من سلطة الحكومة ورئيسها ،لأن من حق عضو المجلس أن يحاسب الحكومة ،وباعتبار أن المجلس هو الذي يسير دفة الحكم والسياسية ويمثل القوامة العامة للمجتمع ،يكون حضر عضوية المرأة في المجلس من باب أولى .وأما تحريم الانتخاب فإن اللجنة ترى أنه تريد المرأة أن تنفذ منه إلى الولاية العامة المحظورة عليها ،وما يؤدي إلى المحظور فهو محظور.[2]

←**الاعتراض الثاني**: دعوى الاختـــلاط

ومؤداها أن مشاركة المرأة في الانتخاب ودخولها المجلس النيابي يستلزمان اختلاطها بالرجال ،وفي ذلك أضرارا اجتماعية ومفاسد .

---

1 شوقي ابراهيم عبد الكريم علام ،مرجع سابق ،ص 111 . 112 .

* سورة النساء الآية 34 .

1 عبد الحميد اسماعيل الأنصاري (رؤية تحليلة فقهية معاصرة)،ط1 ،دار الفكر العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2000 ،ص 20 . 21.

إن الإسلام لا يمنع التقاء الرجال بالنساء إذا كان الهدف مشروع وفي إطار الضوابط المعروفة ،ولو أراد الإسلام أن يمنع التقاء الجنسين لخصص للنساء مساجد وغيرها ،فالممنوع هو الخلوة والتبرج والخروج عن الآداب ،فمشروعية الحقوق السياسية للمرأة إنما تؤكد على الضوابط والآداب الشرعية ،وفي دولة دينها الإسلام ومصدر قوانينها هي الشريعة [1].

كما أن الله جل علاه قد أكد على الشورى بين المؤمنين ولم يحدد الرجال من النساء في قوله تعالى :"والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون"* ،فلم تقتصر الآية على الرجال دون النساء، وقوله: "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر" **.أيضا قول الرسول عليه الصلاة والسلام :"النساء شقائق الرجال" وغيرها ،فرغم قوة الدلائل إلا أن المجتمعات العربية والإسلامية خاصة تلك التي طغت عليها الصبغة الأبوية أنكرت على المرأة حقوقها وجحدت أدوارها المتعاظمة في كل الميادين ،خاصة بعد التحرر من تعسف الاحتلال الأجنبي(الفرنسي والبريطاني)فحصروا دور المرأة في وظيفة بيولوجية طبيعية ،وصنفت إلى أدنى مرتبة من الرجل وأقل منه تقديرا اجتماعيا[2] .

إن القرآن الكريم ركيزة أساسية ومصدرا فكريا وتشريعيا للحقوق والالتزامات السياسية لكل أمة برجالها ونسائها وبالتالي فالإيمان بهذا التشريع الرباني للحقوق والواجبات السياسية للمرأة بالتساوي مع الرجل ،فالأمر مفروغ منه و بديهي فإذا أنكرنا هذا التشريع الرباني فقد أنكرنا أنفسنا [3].فآيات البيعة دلالات واضحة على اقرار حق المرأة في التصويت

---

2 مرجع نفسه ص 29 . 30 .

* سورة التوبة ،الآية 39.

** سورة الشورى، الآية 71 .

1 فاطمة بودرهم، مرجع سبق ذكره ، ص 42 .

3 مرجع نفسه، ص 45 .

*** سورة الممتحنة ،الآية 12 .

والانتخاب حيث ورد في قوله تعالى :"ياأيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروف ،فبايعهن واستغفر لهن الله إن الله غفورا رحيما"***.

فهذه الآية تشترط في صلاحية المرأة للعمل السياسي شروط تؤهلها للمشاركة في البيعة أي التصويت والانتخاب ،عدم الشرك بالله ،تجنب السرقة والابتعاد عن الزنا ،عدم قتل الأولاد وعدم الإتيان ببهتان والزور ،وطاعة الرسول صلى الله عليه وسام ،أي الالتزام والاستقامة في الفكر والعمل،[1] لأن العمل السياسي يتطلب الصدق والسلامة في الفكر وحسن الأداء والإخلاص له .

1 مرجع نفسه ،ص 46 .

المبحث الثالث: اقترابات المشاركة السياسية للمرأة

هذه النظريات أو الاقترابات ظهرت في دول العالم الثلث كرد فعل لإخفاق النظريات النسائية الغربية في الوقوف على أوضاع المرأة في العالم الثالث ،وعدم ملائمتها لظروف المرأة في هذه الدول خاصة منها الدول العربية والإسلامية .حيث أن مشكلتها تكمن في مسألة سيطرة الذكور على المجتمع من جهة ،والعادات والتقاليد الموجودة في هذه المجتمعات ،أي الموروث الاجتماعي والثقافي المتسلط على الذهنيات من جهة أخرى ،ومن هذه الاقتراب نذكر:الاقتراب الخيري والاقتراب المعادي للفقر ،اقتراب الكفاية واقتراب المساواة [1].

المطلب الأول: الاقتراب الخيري والاقتراب المعادي للفقر

أولا:الاقتراب الخيري

وهو الاقتراب الذي لا يفصل بين الجنسين في الاستفادة بعوائد ونواتج النشاط التنموي ،وتنتهي جذوره إلى الديانة المسيحية والحملات التبشيرية التي كانت تساعد النساء الفقيرات والمسنات بتقديم الدعم لهن ماديا ومعنويا ومختلف الخدمات .وبالتالي فالمرأة حسب هذا الاقتراب ليست عنصر فعال في صناعة القرار السياسي ،وإنما هي مجرد فئة مستفيدة من الخدمات الاجتماعية والمساعدات المادية الحكومية والأهلية على السواء، وبالتالي فهذا الاقتراب لا يحاول تغيير الوضع القائم أو تضييق الفجوة النوعية من خلال إعادة توزيع علاقات القوة،بل يحاول أن يستفيد الكل من مزايا التنمية، فهو يهدف إلى تحقيق سياسة اجتماعية عادلة لا تنطوي على اتجاه موضوعي وعلمي لتمكين المرأة فعليا من العمل السياسي ،فهذا الاقتراب لا يمكن المرأة من العمل السياسي بقدر ما يمكنها من اشباع حاجاتها الاجتماعية والمادية .

1 فاطمة بودرهم ،مرجع سبق ذكره، ص72 .

ثانيا: الاقتراب المعادي للفقر(Anti-poverty approach)

أما فيما يخص هذا الاقتراب الذي تبناه رئيس البنك الدولي السابق(روبرت ماكنمار) 1973، الذي دعا إلى الاهتمام بالفقراء والمهمشين في العالم ومن بينهم فئة النساء، فقامت استراتيجيات بتعظيم المنفعة الاقتصادية وتصحيح السياسات التوزيعية لتصبح أكثر عدالة ،وكذا الاهتمام بشريحة الفقراء وضرورة تزويدهم بالحاجات الأساسية وتشجيعهم على المشاركة في اتخاذ القرارات. فتحقيق الضروريات للفرد من شانه ان يعزز لديه الرغبة في تحقيق الرفاهيات ومنها المشاركة السياسية، باعتبارها من الضروريات التي يفرضها العصر. وبالتالي فحسب هذا الاقتراب يمكن للمرأة أن تحقق حاجات أسرتها الأساسية بالانضمام لعالم الشغل.

وعموما فكلا الاقترابين(الاقتراب الخيري والاقتراب المعادي للفقر) يتفقان من حيث مبدأ مساعدة الفئات النسائية الفقيرة والمهمشة ،وبالتالي يهدفان إلى تحقيق المساواة والعدالة في التوزيع وتحقيق الحاجات المادية والاجتماعية الأساسية التي من شانها توفير فرص الارتقاء أمام المرأة، ويعزز دورها الاجتماعي ويمكنها من العمل السياسي ،لكن اشباع الحاجات ليس مؤشر لتحقيق المشاركة السياسية وصنع القرار ،لان هناك ممن حاجاتهم الاجتماعية مشبعة بدرجة عالية لكنهم لا يميلون الى احتراف السياسة والعمل بها فهذا ليس معيارا يقاس عليه [1].

المطلب الثاني :اقتراب الكفاية واقتراب المساواة

أولا :اقتراب الكفاية(Efficiencey approach)

والذي يهتم كثيرا بتشجيع القطاع الخاص وإقامة المشروعات الصغيرة ،التي تسهم في تحسين وضع المرأة النوعي ،ودعمها وإشراكها في عملية التنمية. فكان ظهور هذا الاقتراب جاء نتيجة للأزمات المتلاحقة التي عانى منها العالم الثالث ولازال يعاني منها

1 فاطمة بودرهم،مرجع سابق،ص73.

،كأزمة المديونية وأزمة الطاقة وأزمة البطالة وغيرها، فكان المتهم الأول والأخير من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي هو القطاع الخاص، فاتهماه بالقصور في تحقيق الكفاية الإنتاجية والاقتصادية التي من شأنها أن تقدم اسهامات لأفراد المجتمع ومن بينهم المرأة وتساعدهم على النهوض الاقتصادي والاجتماعي والذي ينعكس بدوره على النهوض السياسي .

ثانيا :اقتراب المساواة (Equality approach)

هذا الاقتراب ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية انعكاسا لنتائج استراتيجيات التنمية (التحديث)،والتي خلفت آثارا سلبية على أوضاع المرأة والتي من بينها خلق تمييز نوعي في العمل ما أدى إلى تراجع أعداد النساء في مواقع الإنتاج والعمل ،جاء هذا الاقتراب ساعيا إلى تقليص الهوة بين الرجال والنساء في العمل وخلق نوع من المساواة ،باعتبار المرأة كائن بشري مثلها مثل الرجل لها حقوق كما عليها واجبات ،وبالتالي لها الحق في الحصول على مصدر الرزق والاستفادة من الموارد اللازمة لحفظ مكانتها كانسان وجعلها مساوية مع الرجل. فمبدأ المساواة بين المرأة والرجل هي من صميم الديمقراطية [1] .

كما حاول M.Olsen تجميع آراء العلماء بالنسبة لدوافع انضمام المرأة إلى جماعات المشاركة وحددها في ستة نظريات:

1. نظرية التبادل : Exchange theory وتوضح أن أساس ما يحكم الإنمائية الاختيارية لمشاركة المرأة هو توقع الحصول على عائد مجز يفوق ما تضحي به من جهد ووقت ومال نتيجة المشاركة.
2. نظرية التفاعل : Interaction theory وتفسر هذه النظرية دواعي انتماء المرأة إلى جماعة مشاركة في عملية التنمية إلى الرغبة للدخول في علاقات مع الآخرين لإشباع الحاجات النفسية والاجتماعية.

1 المرجع نفسه ،ص 74 .

3. النظرية الايكولوجية :Ecological theory وتوضح أن الدافع وراء انتماء المرأة للمشاركة هو تجميع الجهود المشتركة لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البيئية الطبيعية المحيطة .
4. نظرية القوة الاجتماعية:Social power theory وترى أن الهدف من وراء إسهام المرأة في العمل التطوعي والمشاركة السياسية هو الحصول على قوة اجتماعية يمكن استخدامها في تحقيق الأهداف الشخصية.
5. النظرية المعيارية:Noematives theory تعتبر عملية المشاركة النسائية وفقا لهذه النظرية بمثابة عملية جبرية في المجتمعات الغربية ،تقوم بها وفقا لإطار الضبط الاجتماعي السائد في المجتمع .
6. نظرية القيمValue theory تلعب التنشئة الاجتماعية والسياسية دورا كبيرا في جعل المشاركة قيمة أساسية لتؤكد لدى الفرد أهمية الدخول في أشكال تنظيمية والمشاركة فيها. [1]

1 محمد سيد فهمي ،المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، ط 1 ،دار الوفاء لدنيا الطبع والنشر ،الإسكندرية ،2007 ،ص 71 . 72 .

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه في هذا الفصل هو أن كل النظريات والمقاربات وضعت عبر الأزمنة كانت كلها هادفة إلى تقديم حلول كفيلة بالتمكين الفعلي للمرأة وإلغاء كل أشكال التمييز ضدها ،ففي البداية كانت الدعوة إلى إدراك وفهم حقوق المرأة ، والمناداة بالمساواة بالحقوق السياسية والمدنية لها ،في إطار مجتمعات تقوم على منح الذكور جميع الحقوق وحرمان الإناث منها ،وهذا من خلال التيار النسوي واتجاهاته ثم تطور الاهتمام حيث برز ما أصبح يعرف بالدمج على أساس النوع الاجتماعي(Gender mainstreaming)ومختلف الجهود للنهوض بالمرأة في السنوات الأخيرة ،وهي استراتيجية لتعزيز المساواة بين الجنسين. لكن معظم النظريات ما لبثت أن فشلت وظهرت فيها ثغرات وسلبيات ،فجاءت بعد جملة المقاربات بغية تفسير وتقديم حلول من أجل التمكين العادل للمرأة والفعال خاصة في المنطقة العربية ،وهي اقترابات لتخفيف من أشكال التمييز ضد المرأة وتوفيقها في المساهمة في عملية التنمية مثل :اقتراب الكفاية واقتراب المساواة واقتراب الخيري وغيرها ،وهذا نظرا لدور المرأة المؤثر في المجتمع ،وبالتالي فدور المرأة يكون ذا تأثير ايجابي الفعال والبناء إذا كانت ذات عقل ناضج، وإذا كانت ذا عقل خفيف طائش أو عقل فاسد منحرف كانت بؤرة فساد للمجتمع وهدمه.

الفصل الثاني

التمكين السياسي للمرأة في الوطن العربي.

- ✓ **المبحث الأول**:تاريخ المشاركة السياسية للمرأة العربية .
- ✓ **المبحث الثاني**:واقع التمكين السياسي للمرأة العربية.
- ✓ **المبحث الثالث**:معوقات وتحديات التمكين السياسي للمرأة العربية.
- ✓ **المبحث الرابع** :الإصلاحات السياسية في مجال المرأة في بعض الدول العربية.

لا شك أن الوطن العربي قد عانت دوله وحكوماته من براثن الاحتلال الأوربي ، واستنزاف ثرواته وخيراته لعقود طويلة ، تركت آثارا واضحة على مضمون وشكل أوضاع المرأة العربية التي لها خصوصيتها في السياق العام للمجتمع العربي بتراكماته التاريخية ، وخاصة وأن الذي يحكم المجتمع العربي خليط من قيم الأسرة الممتدة والنووية ، ومفهوم العلاقات العائلية والقبلية ، إلى جانب مفهوم المواطنة والمجتمع المدني والدولة الحديث ، مما يؤدي إلى اختلالات مرحلية واختلاط في القيم والعلاقات في نفس الوقت الذي تواجه فيه الدول العربية مولد نظام عالمي اقتصادي وثقافي جديد يؤثر بقوة على اقتصاديات الدول العربية .

إن عالمية الاقتصاد لا بد وأن تقضي إلى عالمية القيم مما يسهل عملية الاختراق الثقافي والاقتصادي ، وتتميز الحقبة التاريخية الراهنة عالميا بمعطيات أساسية أهمها التأكيد على دور المرأة في إطار مقولات المساواة والتنمية ، فالتوجه العالمي يتمركز حاليا حول تقييم الإجراءات والتشريعات الاجتماعية التي تعالج دور المرأة ومكانتها الاجتماعية ، كما تتميز الحقبة الراهنة بالسعي إلى دمج البرامج المتعلقة بالمرأة في خطط التنمية الشاملة .[1]

1 محمد سيد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص113.

المبحث الأول : تاريخ المشاركة السياسية للمرأة العربية

إن تاريخ اشتغال المرأة العربية في العمل الاجتماعي والسياسي قديم قدم الحياة نفسها[1]، فإذا جئنا إلى عصور ما قبل مجيء الرسالة المحمدية نجد هناك نساء قد تألقت في العمل السياسي ، وأمور الحكم والقيادة ، وأمثالهن كثيرات ، فنجد بلقيس ملكة سبأ ، والتي كانت ذات ذكاء ورجاحة عقل تشم بالحزم والعزم والجرأة والشجاعة[2] ، وصواب الرأي والتي قادت قومها إلى الفلاح والنجاح بعدما استشارتهم في أمر دعوة سيدنا سليمان عليه السلام هي وقومها إلى الإسلام ، فكانت بذكائها وحكمتها ومنطقها أن شرحت لقومها وهي بصدر استشارتهم قولها أن الملوك إذا دخلوا بلدا جعلوا أعزة أهلها أذلة ، فاقترحت عليهم الدخول في الإسلام للحفاظ على أمن وسلامة وطنها .

خلدت في تاريخها صفحة زاهية ونجد في العصر النبوي الإسهام الكبير للمرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية ، فهذه عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها حيث كان لها أثر كبير في الأمور السياسية للدولة الإسلامية ، فكانت بعد وفاة النبي ﷺ سندا للمسلمين في جميع أمور الدولة الإسلامية فكانت الصحابة لا يقدمون على عميل إلا واستشاروها وأخذوا برأيها ، لعلمها ورجاحة عقلها وتفقهها في الدين وأمور الدولة ، كما نجد فاطمة الزهراء بنت النبي ﷺ ، وغيرهن ممن وضعن بصمتهن في أمور الدولة الإسلامية ، وتفنن في خدمة الدين والدولة .

كما يشهد التاريخ أيضا لأحد من النساء في البلاد العربية أثبتت جدارتها في الحكم ، ألا وهي شجرة الدر زوجة الملك صالح نجم الدين أيوب ، وهي جارية من أصول أرمينية ، ارتفع شأنها بعدما اعتلى زوجها عرش السلطنة الأيوبية (1240م) في مصر ، وصارت تدير أمور المملكة أثناء غياب زوجها (أثناء الغزو) فكانت ذات عقل وحزم لها معرفة تامة بأحوال المملكة ، وعندما وصلت الحملة الصليبية السابعة بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا إلى دمياط ، كان الملك الصالح نجم الدين أيوب مريضا ، فاستعان بزوجته شجرة الدّر لمواجهة هذه الحملة ، فتولت شجرة الدّر تدبير شؤون الدولة وتجهيز الجيش

1 عصام نور، دور المرأة في تنمية المجتمع، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص46.
2 بادي سليمة، مرجع سبق ذكره، ص102.

بعد أن أحقت خبر وفاة الملك الصالح ، خوفا من حدوث فتنة وانهيار معنويات المسلمين ، وقادت البلاد إلى النصر على الصليبيين وبعدها أعلنت عن وفاة الملك الصالح وسلمت نور شاه ابن زوجها مقاليد الأمور وتعتبر شجرة الدّر الملكة الثانية بعد رضية الدين تجلس على عرش مملكة إسلامية .[1]

ست الملك : وهي بنت الخليفة العزيز بالله الفاطمي وأخت الحاكم بأمر الله (776هـ – 1021م) كانت امرأة فائقة الذكاء ذات أطماع سياسية وكانت تخشى على نفسها من بطش أخيها الحاكم ، فدست من يقتله ومحت آثار الجريمة بقتل قاتل أخيها ، باحترافية وذكاء شديد ، كما أحيطت محاولة تنصيب الأمير أبي القاسم عبد الرحمان ابن الياس خليفة على الفاطميين ، ثم أشرفت على مبايعة الأمير أبو الحسن علي ابن أخيها الحاكم ، فقامت ست الملك بالوصاية عليه (عمره 16 سنة) في الفترة الأولى من حكمه ، فتولت تدبير شؤون الدولة وتوطيد دعائمها ببراعة وحزم دائمين .[2]

فقامت بتدبير شؤون الدولة وتوطيد دعائمها ببراعة وحزم دائمين . فقامت بتدبير شؤون الدولة وتوطيد دعائها ببراعة وحزم دائمين ، فقامت بإعادة النظر في جميع الاقطاعات والمنح التي قررها أخوها الحاكم قبل موته والتي أصبحت عبئا ثقيلا على موارد الدولة ، فألقت معظمها ، وردت ما أبطله أخوها من المكوس فلم يستقل الخليفة الظاهر بإدارة شؤون الدولة إلا بعد وفاتها (ست الملك)[3].

كما يشهد التاريخ في منطقة المغرب العربي حكم الكاهنة التي كانت لها القوة والشجاعة والقدرة على حكم شمال إفريقيا في فترة من فترات تاريخ المنطقة واستطاعت أنت تضع بصمتها في الحكم وإدارة الأمور وهذا راجع للوزن السياسي الذي كانت تتمتع به .

أما في تاريخ الجزائر وخلال فترة الاستعمار الفرنسي بالتحديد ظهرت نساء بطلات قدن معارك ضد الاستعمار الفرنسي ، ومن أمثالهن المجاهدة القائدة الشجاعة البطلة لالا

1 عصام نور، مرجع سابق، ص33.
2 نفس المرجع، ص32.
3 نفس المرجع، نفس الصفحة.

فاطمة نسومر (عذراء الجبل) مثالا خالدا لتلك البطولات والتي قهرت عددا كبيرا من كبار الضابط والجنرالات الفرنسيين في الجزائر أمثال : ما كما هون ، يوسيك ، كامو ، ورادون ، وبليسي في عقد الخمسينات من القرن 19 في معارك طاحنة ، يشهد لها العدو والصديق ، فكانت شوكة في حلق قوات الاستعمار الفرنسي ، لما لها من شجاعة وقوة الشخصية والعزيمة والإرادة والإصرار . فأثرت الثورة الجزائرية ببطلاتها في المرأة العربية مشرقا ومغربا وأصبحت رمزا لها ومثالا في البطولة والقيادة والتضحية والإقدام والصمود[1] والقائمة طويلة وعريضة ولا مجال للحصر .

إن التطورات الحاصلة على المستوى العالمي والإدراك بأهمية المرأة في تحقيق التنمية، سعت مختلف التنظيمات الحكومية وغير الحكومية في الوطن العربي إلى وضع خطط واستراتيجيات تتضمن برامج تهدف إلى تمكين المرأة والارتقاء والنهوض بها من أجل تحقيق التنمية ، لكونها مدرسة منشئة لأجيال قادة الغد ، وهي كطاقة بشرية تؤثر وتتأثر بإستراتيجية التنمية سواء في وضع الخطة أو تنفيذها [2]. ولهذا شهدت السبعينات والثمانينات تحولات عديدة في مفردات القاموس التنموي وظهور برامج تنموية خاصة بالنساء في إطار السعي إلى تحقيق التنمية والتطور ومواكبة ومسايرة تطورات العصر، وهو ما سلكته حكومات الدول العربية بغية تحقيق التنمية الشاملة والتخلص من التخلف .

طوال القرن العشرين بادرت النساء في العالم العربي إلى تشكيل جماعات بقصد الأعراب عن الرأي السياسي والاجتماعي والثقافي، وفي الثمانيات شهدت انتشارا للأبحاث والكتب والدراسات التي سلمت تماما بحق المرأة في الاستقلال الذاتي ، وأقرت بوجودها كقوة سياسية اقتصادية فاعلة وقادرة على النضال والدفاع والتعبير عن حياتها وعن مستقبل المجتمع الذي تنتمي إليه [3].

1 يحي بوعزيز، المرآة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص1.25

اسماعيل صبري عبد الله، في التنمية العربية،ط2 ،دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ،1983،ص 1542.

3 أميمة أبو بكر ،شيرين شكري، مرجع سبق ذكره ،ص 80.

أخذ دور المرأة في التنامي في السنوات الأخيرة بشكل كبير وامتدّ إلى العديد من المجالات بعد أن دعمته العديد من المكاسب والحقوق السياسية والاجتماعية والمهنية ، حتى يكون أكثر فاعلية فحتمية دور المرأة في تلك القضايا .

ونتج أولا بوصفها الطرف الآخر في المجتمع والشريك الثاني ، وثانيا دورها الهام داخل الأسرة متمثلا في تربية الأخلاق وتوجيه السلوك وتنمية المعارف ، ودورها كذلك خارج الأسرة وفي الحياة العامة سواء من خلال دورها الوظيفي الرسمي ، أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني المختلفة والتي زادت صلاحيتها بشكل كبير في السنوات الأخيرة وتشعبت مجالات أنشطتها وشهدت تواجدا مكثفا للمرأة بها [1].

إن المرأة العربية كانت لها مشاركات تاريخية قوية وناجحة ، خاصة أثناء الاستعمار الغربي للمنطقة العربية ، نضالها إلى جانب أخيها الرجل لتحقيق الاستقلال للوطن ، ففي 1919 بمصر طالبت المرأة باستقلال الوطن والوقوف ضد الاستعمار الانجليزي ، وتحركت قيادات نسائية للمطالبة بحقوق المرأة المصرية ، ونادت بإلغاء الضغط الأجنبي على مصر وطالبت بإصدار قانون ينظم العمالة في مصر وبالفعل صدر أول قانون رقم 14 لسنة 1919 باسم تنظيم عمل الأحداث في الصناعة وكذلك وضع المرأة في المنظمات [2].

أما الجزائر فعندما اندلعت ثورة أول نوفمبر 1954 ، كانت المرأة الجزائرية مهيأة لخوضها في المدن والقرى والأرياف ، إلى جانب الرجل ، فامتهنت أعمال التطبيق والإيواء والاستعمال ونقل الأخبار والأسلحة وضع القنابل والأعمال الفدائية ، وحققت بطولات رائعة وبرزت بطلات عمّت سمعتهن كل أصقاع العالم أمثال الجميلات الثلاث وغيرهن كثير .

وبالتالي هذا الدور الرائد في ثورة التحرير الكبرى هو الذي جعل المرأة الجزائرية تؤثر في المرأة العربية مشرقا ومغربا [3].

1 خالد حسن حسين، المرأة وقضايا معاصرة ،ط1 ،دار ومكتبة الاسراء للطبع ،مصر ، 2006، ص5- 6.
2 عصام نور ، مرجع سابق ، ص45.
3 يحي بوعزيز، مرجع سابق ،ص 144.

وعموما فنساء الوطن العربي ساهمت بشكل كبير في استقلال أوطانهم ، فمعظم مشاركات السياسية للمرأة العربية بداية من القرن 19 هو العمل والاشتراك السياسية مع أخيها الرجل لاستقلال الوطن ، وبعد الاستقلال أصبحت مشاركات المرأة العربية لا تهدف إلى البناء والتشييد والإصلاح والتطوير وتحقيق التنمية لمواكبة متطلبات العصر .

وما نلاحظه اليوم تراجع دور المرأة السياسي بشكل كبير ، وبالتالي ضرورة العمل على تغيير الوضع الراهن ، أي محاولة معالجة المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة بفعالية في التنمية ، وانطلاقا من واجب المرأة وحقها في المشاركة في عملية التطور ، وبناء مجتمع ديمقراطي مبني على احترام الفرد وقيمة الإنسان وارتكازا على ضرورة تبوأ المرأة مواقع فاعلة في صنع القرار وفي مؤسسات المجتمع المدني [1].

نجد بعض البلدان العربية قد منحت المرأة حقوقها السياسية في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي ، وهناك بلدان عربية أخرى حصلت المرأة على حقوقها السياسية الثلث الأخير من القرن العشرين ، وعدم حصولها على هذا الحق في بلدان عربية أخرى إلى يومنا (2015) .

بحيث :

كانت دولة جيبوتي أول دولة عربية تمنح المرأة الحق السياسي وكان هذا عام 1946 ، وحصلت على حق التصويت في الانتخابات بحلول عام 1986 .

أما في الجزائر فقد دخلت المرأة الجزائرية في السياسة منذ دخولها مجال المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي وحصلت على حق التصويت في 1958 أي قبل الاستقلال ،أما في دولة الجزائر المستقلة فقد حصلت على حقوقها السياسية كاملة عام 1962 ومارسته في نفس العام [2].

وفي مصر حصلت المرأة على حقها في التصويت في أول دستور يصدر بعد الثورة أي دستور 16 يناير 1956 .

1 أحمد جابر وآخرون ،المرأة العربية في مواجهة النضالية والمشاركة العامة ،سلسلة كتب لمستقبل العربي (53)،ط1 ، لبنان ،2006، ص143.
2 يحي بوعزيز ،مرجع سبق ذكره ،ص 26.

وفي سوريا حصلت المرأة غلى حق التصويت عام 1953 بشرط أن تكون حائزة على شهادة التعليم الابتدائي على الأقل كما تم تعيين الدكتورة نجاح العطار وزيرة الثقافة السابقة نائبة للرئيس عام 2006 ، كأول امرأة في العالم العربي تتقلد منصب سياسي على هذا المستوى .

وحصلت المرأة اللبنانية على حق التصويت عام 1952.

والمرأة التونسية على حق العمل السياسي تصويتا عام 1959.

وأعقبتها المرأة المغربية في الحصول على هذا الحق بعد عامين 1963.

ثم جاء دور الليبية التي حصلت على حقها في التصويت عام 1964.

والمرأة الفلسطينية عام 1996. كما جاء الاعتراف الفعلي للمرأة اليمنية بحق التصويت في دولة الوحدة سنة 1990.

أما المرأة الأردنية فإن حقها في التصويت يعود لعام 1974.

أما بالنسبة للدول الخليج ومع حداثة التجربة السياسية للمرأة الخليجية ، ففي قطر أصدر الأمير في تاريخ 1998/07/18. مرسوم رقم 17 لسنة 1988 خاص بنظام التصويت لكل قطري أو قطرية بلغ 18 سنة

بينما التحقت المرأة الكويتية سنة 2005 بعدما وافق مجلس الأمة يوم 2005/05/16 ، منح المرأة الكويتية ، حقوقها السياسية بما فيها حق التصويت في الانتخابات بعد 35 سنة من النضال [1].

1عبد الحكيم محمد ، مرجع سابق.

المبحث الثاني :واقع التمكين السياسي للمرأة العربية

ينظر إلى قضية المرأة بشكل مختلف في سياق العلاقات الاجتماعية بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية ،وقد شكل عائقا حتى في ظل محاولة الحركات الديمقراطية توسيع قاعدة المشاركة الشعبية للمرأة ،ويخطئ من يفترض بأن مشكلة المرأة العربية قد تم حلها بالكامل من خلال المبادرات المختلفة في مؤتمر بكين 1995،1985،1975والعقد الدولي للمرأة والاستراتيجيات الخاصة بتسريع تعليم الفتاة وغيرها، ومن خلال الجهود التعاونية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية ،الرامية إلى زيادة فتح مجال أكثر للمرأة العربية للدخول في المعترك السياسي ،فيظل هناك بعض أشكال عدم المساواة والفصل ضد المرأة ،والتي تم تثبيتها على مدى قرون من الزمن وتعزيزها من خلال الهياكل التي يسيطر عليها الرجل ،على الرغم من وجود الأدوات المخالفة الصادرة عن الأمم المتحدة ،والجهود المشتركة للحكومات العربية و العديد من المنظمات غير الحكومية الهادفة إلى القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة[1].

من الإجراءات المتخذة في بعض الدول العربية في مجال المرأة من أجل تعزيز مشاركتها ،نجد نظام الحصص(الكوتا)الذي يمنح للمرأة نسبة من مقاعد المجالس الشعبية ،ففي الجزائر مثلا لدينا نسبة 30%من عدد مقاعد المجلس الشعبي الوطني ممنوحة للمرأة أي ما يقارب145 مقعد ما نسبته 31،38 من اجمالي 462 مقعد ،ممنوحة لها من أجل تحقيق ما يسمى بالعدالة والمساواة وتعزيز مبدأ المشاركة المرأة في صنع واتخاذ القرار في سبيل تحقيق التنمية بصفة عامة [2].

1 كبير ماتو ،تمكين المرأة في افريقيا والعالم العربي استحقاقات والفرص والتحديات ،قسم العلوم السياسية ،جامعة آبوجا.

2 زينب بن عزوز، المرأة ب 145 مقعد في البرلمان ...سلطة تمثيل بعدد أم بقرار؟: http: //www .flmaouid /index –national/4546…145 .13 :25 ,14/03/2014.

معظم الدول العربية تقريبا قدمت امتيازات انتخابية للمرأة ولم تتبقى سوى المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر بحيث لا يسمح للمرأة فيها الترشح والتصويت ،وهذا راجع إلى عدم وجود في كلا البلدين مجالس تشريعية منتخبة ،كما تحسن الوضع قليلا بالكويت بالفوز الذي حققته المرأة في الانتخابات[1].

إن المرأة نصف المجتمع ،لذلك فالحديث عن مشاركة المرأة في الحياة العامة لم يصبح ترفا، أو بحثا عن الحقوق على النمط الغربي ،وإنما هو ضرورة ملحة يجب أن تتفاعل معها مختلف المؤسسات ،والمشاركة في الحياة لها العديد من الأشكال لكن المشاركة السياسية تعتبر أهم ، لأنها الخطوة الأولى التي ستكفل لباقي نساء الوطن الحصول على حقوقها [2].

تعددت المشاركات السياسية للمرأة عامة من محلية إلى قاعدية مختلفة أهمها:

أولا: مشاركة المرأة في الجالس المحلية

تعتبر المجالس المحلية إحدى الوسائل الهامة لضمان تكوين كادر نسائي فعال ،قادر على المنافسة في الانتخابات ،حيث أنها بمثابة مدرسة تصقل خبرة كل من يعملن بها وترفع وعيهن السياسي ودرجة تفهمهن لمشاكل وقضايا المجتمع ،ففي معظم الدول العربية ،التمثيل التمثيل النسوي في المجالس المحلية ضعيف وفي البعض منها لا أثر للمرأة في مجالسها المحلية [3]. وفي الجزائر مثلا غياب كبير للمرأة في الساحة المحلية فقليل ما تجد هناك امرأة على رأس البلدية أو الولاية ،ونادرا ما نجدها في عضوية المجالس المحلية ،ونفس الحال في معظم الدول العربية إن لم نقل غيابها كليا (كما هو الحال في المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة أو قطر .

1 كبير ماتو ، مرجع سابق.

2 إيمان بيبرس ،دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة ،دراسة حالة (جمعية نهوض وتنمية المرأة)،ص 4.

3 مرجع نفسه ، ص6 .

ثانيا : مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية

من المهم إدماج الأجنحة النسائية رسميا في هيكل الحزب وإناطة أدوار ومسؤوليات محددة بها ،وإذا دعت الضرورة تخصيص أموال لنفقاتها الجارية ،وتوجد عدة أمثلة شكل فيها جناح نسائي قوي آلية فعالة للضغط على الحزب من أجل سياسة اصلاحات وزيادة تمثيل المرأة في الشؤون الحزبية الرفيعة المستوى .لذلك قامت مختلف الدول العربية بإصلاح سياسية في مجال المرأة داخل الأحزاب ،وذلك بفرض حصة معينة للمرأة ،ويتوجب على كل حزب الالتزام بها ،فنجد معظم الأحزاب في الجزائر والمغرب مثلا قامت بتأسيس أقسام نسائية أو هياكل داخلية شبيهة تتناول قضايا النساء واحتجاجات عضوات الحزب ،فعلى سبيل المثال أسس حزب التقدم الاشتراكي المغربي (PPS)مجلس للمساواة لضمان النساء في عمليات صناعة القرار في الحزب.[1]

يجب الاعتراف بأن مشاركة المرأة في الأحزاب مسؤولية كبرى لا يجب أن يتحملها الحزب وحده ،فهناك أطراف أخرى يجب أن تشارك في هذه المسؤولية ،فالجمعيات الأهلية على سبيل المثال يجب عليها أن تقوم بتوعية المواطنين بشكل مباشر ،عن مدى جدوى المشاركة على الصعيد المجتمعي أو السياسي ،وهنا تظهر أهمية التشبيك بين الأحزاب والجمعيات الأهلية ،والمؤسسات المختلفة ،فيجب على جميع مؤسسات المجتمع المدني التكاتف من أجل زيادة المشاركة المجتمعية وبناء الوطن بشكل عام.[2]

فالنساء في الجزائر انخرطت في بعض الأحزاب السياسية والمنظمات النسائية طالبت بنظام الحصص (الكوتا) لتعزيز دورها السياسي ورفع مهاراتها السياسية، إلى جانب الرجل للتكامل السياسي وتوسيع نسب التمثيل النيابي النسائي، وتأكيد حضور المرأة الايجابي في

1 تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى (دليل الممارسات الجديدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة)،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

2 إيمان بيبرس ،مرجع نفسه ،ص 9 .

مواقع اتخاذ القرار الاستراتيجي[1] ومراجعة كافة التحديات وخلق آليات قانونية وعملية تحفظ النساء وتشجعهن على ممارسة واجبات المواطنة الكاملة.

رغم كل المجهودات المبذولة لإشراك الحزبي الفعال للمرأة ،إلا أنه ما يمكن ملاحظته هو أنه مازالت الأحزاب تعاني من الضعف في إشراك المرأة ،وهي لازالت بعيدة عن ما يجب أن تكون عليه ،فالديمقراطية يجب أن تبدأ داخل الأحزاب ثم تصبح شعارا لها ،لا أن تتغنى باسمها وتتحجج بها وهي في داخلها (الأحزاب)تفتقد لأدنى شروطها ،فان فاقد الشيء لا يعطيه .كما لا يجب أن نغفل مشكل ضعف إقبال المرأة على الانتخاب والإدلاء بصوتها ،وكذا ضعف عدد النساء المقيدات في الانتخابات بالرغم من التسهيلات التي قدمتها معظم الدول العربية ، إلا أن الأمر قد يرجع إلى ضعف الوعي السياسي لدى المرأة العربية والأمية ،وكذا الموروث الثقافي والاجتماعي ،وقد يكون الأمر للقناعة الذاتية للمرأة ،أو انشغالها بالبحث عن أسباب تحسين الحياة المعيشية وتوفير لقمة العيش والأوضاع الاقتصادية والصحية المزرية.[2]وبتالي فالمرأة إذا كانت عاجزة عن المشاركة في الهيئات المحلية ،كيف لها أن تشارك في المستويات العليا؟

ثالثا :مشاركة المرأة في السلطة التشريعية

في السنوات الأخيرة حققت المرأة العربية العديد من المكاسب ،واحتلت العديد من المناصب القضائية والوزارية والدبلوماسية، ودخلت البرلمان وأصبحت تملك الأداة التشريعية ،ونتج ذلك عن نطال طويل طالبت من خلاله المرأة بحقها في المشاركة في صناعة القرار ودخول المعترك السياسي ،وفيما يلي :

1 أماني مسعود، التمكين، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ،العدد ،58 السنة الثانية، أكتوبر 2006، ص 7.

2 خالد حسن حسين ،المرأة وقضايا معاصرة ، ط1 ،دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع،مصر،2006 ،ص 24.

جدول يمثل النساء في البرلمانات العربية من2010 إلى 2014:[1]

الدولة / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	8	8	32	32	32
البحرين	3	10	10	10	10
جمهورية مصر	13	2	8	.	.
العراق	25	25	25	25	25
الأردن	11	11	11	12	12
الكويت	8	8	6	6	8
لبنان	3	3	3	3	3
ليبيا	8	.	17	17	17
جيبوتي	14	14	14	13	13
المغرب	22	22	22	22	25
قطر	0	0	0	0	0
الصومال	7	7	7	14	14
السعودية	0	0	0	20	20
السودان	26	25	25	25	25
سوريا	12	12	12	12	12

نستنتج أن التمثيل النسوي في برلمانات الدول العربية التي شهدت نوع من الاستقرار خلال هذه الفترة ،نقص عدد النواب من النساء في البرلمانات وغياب أو انعدام كلي في

1 عبد الحكيم محمد ، المرأة العربية في البرلمان ...السبق لمصر وقطر صفر. من الموقع http:// www .dotms r. Com /details.

البعض الآخر ،فيما توجد بعض البرلمانات نسبة تمثيل النساء ثابتة طيلة الخمس سنوات وبالتالي:

←فزيادة نسبة النساء في برلمانات الدول العربية التي شهدت نوع من الاستقرار خلال هذه الفترة ، واصلاحات النهوض بالمرأة مثل: الجزائر والسعودية خاصة في السنتين الأخيرتين ،فالجزائر برفع حصة المرأة في البرلمان إلى أكثر من 35%، والسعودية بتخصيص 30 منصبا للنساء في مجلس الشورى.

←أما الدول التي شهدت انخفاض في نسبة النساء في البرلمان ،تخص بشكل كبير تلك الدول التي شهدت الثورات الأخيرة أو ما يسمى بالربيع العربي مثل :مصر ،سوريا ،وغيرها.

← أما الدول التي شهدت غياب أو انعدام للمرأة في برلماناتها ،هذا قد يرجع السبب إلى الطبيعة السياسية للدولة ذاتها ،باعتبارها لم تمنح للمرأة فرصة التمثيل في البرلمان مثل الإمارات أو قطر قبل 5سنوات من الآن.

يذكر أن حسب تقرير لموقع "**دويتشه فيله**" أن نسبة البرلمانيات ارتفعت من 10%في الانتخابات 2002و2007إلى 16%الانتخابات الأخيرة التي شهدتها دول عربية كثيرة ، يذكر أن أكثر النساء حظا بين 2012 و2013في الوصول إلى العمل السياسي هن الجزائريات والتونسيات مع تقهقر مشاركة المرأة المصرية التي بقيت في نسبة ضئيلة جدا مع نظرائهن العربيات.[1]

وهذا ما لاحظناه في الجدول السابق تأتي في صدارة ترتيب مشاركة المرأة في البرلمان على مستوى الدول العربية الجزائريات في المرتبة الأولى عربيا ،حيث حازت حصة النساء لوحدها في البرلمان الجزائري 31،38% في آخر الانتخابات التشريعية في

1 عماد المرزوقي ،عدد النائبات في دول عربية على نظيراتهن في أعرق الدول الديمقراطية ،وكالة أخبار المرأة، من الموقع الالكتروني:http://wonews .net /ar /index .php ?ajax=preview w &id= 7243.13 :26- 14 /05/2015 .

2012،وتحل المرتبة الثانية التونسيات بنحو26،7% في انتخابات 2011،ثم تأتي في المرتبة الثالثة العراقيات بنسبة تمثيل25،2% ،ثم تلي السودانيات في المرتبة الرابعة عالميا بنسبة تمثيل24،6% في انتخابات 2010،وتلي في المرتبة الخامسة عربيا الموريتانيات بنسبة تمثيل 22،1% ،وبعدها في المرتبة السادسة تأتي السعوديات بنسبة 20% وذلك بعد تعيين الملك السعودي 30 امرأة في مجلس الشورى عام 2013،وتليها في المرتبة السابعة بنسبة تمثيل 17،5% في انتخابات 2011، وحلت في المرتبة الثامنة عربيا المغربيات بنسبة مشاركة بلغت 17% في انتخابات 2011،وتلي الليبيات في المرتبة التاسعة بنسبة تمثيل بلغت 16% في انتخابات2012 ،ثم تلي الفلسطينيات بنسبة 13% ،ثم السوريات في المرتبة الحادي عشر عربيا بحيث بلغت نسبة المشاركة 12% في انتخابات 2012، وتليها الأردنيات في المرتبة الثالثة عشر بنسبة تمثيل 12% في انتخابات مجلس النواب 2013، وتحل في المرتبة الثالثة عشر بنسبة تمثيل حوالي 10% البحرينيات في انتخابات 2010،وحلت الكويتيات في المرتبة الرابعة عشر عربيا بنسبة 6% في 2012 ،وجاءت اللبنانيات في المرتبة الخامسة عشر بنسبة 3،1% ثم القمريات في المرتبة السادسة عشر بنسبة 3% في 2009 ،أما المصريات فتأخر ترتيبهن إلى ذيل القائمة في المرتبة السابعة عشر بنسبة تمثيل 2% في 2011،وتليها العمانيات في المرتبة الثامنة عشر بنسبة 1%في 2011 أما اليمنيات فحلت في المرتبة التاسع عشر عربيا بنسبة تمثيل تقدر ب0،3% أما المرتبة العشرين فآلت إليها القطريات بنسبة تمثيل 0% [1].

رابعا: مشاركة المرأة في السلطة التنفيذية

إن استقراء واقع ممارسة المرأة العربية لحقوقها السياسية وفق المجالات التي نصت عليها المادتين (7) و(8) من الاتفاقية الدولية لمكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة

1 عماد المرزوقي ،مرجع سابق.

(CEDAW)،ويبرز أن إسهامها في ادارة شؤون الدولة وتحمل المسؤوليات الحكومية العليا لا يزال في عمومه ضعيفا ،رغم التقدم الايجابي المسجل خلال السنوات الأخيرة (بداية القرن الواحد والعشرين) و هو ما تؤكده البيانات الواردة في تقارير التنمية البشرية العالمية ،حيث تختلف نسب حضور المرأة في السلطة التنفيذية من دولة عربية لأخرى.[1]

ففي حكومات الجزائر المستقلة لم تحتل المرأة من سنة1962 إلى سنة 1983 أي منصب في حكومات هذه الفترة ،وفي سنة 1984 إلى 1987 وزيرة واحدة ،ومن 1987 إلى 2002 وزيرتين فقط، وفي حكومة 2012 احتلت ثلاث مناصب فقط (ثلاث وزيرات).[2]

. أما في الكويت وزيرة واحدة في حكومة 2009

. وفي فلسطين تقلدت المرأة 4 وزارات في حكومة سلام فياض سنة 2009 .

. وفي لبنان حصلت المرأة على حقيبتين وزاريتين في انتخابات 2009.[3]

. أما في المغرب تم تعيين وزيرة واحدة في 2011 (وزيرة التضامن)،كما ارتفع عدد القاضيات في سنة 2009 إلى 611 قاضية أي ما نسبته 20% وغيرها ومن خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن المرأة لم تتقلد في أي دولة عربية وزارة سيادية ذات تأثير كبير في الميزان السياسي كوزارة الداخلية مثلا أو وزارة الطاقة أو الخارجية ،حيث اقتصر تقلدها للحقائب الوزارية ذات الصبغة الاجتماعية (وزارة التضامن ،وزارة البيئة ،وزارة الثقافة ...).

---

1 حريزي زكريا ،المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية . الجزائر نموذجا . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة ،قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة ،201،201. ،ص 80.

2 موقع التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية . قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة .من الموقع الالكتروني :

.com /per malink .php ?story –fbid =62438 des etudes de l'union du http://www.facbook

magrebarabe –march .13/2013-14/04/2015 .16 :25 /

3 عماد المرزوقي ،مرجع سابق.

خامسا :مشاركة المرأة في منظمـــــات المجتمع المدني

يدرك الجميع دور وأهمية مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة لأي أمة تسعى للرقي والتكامل ،إذ أنها تمثل الحلقة الوسطى بين الدولة والفرد ،فهي من جانب تعمل على مساندة الدولة لإكمال وظائفها التي يحتاج الفرد إليها ،ومن جانب تمثل شريكا له دور في تنمية المجتمع وهنا يبرز التكامل في البناء وتحمل المسؤولية ،بتوسيع مبدأ المشاركة الشعبية وذلك بإشراكها في إدارة المجتمع وتطويره ،والاضطلاع بدور فاعل منتج في الحياة العامة والدفع بمشروع النهضة بما يتلاءم مع روح العصر ،وتواجد هذه المؤسسات في أي مجتمع حق من حقوق أبناءه المواطنين دون تمييز ،إذ أن هدفها هو الرقي في المجتمع سواء من خلال المساهمة في الحفاظ على البيئة أو الدفاع عن حقوق أفراده...،ولكون المرأة إحدى مكونات المجتمع وجزء أساسي في بناء النسيج العام له في التنمية لا مستهلك لها.[1]وبالتالي تتكامل الأدوار في المجتمع الواحد للنهوض بالفرد من خلاله بالمجموعة ،فلا يمكن تجاهل دور على حساب آخر، بحيث أن المرأة أصبحت شريك ليس فعال فحسب بل رئيسي ومهم للرجل في ميادين شتى فلم يعد يقتصر دورها على كونها(زوجة ،أم ، أخت)،بل أدلت بدلوها في ميادين عدة كانت حكرا على الرجل وأعطت نتائج مذهلة في قيمتها ونفعيتها[2].وبالتالي تعد مسألة المرأة من القضايا الهامة و الشائكة التي تشغل اهتمامات العالم العربي ،باعتبارها متصلة اتصالا وثيقا بقضية التنمية في المجتمعات العربية ،هذه القضية حسب التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2004 من المواضيع التي تحتل درجة قصوى من الأهمية والتعقيد ،إنه لا يمكن فصل مسألة التنمية عن مسألة الديمقراطية والحريات والحكم الصالح ولا يمكن تجاوز

1 بريهان الجاف ، المرأة و المجتمع المدني ، من الموقع الالكتروني:
www.hespress.com /opinions /73933.html.12:11 .19/05/2015. 07:12 .2013-

2 نادية الأزمي ،المرأة و المجتمع المدني ، من الموقع الالكتروني :
www.hespress12.19/05/2015: 07 .03/05/ 2013 :11. 12 .html.73933/ opinions /Com .

المشاكل التي تعترض النساء إلا بالممارسة الديمقراطية والحكم الصالح وهذا ما يجدر التأكيد عليه ،إن النساء لا يمكنهن أن يكن طرفا مشاركا في الإنتاج ولا أن يتمتعن بنظام قائم على المساواة بين الجنسين في مجتمعات غير ديمقراطية ،وإن الدول العربية قد تفاعلت مع الدعوة إلى الإصلاح في مجال التنمية والحريات للمجتمع المدني ومع تحسين وضعية النساء.[1]

ولقد سجلت العشرية الأخيرة تقدما ملحوظا لدور المرأة والذي جاء نتيجة لتضافر العديد من العوامل ومن أهمها تنامي حركات ديمقراطية وحقوقية تجسدت في نضالات الحركات النسائية وحضورها بشكل مكثف في مختلف هيئات المجتمع المدني [2] ،ونشهد ظاهرة بينة تتمثل في تكاثر تكوين الجمعيات الناشطة والمرخص لها والتي وصل عددها سنة 2010 في كل من مصر ولبنان ما بين 300 و350 جمعية مستقلة ،وقد تكاثر هذا العدد في سنتي 2011 . 2012 حتى وصل إلى أكثر من 225000 بالنسبة لكل العالم العربي ،لكن تبقى هذه الظاهرة متفاوتة من بلد لآخر فبتزايد عدد الجمعيات غير الحكومية خاصة في كل من سوريا ،المغرب ،تونس ومصر وهي جمعيات نسائية ونسوية .[3]

إلا أن ما نلاحظه بالرغم من هذا التطور في الكم في المنظمات الاجتماعية إلا أن نسبة النساء المنخرطات في هذه الجمعيات تبقى نسبة ضعيفة وضئيلة وغير كافية بالنظر لأعدادها الكبيرة في المجتمعات العربية ،وكذا باعتبارها نصف المجتمع وتعتني بالنصف الآخر.

---

1 النساء العربيات والمجتمع المدني ،من الموقع الالكتروني:
www.arab –hdr.org/ puplictions /other /ahdr /papers 2005/cherif .pdf.07 :28,19/05/2015.

2 اكرام عدنني ،المرأة في المغرب بين المكتسبات والتحديات، من الموقع الالكتروني:
.com/index .ph/ar/media –centre/women worldara/10412013-10-33-www.ncwegypt
45.22 :14,16/10/2013.07 :45,19/05/2015.

3 النساء العربيات والمجتمع المدني ،المرجع السابق.

تعيش النساء في الوطن العربي اليوم في ظل ما يسمى بالثورات العربية أو "الربيع العربي" حالة أسوء من سابقتها.[1] فعم الاستقرار السياسي و الأمني في معظم الدول العربية وانعكاسات الربيع العربي المزعوم ،الذي نعتبره فأل شر على المرأة العربية والرجل على السواء. في مصر مثلا منذ أن اندلعت شرارة الخامس والعشرين من يناير 2011 وخروج المرأة المصرية إلى جانب أخيها الرجل في مظاهرات سلمية لتحقيق أهداف مشتركة تمثلت في القضاء على الظلم والاستبداد والمطالبة بالحرية ،لكن في نهاية المطاف خاصة في السنتين الأخيرتين (2013 .2014) شهدت المرأة المصرية تراجعا كبيرا في نسبة مشاركتها السياسية [2]،وقد نقول انعدام مشاركتها في هذه الفترة (2013 . 2014) وهذا خاصة بعد استلام الجيش لمقاليد الأمور بعد الانقلاب الذي حدث في البلاد بقيادة عبد الفتاح السيسي (الرئيس المصري حاليا) .ونفس الشيء في اليمن وسوريا وغيرها ،في حين أن ما يسمى بالربيع العربي كان سبب في أحداث إصلاحات سياسية في حق المرأة العربية خاصة منها الجزائرية (إصلاحات شكلية) ودخولها البرلمان من بابه الواسع ومنحها حوالي 30% من مقاعد البرلمان .

إن نسبة النساء في مواقع تأثير واتخاذ القرار في الدول العربية مازالت لا تذكر مع وجود بعض الاختلافات بين الأقطار العربية[3] ،على الرغم من الجهود التي بذلت خلال السنوات الأخيرة ،يعتبر تواجد المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية متواضعا مقارنة بما حظيت به من تشريعات تضمن لها حق المشاركة ،ومقارنة أيضا بحجم وجودها في المجتمع العربي والتي تمثل حوالي 49% من سكان الوطن العربي .[4]

---

1 زينب البقري، المرأة والثورة في مصر ،ثلاث سنوات بين التمكين والتهميش، من الموقع الالكتروني:– http://feker online .com /kead article.php ?id =3.20 : 13,20/05/2015.

2 كبير ماتو ،مرجع سبق ذكره.

3 كبير ماتو ،مرجع سابق.

4 خالد حسن حسين ،مرجع سبق ذكره، ص32 .

المبحث الثالث : معوقات وأسباب العجز في التمكين الفعال للمرأة في الوطن العربي

إن المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة العربية يحول دون تحقيقها مجموعة من الأسباب والمعوقات ، متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض ، كل منها يؤثر في الأخر ويتأثر به حتى أنها تكاد تشكل فيما بينها حلقة مفرغة لا تعرف بدايتها من نهايتها ، أو كيف الخروج منها ، وبالتالي يتفق معظم الباحثين والمفكرين والدارسين على أن أهم المعوقات التي تعثر مشاركة في العمل السياسي وفي المجال العام نذكر منها :

أولا : المعوقات الاجتماعية والثقافية :

1- الموروثات الاجتماعية والثقافية : فالثقافة السائدة في معظم المجتمعات العربية ثقافة تقليدية ومحافظة ، وتعتمد على منظومة قيام وعادات وتقاليد ترسم نمطية المرأة عن طريق التنشئة الاجتماعية . وهذا يعتبر من أكبر المعيقات ، وتظهر بقوة في دول الخليج العربي واليمن [1]، مصر ، والأردن ، و جنوب دول المغرب العربي ، فهذا الموروث الاجتماعي الذي يتمثل في العادات والتقاليد تحد من مشاركة المرأة في العمل السياسي .

فهي تحدد دور المرأة في الاهتمام بشؤون بيتها وزوجها وأولادها ، كما أن المجتمعات العربية تهيمن فيها القبلية ، فهي لا تزال مجتمعات أبوية ذكورية وغير مهيأة لتقبل دخول النساء المجال السياسي ، فقد تأثرت المرأة العربية بشكل سلبي بسيادة وسيطرة الأنظمة العشائرية والقبلية فتجد مثلا المرأة الأردنية أو اليمنية أو الخليجية باعتبارها في مجتمعات محافظة جدا .

غير قادرة على اتخاذ قراراتها لوحدها لأنها تعيش في حالة من عدم الاستقلالية تابعة للرجل في ظل الموروث الاجتماعي والمركب الثقافي [2].

أضف إلى ذلك محدودية حركة المرأة داخل المجتمع فلا تزال هناك قيود كثيرة تحد من المشاركات السياسية منها الانتخابات[3] ،فنظام الانتخابات يؤسس بدرجة أولى على

1 خالد حمود العزب ،مرجع سبق ذكره ،ص 100.
3 دراسة حول واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية ،مركز القدس للدراسات السياسية ،تموز 2007،ص 20،من الموقع الالكتروني : .15: 2015/04/20.10 .org quds center www.al
[3] خالد حمود العزب ، مرجع سابق ،ص 101.

الانتماء إلى القبيلة أو العشيرة ، ويحكم حسب تقاليد القبيلة الخاصة ، ففي هذا النظام يقدم المرشح أو يشارك في الانتخابات بوصفه مثلا لقبيلة أو العشيرة بالأساس وليس كفرد في المجتمع أي مواطن ، وهذا ما يقع خاصة في دول الخليج وفي جنوب الجزائر والجنوب التونسي والريف المغربي [1].

يعتقد الكثيرون أنه رغم كون القبيلة اليوم حالة ماضية ، إلا أن قيمها ومفاهيمها مازالت مسيطرة على الوعي العربي وطريقة تعامله مع الشأن النسائي رغم غياب الاقتصاد الرعوي والبداوة [2]، فالمجتمع له دور كبير في رفض فكرة المشاركة السياسية للمرأة لاعتقاد بأن الرجل هو الأكثر كفاءة في مزاولة العمل السياسي من المرأة .

2- الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي : فالأمية من أخطر المشاكل التي تواجه عملية التنمية ، وتكبر خطورتها عندما تكون بين النساء وهن المربيات الأوائل للأطفال قادة المستقبل [3]، فالتعليم يعد أهم المرتكزات الأساسية في تمكين المرأة ، وامتلاكها القوة والقابلية للتأثير ، والشعور بالذات والمشاركة والاختيار الحر فعدم مساواة المرأة بالرجل في التعليم يعد انتقاصا من حقوق المرأة ، وهي من المعيقات التي تحول دون قدرة المرأة على المشاركة ، فعدم امتلاك المرأة لناصية التعليم يجعل نيل فرصتها في المشاركة السياسية والاجتماعية من الأمور الفائقة الصعوبة بل المستحيلة [4]. فتراجع نسبة تعليم المرأة في الوطن العربي يجعلها أمية لا تعي حقوقها من واجباتها وغير واعية بما يحدث في المجتمع ، وتصبح في هذه الحالة عبأ على المجتمع والذي يعود بالسلب على الدولة ، باعتبارها هي المنشئة للأجيال فدورها في المجتمع حساس وجد مهم والذي لا غنى عنه في سبيل تحقيق التطور والرقي والازدهار .

3- النظرة الاجتماعية المتخلفة للمرأة : حيث ينظر المجتمع للمرأة على أنها ضعيفة وغير قادرة على القيام بأدوار سياسية كما أنها لا تملك الكفاءة والقوة للقيام أو لتقلد مناصب

[1] إيمان بيبرس ،المشاركة السياسية للمرأة ،مرجع سبق ذكره ،ص 144.
[2] يوسف بن يزة ،مرجع سبق ذكره ،ص 105.
[3] صابر بلول ، مرجع سبق ذكره، ص 660.
[4] مرجع نفسه ،ص 660.

عليا في الدولة ، فسيطرة الرجل على المرأة واعتبارها تابعة له ، وغير مستقلة عنه ، وكذا فكرة تفضيل الذكور على الإناث[1]، والتمييز كلها صفات منتشرة في المجتمعات العربية .

إن فكرة تمكين المرأة سياسيا في الوطن العربي هش للغاية يسبب أنه لا يستند إلى تأكيد مجتمعي واسع ، ولا قناعة حقيقية من قبل أفراد المجتمع ، بل إنه لا يمكن القول أن هناك إجماع حوله بين أقسام النخبة السياسية في الوطن العربي ، فعلى سبيل المثال قد أخفقت محاولات أمير الكويت في الحصول على موافقة مجلس الأمة الكويتي على منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية ، واعتراض مجلس الشعب في مصر على النصوص الخاصة بالمساواة بين الجنسين في حق السفر وغيرها .

فما جرى من تقدم في تمكين المرأة وتحريرها في بعض البلاد العربية لم يكن نتيجة للنشاط المطلبي للحركات النسائية ، إنما كان نتيجة لضغوط خارجية كما هو الحال في العراق المحتل ودول الخليج [2].

وبالتالي فما تزال فكرة تمكين المرأة العربية سياسيا تلقي معارضة تستند إلى اعتبارات ثقافية واجتماعية وبالأخص دينية ، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية فالمرأة ممنوعة حتى من قيادة السيارة ، فهم يرون في أن واجب المرأة الأول هو تربية الأبناء والاهتمام بشؤون أسرتها وبيتها ، وأنه لا يسمح لها بالعمل إلا إذا لم تكن هناك بطالة بين الرجال ، وإذا كان المجتمع يحتاج مهارات خاصة لا تتوفر إلا لبعض النساء ، ونستند هذه الآراء المعارضة لحقوق المرأة السياسية ، في أن ممارسة السلطة من خلال المجالس النيابية أو مجالس الشورى إنما تمثل الولاية العامة أو القوامة على المجتمع لأنها السلطة الأعلى التي تحاسب الوزارة رئيسا ووزراء ، وتسيير أمور السياسة ، ويؤكدون أن الولاية العامة مقتصرة على الرجال دون النساء [3]، ويستندون في قولهم هذا إلى الآية الكريمة في قوله تعالى : " الرجال قوامون عن النساء " النساء 34 وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لن يفلح قوم ولوّا أمرهم امرأة " . وهذا للإشارة فقط إلى أن هذا الفهم للآية

[1] التنمية وسبل تمكين المرأة في مصر ،مرجع سبق ذكره ،ص14.
[2] كامل السيد ، أسباب العجز في تمكين النساء سياسيا ،وثيقة مقدمة للأمم المتحدة الانمائي ،ص 6.
[3] كامل السيد ،مرجع سابق ، ص 6.

وللحديث الشريف ضيق وخاطئ [1]، فالآية الكريمة المشار إليها إنما هي واردة في سياق الحديث عن شؤون الأسرة ، أما الحديث الشريف فهو وارد في شأن الإمامة ولا علاقة له بالحقوق السياسية المتعلقة بالانتخابات والترشح .

4- معوقات مرتبط بالنوع الاجتماعي (Gender) وتتجلى في سيادة ثقافة التمييز ضد المرأة واستهانة المجتمع بقدرة المرأة على العمل وعلى التفاوض واتحاد القرار (النظرة الدونية تجاه المرأة) ، كما أن برامج النوع الاجتماعي التي أطلقتها بعض الدول العربية يبدو أنها محدودة بسبب مقاومتها من طرف بعض الشرائح السياسية ومنظمات المجتمع المدني [2].

5- نقص في تحكم النساء في التكنولوجيات الحديثة ، فأغلب النساء في الوطن العربي لا يحسن استعمال وسائل الإعلام والتكنولوجيات في ظل التطور التكنولوجي السائد ، وقلة الثقة في النفس للنساء وخوف الكثير منهن الدخول المعترك السياسي ، وكذا عدم قدرة المرأة على التوفيق بين واجباتها المنزلية والتزاماتها الوظيفية [3].

ثانيا : معوقات تشريعية وتنظيمية :

1- غياب القوانين المنصفة للمرأة : وهذا عامل رئيسي في ضعف مشاركتها في الحياة السياسية ، فالمشرع في كثير من الأحيان ينظر إلى قضية المشاركة السياسية للمرأة نظرة متجزئة ، فيركز على منحها حقوقها السياسية ، في حين تظل حقوقها المدنية منقوصة ، فاستقامة الأولى تعتمد على استقامة الثانية ، فالمرأة التي تعاني من غياب قوانين في الأحوال الشخصية تنصفها وتمنحها كامل حقوقها ، فلا يهمها أن تشارك في المجال السياسي لأنها منشغلة بوضعها كما تعامل جميع الأطراف مع قضية المشاركة السياسية للمرأة والنظر إليها على أنها قضية فئوية أو قضية رفاهية وليست كقضية مجتمعية وتنموية ملحقة .

[1] عبد الحميد اسماعيل الأنصاري ،مرجع سبق ذكره ،ص 19.
[2] صابر بلول ،مرجع سابق ،ص 658 - 659.
[3] نعيمة السمينة ،مرجع سبق ذكره ،ص 113.

ضعف الإرادة السياسية في بلورة قوانين تقوم على المساواة في الحقوق وعدم اقتصارها على المساواة أمام القانون[1].

– انقسام مرجعيات التجمعات النسائية العربية بين الإسلامية والليبرالية أضعف فاعلية المنظمات النسائية [2].

– انخفاض الأداء البرلماني وعدم الاهتمام بمناقشة قضايا المرأة في الوطن العربي

– ضعف فاعلية المنظمات النسائية العربية ويمكن إرجاع ذلك إلى ما يلي :

– قلة الموارد المالية : فالدعم الذي تتلقاه هذه المنظمات قليل جدّا وهذا يستلزم بناء استراتيجية مستمرة لتوفير الدعم والتمويل الذاتي والوطني لهذه المنظمات .

– غياب استراتيجية تمكين شاملة ، وضعف الوعي بأهمية التمكين ومفهومه الحقيقي لدى هذه المنظمات وأجهزتها التنفيذية ، والقدرة على التوجه إلى جميع الشرائح النسائية والقواعد الشعبية خصوصا المرأة الريفية .

– الافتقار إلى التفاعل والتواصل وتبادل الخبرات مع الأطراف المختلفة ذات الخبرات والإمكانيات .

– وجود قوانين مقيدة للنشاط الجمعيات ، فالتشريعات العربية تقيد بدرجة متفاوتة حرية تكوين الجمعيات وتخصصها عندما تنشأ لأشكال مختلفة من الإشراف والوقاية و محاصرتها والتضييق عليها [3].

وكذلك قلة المنظمات السنوية الناشطة في الدفاع الحقيقي عن حقوق المرأة دون وجود تبعية لأحزاب سياسية ، لا تحمل إلا يمان الكامل بحقوق المرأة والتي تكتفي فقط بإجاد لجان نسوية كأعداد لغرض اجتياز المنافسات الانتخابية [4]. كما لا يوجد في بعض الدول العربية نصوص تشريعية في قوانين تكوين النقابات يشجع تمثيل عادل للمرأة في مجالس

[1] خالد حمود العزب ، مرجع سبق ذكره ،ص 106.
محمد جمعة ،مؤتمر المشاركة السياسية للمرأة في شمال افريقيا ، القاهرة ،2001/04/30.من الموقع الالكتروني :
[2] http://articles .islam web .net /media/25/03/2015.20:10.
3صابر بلول ،مرجع سابق ،ص 661.
4 خالد حمود العزب ،مرجع سبق ذكره ، ص106.

إدارات النقابات المهنية أو العالمية ، ولا في قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية يشجع التمثيل العادل للمرأة كما هو الحال في مصر واليمن وغيرهم [1].

– نقص التزام معظم الدول العربية بالتنفيذ الكامل لنصوص الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها وتقديم تحفظات حولها.

– غياب الحماية القانونية الخاصة التي يجب أن تمنح أو تضمن لها عدم التعرض لأي شكل من أشكال العنف والأذى أثناء ممارسة حقوقهن السياسية ، فالعملية الانتخابية في مصر[2]، أو الجزائر مثلا أو غيرها من البلاد العربية تشهد صفوفا من الجرائم في حق أطراف هذه العملية ، وهذا ما أدى إلى إحجام النساء من المشاركة السياسية في الدول العربية عامة .

– ضعف النظم الانتخابية في الوطن العربي بصفة عامة فهي غير قادرة على الوصول بالمرأة إلى مواقع صنع القرار مثلما هو الحال في دول المغرب العربي[3].

– **ثالثا : المعوقات السياسية :**

– افتقار المرأة للحماس السياسي والاهتمام بالأمور السياسية [4].

– الاستعمار الغربي ودوره الكبير في تهميش المرأة العربية[5].

– شخصته العملية السياسية : حيث تلعب الولاءات الشخصية والأسرية والعشائرية والجهوية دورا حاسما في عملية صنع القرار ، وتمارس القيادات سلطتها استنادا إلى هذه الولاءات ، على اعتبار أن الدولة ماهي إلا عسيرة أو قبيلة كبيرة ، وهذا ما يجعل بقية المواطنين ينفرون من الاقتراب من بؤرة السلطة السياسية ودائرتها الضيقة [6]، وهذا منتشر منتشر كثيرا في البلاد العربية وخاصة وبشكل فضيع في دول الخليج العربي .

مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية ، اتلتمكين السياسي للمرأة المصرية، ص10.من الموقع الالكتروني:
www.gener clearing house/upload/assts/documents/pdf.1
2 مرجع نفسه، ص9.
3 نعيمة السمينة ، مرجع سبق ذكره ،ص 113.
4 التنمية وسبل تمكين المرأة في مصر ،مرجع سبق ذكره ،ص 17.
5 محمد جمعة ، مرجع سابق.
6 خالد حمود العزب ، مرجع سابق ،ص 107.

– عدم الاستقرار السياسي وهذا ما انعكس سلبا على المشاركة السياسية بصفة عامة .

– ضعف الوعي السياسي لأفراد المجتمعات العربية حول أهمية المشاركة السياسية ، صنفا إلى ذلك عدم قدرة النساء على طرح برامج سياسية هادفة ومهمة في المجتمع ، و كذا ضعف قدرتهن على استقطاب التصويت السنوي [1]، هذا إن استطاعت المرأة دخول المعترك السياسي وقدرتها على تحمل أعباء وتكاليف حملتها الانتخابية .

– اشتداد الصراع داخل الأحزاب السياسية الذي يدفع إلى تهميش المرأة وضعف تمثيلها

(باعتبار المجتمعات العربية مجتمعات ذكورية) ، وهذا لا يزال قائما رغم اعتماد نظام الكوتا ، ونتيجة لاستمرار الثقافة الحيوية السلطية داخل الأحزاب ، وهنا تجد المرأة صعوبة في طرح مطالبها[2].

رابعا : المعوقات الاقتصادية :

– عدم إدراك التعاون بين الرجل والمرأة داخل نطاق الأسرة وبالتالي تقع معظم أعباء شؤون الأسرة على المرأة .

– انتشار الفقر والبطالة في المجتمعات العربية رغم ثراها النفطي ، وبالتالي اهتمام المرأة كباقي الأفراد بلقمة عيشها ولا مجال في التفكير في السياسة فالمرأة العربية بشكل عام تعاني من مشاكل اقتصادية تؤثر على حياتها العامة ، فهي محرومة من العمل في بعض البلدان العربية ، وهذا راجع للموروث الاجتماعي السائد .وصب الدراسات الرسمية في دولة الأردن فإن أجور النساء العاملات أقل من أجور الرجال في نفس المهنة

وبالتالي فالتحولات الاقتصادية في الوطن العربي أثرت سلبا على المرأة بصورة أكبر من الرجل ، فأغلب النساء في المجتمعات المغاربية مثلا لا يتمتعن باستقلالية اقتصادية ، لذا فإن الفقر والأشغال بمطالب الحياة اليومية يمثل أهم العوائق الاقتصادية التي تحول مشاركة المرأة في العمل السياسي والمجال العام بفعالية

1 نعيمة السمينة ، مرجع سابق ،ص 115.
2 نفس المرجع ،ص 116.

– التفاوت الاقتصادي والاجتماعي الحاد : تنعدم أو تكاد الطبقة الوسطى في كثير من الدول العربية ، حيث تسيطر فئات قليلة من السكان على نسب كبيرة من الثروة والدخل ، مما يجعل أغلبية السكان مشغولين كما قلنا بتوفير لقمة العيش ، فضلا عن كون معظم أرزاق هؤلاء في يد الفئة الحاكمة أو أصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي[1].

كما أن هناك معوقات تتعلق بالإعلام وذلك بأن تقوم وسائل الإعلام بمختلف أنواعها وخاصة القنوات الفضائية بأنواعها بتهميش الوعي لدى المرأة ، حيث تكثر من الاستهلاك الترفيهي دون التثقيفي وكذا دور هذه الوسائل في تكريس الأدوار النمطية للمرأة كربة بيت والربط الدائم بين خروجها للعمل وفشلها في الحياة الأسرية .

وتقول الدكتورة شرين شكري أن وسائل الإعلام الرسمية التي تسيطر عليها الحكومة أدوارا متناقضة أيضا فيما يتعلق بقضايا الجندر، وتبقى صورة المرأة في وسائل الإعلام تبقى تقليدية تماما .

وتضيف بأن هذه الوسائل تقدم صورة المرأة باعتبارها زوجة وأم فقط ، وتقدم النساء العاملات بوصفهن فاشلات ، إضافة إلى ذلك ، فإن الخطباء الدينين المحافظين والمتطرفين المعارضين للمساواة بين الجنسين يدعونهن باستمرار إلى الظهور على شاشة التلفزيون ، بينما المؤيدين للمساواة بين الجنسين فلا يتلقون أبدا مثل هذه الدعوات .

فتؤثر هذه التوجهات الإعلامية سلبا على إدراك المرأة لذاتها ولدورها في المجتمع [2].

فتقوم وسائل الإعلام الوطنية والإقليمية بتشويه لصورة المرأة ، وإبرازها بشكل سلبي على صفحات والمجالات وشاشات التلفزة ، وحديثا على صفحات الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)[3]. فالنهوض بالوعي الحقوقي للمرأة قضية صعبة تستدعي فكرا إنسانيا واعيا وجادا ، يعمل على توضيح الرؤى ويفسر الاتجاهات في المجتمع تفسيرا واقعيا .

1 أميمة أبو بكر ، مرجع سبق ذكره ،ص 184.
2 مرجع نفسه،ص184.
3 حنان يوسف ،دور الاعلام في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع ،الندوة القومية :"نحو مزيد من الاجراءات للنهوض بعمل المرأة وتحقيق المساواة في العمل (17 - 18 نوفمبر)"2007،دمشق ،ص 1.

يعطي لكل ذي حق حقه ويظهر أهمية مشاركة كل أفراد المجتمع في التنمية ، فتعليم المرأة وخروجها للعمل ووعيها بوضعها ليس كافيا لرفع مكانتها وتحقيق ذاتها في المجتمع بل يجب على المرأة أن تؤسس لنفسها مكانة اجتماعية بتكوين أطر تنظيمية نسائية قادرة على مواجهة التحديات ، والتصدي للفكر الرجعي الذي يكرس هيمنة الذكور في المجتمع ، والعمل بالتعاون والمشاركة مع الهيئات السياسية الرسمية وغير الرسمية على تثبيت مكانة المرأة وإبراز دورها المتعاظم في كل الانجازات إلى جانب الرجل كمساعدة له وليس كمنافسة له . بحيث تركز المرأة بالتعاون مع الرجل المتعاطف مع قضيتها على استبعاد الفكر الرجعي والثقافة المجتمعية السلبية القائمة على فكرة تفوق الرجل واختصاصه بالمسؤولية والسلطة في البيت وخارج البيت ، وعدم التركيز على هوية المرأة في أمومتها ومنزلها وعلى تغيير نظرة المجتمع الأبوي للعمل السياسي للمرأة على أنه من الترف الاجتماعي والخروج عن العادة والمألوف ، بل عملا ضروريا لا بد من توافره في المجتمع وعدم العزوف عن المشاركة السياسية في المجتمعات المتخلفة سواء المؤمنة والمساندة لقضية المرأة أو تلك المعادية لها تكاد تكون عامة في هذه المجتمعات تشمل الرجال والنساء على السواء ، لأسباب التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتأثيراتها السلبية على مجرى الأمور في الحياة العامة والسياسية

المبحث الرابع : الإصلاحات السياسية في مجال المرأة في بعض الدول العربية

منذ زمن ليس ببعيد ، لم يوجد نظام عربي واحد يعتبر أنه بحاجة إلى الإصلاح من الداخل ،ورغم ثبوت ألوان القصور والعجز داخل هذه الأنظمة ،إلا أنه كان ينظر إلى كل من يردد ذلك على أنه ،إما عميل أو متطلع لسلطة لا يستحقها ،ولئن الثابت أن عملية التغيير داخل المجتمعات العربية تسير بدرجة تفوق في حجمها ونوعيتها معدلات التغيير داخل النظم السياسية نفسها ، إلا أن مصطلح "الإصلاح "شغل حيزا أخذ يتسع تدريجيا في الخطاب الرسمي العربي خلال السنوات الأخيرة.[1] فلقد أدخلت العديد من الأنظمة العربية جملة من التعديلات الدستورية في محاولة منها لبعث الأمل بالخروج من أسر الاستبداد السياسي ، إصلاحات في مختلف المجالات والقطاعات ،من بينها إصلاحات في المجال المرأة في سبيل النهوض بها وتمكينها سياسي لتحقيق التنمية السياسية بصفة خاصة .

وفي هذا الصدد نذكر بعض النماذج من الدول العربية التي تبنت جملة من الإصلاحات سياسية وقانونية في مجال المرأة :

1 . الجزائر:

أولت الدولة الجزائرية منذ استقلالها اهتماما كبيرا بقضايا المرأة ،اعتقادا منها المحرك الدافع بعجلة المجتمع نحو الرقي ،لأن الثقل الذي تحمله كمواطنة وزوجة وأم عاملة ،يجعلها عنصرا محوريا في تماسك المجتمع ووحدته وازدهاره .وما تأسيس وزارة الأسرة وقضايا المرأة إلا دليل على حرص الدولة على ترقية وضعية المرأة ،ويجعل من الجزائر الدولة الأولى الوحيدة عربيا تضع شؤون المرأة في حقيبة وزارية[2].

1 حسن بن كادي ، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص تنظيم سياسي واداري،قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة ،2007 . 2008 ص 120 .

2 الاصلاحات التشريعية المتعلقة بالمرأة في الجزائر ،منتديات الحقوق والعلوم القانونية .من الموقع الالكتروني:.File:///D://html

إن قراءتنا للإصلاحات التي أحدثت ،تبرز من جهة حرص الدولة المستمر للوصول إلى المساواة بين الرجل والمرأة ،وتكييف منظومتها القانونية وفق ما تمليه التزاماتها الدولية المصادق عليها من ناحية، فأحدثت تعديلات لتعزيز وتطوير حقوق المرأة بداية من منح المرأة في الاستقلال حق الترشح في البرلمان وحق الانتخاب والحق في تقلد وظائف الدولة .نصت عليها كل الدساتير بداية من دستور 1996.

. ففي المادة 11:"يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية ".

. وفي المادة 12:"توافق الجمهورية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

. وفي المادة 48:"يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون ".

. أما في المادة 32:"لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق ونفس الواجبات".

. وفيما يخص المادة 81:"على المرأة أن تشارك كامل المشاركة في التشييد الاشتراكي والتنمية الوطنية ".[1]

إن السلطة في الجزائر عبرت عن إرادتها الفعلية في النهوض بوضعية المرأة ،وتحسين حقوقها وترقية موقعها على جميع الأصعدة لاسيما منها السياسي ،ويتجسد ذلك من خلال مصادقتها على العديد من الاتفاقيات الدولية والعهود كالاتفاقية الناهية لجميع أشكال التمييز ضد المرأة ،وكذا الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة [2].

. كما كرست الجزائر جهودها الرامية للارتقاء بمستقبل المرأة بإصدارها لترسانة من القوانين والتشريعات التي تخدم المرأة.

---

1 الإصلاحات التشريعية المتعلقة بالمرأة في الجزائر ، مرجع سابق.

2 موقع التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية ، قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة،من الموقع الالكتروني :

book.com/premalik.php ?story – fbid=62438–des etudes de l’union du http://www.face magrebarabe.March 13/2013 .

. كما صادقت الجزائر على أغلبية الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمنظومة حقوق الانسان لاسيما المتعلقة منها بحقوق المرأة ،وكما هو معروف دستوريا أن النظام الدستوري الجزائري تسمو فيه الاتفاقيات الدولية على القوانين المحلية ،وهذا ما أكده المجلس الدستوري في قراره الصادر بتاريخ 20 أوت 1989 وتتمثل هذه الاتفاقيات في :

- ❖ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادرة سنة 1966.
- ❖ الميثاق الدولي للحقوق الاجتماعية والسياسية والثقافية سنة1966.
- ❖ الاتفاقية الدولية المتعلقة بمساواة العمال والعاملات في الأجر سنة 1969.
- ❖ الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة كما أشرنا إليها سابقا.

أما عن الآليات القانونية الوطنية(التشريعات الوطنية):

سواء في الأحادية الحزبية أو أثناء التعددية (بعد1989)،بصفة عامة تميزت بالايجابية ،فالمواثيق الوطنية كميثاق طرابلس 1962 ،أو ميثاق الجزائر 1964 وميثاق 1976 وكذا ميثاق 1986 ،ودستور 1989،وكذا القانون 17 . 91 المتعلق بالانتخاب ،وقانون رقم 05 . 02 المتعلق بالأسرة ،وكذا القانون رقم 01. 05 المتعلق بالجنسية ،وقانون رقم 03 . 12 المتعلق بتوسيع حصة المرأة في المجالس المنتخبة والصادر بتاريخ 14 جانفي 2012، والمعتمد لنظام الكوتا الذي جاء فيها مايلي :

. بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني :

- ✓ 20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي 04.
- ✓ 30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق 05 .
- ✓ 35% عندما يكون عدد المقاعد أكثر أو يساري 14 مقعد.[1]
- ✓ 40% عندما يكون عدد المقاعد يساري أو يفوق اثنان وثلاثون.
- ✓ 50% لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج.

1 موقع التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية ،من المرجع السابق.

. بالنسبة للمجلس الشعبي الولائي:

- ✓ 30% عندما يكون عدد المقاعد 35 و 39 و 43و 47مقعدا.
- ✓ 35% عندما يكون عدد المقاعد من 51 إلى 55 مقعد.

. بالنسبة للمجلس الشعبي البلدي:

- ✓ 30% بالنسبة للبلدية التي يفوق عدد السكان فيها 20 ألف نسمة .

وقد حاول المشروع الجزائري أن يمكن المرأة الجزائرية سياسيا بمأسسة التمكين للمرأة، وذلك بانشاءها مثلا للوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة سنة 2002 ،واللجنة الوطنية لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة ستة 2009 ،ومنتدى النساء والمشاركة السياسية ،وإستراتيجية مقاومة العنف المبني عللا النوع الاجتماعي ،والمجلس الوطني الجزائري للأسرة والمرأة...الخ[1]

وبالتالي فحسب التصنيف العالمي الأخير الذي صدر في مارس 2013 وبعد جملة من الإصلاحات التي بادرت بها الجزائر في سبيل النهوض بالمرأة وتمكينها سياسيا في سبيل تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية السياسية بصفة خاصة ،قفزت الجزائر إلى المرتبة 25 عالميا والأولى عربيا ،بعد أن كانت تحتل المرتبة 122 سنة 2007 في نسبة تمثيل المرأة في البرلمان .[2] حتى أنها اجتازت دول الأعضاء في مجلس الأمن(الصين، فرنسا، أمريكا).

2 . مصر:

لاشك في أن المرأة المصرية كانت تعاني التهميش والعنف قبل قيام ثورة يناير حتى أن النظام السابق كان يستخدم ملف المرأة لتجميل وجهه أمام العالم.[3]فالمرأة المصرية

---

1 التمكين السياسي للمرأة من الاصلاحات السياسية ،المرجع السابق.

2 http://www. Akhersaa-dz .com /reportra ges /98995.Html.

3 نبيل أبو السعود ،من الموقع الالكتروني:

http://www.1.el-babad.com/1269377.29/11/2014.21:41.

صاحبة الريادة بين الدول العربية في خروجها إلى المظاهرات للمطالبة بالاستقلال عن الانجليز ،وهي أول امرأة عربية لها حق التصويت في الانتخابات ،ولكن أكثر من 30 عاما تهمش من الأنظمة الحاكمة (خاصة في فترة حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك)سمح بتقليص فرص المرأة في المشاركة في إدارة الشأن العام واستغلال ملفات وقضايا المرأة في ما يخدم النظام السياسي .[1]وبالتالي تسعى الأنظمة الحالية إلى تدارك النقصان وسد الثغرات ،وكذا إدراك أهمية المرأة في عملية التنمية والتقدم ودورها في المجتمع ،وذلك بالقيام بجملة من الإصلاحات في إطار النهوض بالمرأة وتمكينها سياسيا واجتماعيا ،فكانت أبرز مكتسبات السياسية للمرأة المصرية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين :

- ✓ تعيين أول قاضية في المحكمة الدستورية العليا في 2003 ،وتبع ذلك في 2007 قرار جمهوري بتعيين 30 قاضية.
- ✓ تخصيص 64 مقعدا للنساء في البرلمان المصري ،لكن كانت الغالبية العظمى منهن من الحزب الوطني الحاكم في برلمان 2010(ما قبل الثورة).[2]
- ✓ دستور 2014 تضمن موادا لمناهضة العنف ضد المرأة .
- ✓ إنشاء مفوضية للقضاء على التمييز ضد المرأة ،و التي تطالب جميع أجهزة الدولة التنفيذية بتحويل مواد الدستور إلى واقع فعلي وملموس.[3]

شاركت المرأة المصرية في ثورة يناير 2011 منذ اللحظة الأولى مع الرجل وكان تطلع الجميع إلى الحرية ،الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وانعقدت آمال النساء على حياة كريمة أفضل ، ومزيدا من المشاركة السياسية والاجتماعية والقضاء على كل أنواع التمييز

1 يسرى العزباوي، من جمال عبد الناصر إلى محمد مرسي ،المرأة في المجالس المنتخبة ، المرجع السابق.

2 هيفاء أبو غزالة ، المرأة العربية والديمقراطية 2013،منظمة المرأة العربية ، ط1 ،مصر ،2014،ص 225.

3 نبيل أبو السعود ،المرجع السابق.

وتحقيق المواطنة. إلا أن المرحلة الانتقالية التي بدأت في مصر بعد إسقاط النظام ،وقادها المجلس العسكري حتى 24 جوان 2011 تاريخ تقلد الرئيس الدكتور محمد مرسي ،سادتها حالة الانقلاب الأمني ،وتخبط الرؤى وبدأت حالة من الاستقطاب السياسي و البرلمان ،وتشتت القوى السياسية وصدامات ، في إطار الجدل الواسع ،حققت صوت النساء تدريجيا ،وضاعت القضايا والمطالب ،وبدت المرأة هي ضحية جدول الأعمال مزدحم أمام الحكومة وهذا من جانب قوى سياسية ،دينية ،متشددة من جانب آخر.[1] فهي تتعرض لاغتيال معنوي حيث وظف الدين للمساس بحقوق المرأة في المشاركة السياسية وتتعرض للإقصاء والتهميش والتمييز.

3 . تونس:

انخرطت تونس في إطار نظام دولي قانوني يهدف إلى القضاء على التمييز بين الجنسين ،وتحقيق المساواة بينهما فصادقت على مختلف العهود الدولية التي تدعم ذلك بداية من سنة 1966،واتفاقيات 1957 و1967 و1968،لكن الدولة التونسية سحبت التحفظ على المادة التاسعة الخاصة بالجنسية في 2006 ومصادقتها على البروتوكول الاختياري للسيدا والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1999،وآخر خطوة شملت هذه الاتفاقية قامت بها الدولة التونسية في سياق ما بعد الثورة تمثلت في مصادقة مجلس الوزراء في 2011/08/16 على مشروع مرسوم يتعلق بالموافقة على سحب التحفظات المتعلقة بالمصادقة على الاتفاقية مع الإبقاء على البيان العام ،لكن عدم إيداع الحكومة الحالية وثيقة سحب التحفظات لدى الأمين العام للأمم المتحدة من جهة وتواصل عدم سحب التحفظ من جهة أخرى.

أقرت الدولة التونسية في 2009على :

1 هيفاء أبو غزالة ،مرجع سابق. ص 243 .

← إقرار نظام المخصصة أو الحصة الذي أقرته السلطة السياسية ،ومكن ذلك من تمثيل متقدم نسبيا للمرأة التونسية ،من ذلك تمثيلها في مجلس النواب ،حيث ارتفعت النسبة من 5،11% سنة 1999 إلى 5،27% عام 2009 ،وكذلك نسبة تمثيلها في مجلس المستشارين ،حيث ارتفعت النسبة إلى 19% في 2009،بعدما كانت 15% سنة 2004، أما في المجالس البلدية فقد تطورت نسبة حضور المرأة من 206% في 2000إلى 832%في 2010.

وفي ظل نوع من القصور في التشريعات التونسية في جانب المرأة ،لهذا أجمعت كل الحركات السياسية ونخبها النسائية منها على وجه الخصوص على جملة من الأهداف والمطالب الخاصة فيما يتعلق باستكمال هذه المهمة لإنجاح المسار الديمقراطي وهي :

← إقرار دستور جديد وعدم التراجع في مبادئ وأحكام مجلة الأحوال الشخصية .

← تجريم العنف المسلط ضد النساء بجميع أشكاله.

← إقرار دور الدولة في ضمان كافة التدابير اللازمة لتكريس مبدأ المساواة بين المرأة والرجل على أرض الواقع.

← توسيع دائرة حقوق المرأة ومكتسباتها إلى مجال الحقوق المدنية والسياسية و الثقافية حتى لا تبقى محصورة في قانون الأسرة و الأحوال الشخصية.

← إقرار المعاهدات الدولية كإحدى المرجعيات الأساسية لضمان حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة بصورة خاصة، بحيث أن هذه الشروط تسمح للدولة التونسية عبور هذه المرحلة الانتقالية ما بعد الثورة نحو انجاز مهام المواطنة الحقيقية و الكاملة.[1]

وبالتالي ما أفرزته انتخابات 23 أكتوبر 2011 من تمثيل للنساء في المجلس الوطني التأسيسي لم تكن في المستوى المطلوب ومستوى تطلعات النساء ومشاركتهن البارزة في

1 هيفاء أبو غزالة ،مرجع سابق، ص160 .

الثورة بالرغم ما تم إقراره خلال الثورة ،على مبدأ المناصفة والتناوب بين النساء [1]،فما حدث لم يكن إصلاحات تخدم المرأة وإنما إقصاء لحقوق المرأة الموجودة .

4 . السودان

دخلت المرأة البرلمان السوداني بعد ثورة أكتوبر 1964،وفي 1969 وقع الانقلاب العسكري وتم تعيين أول وزيرة تتولى الشؤون الاجتماعية ،وإصدار أول دستور سوداني يهتم بالحقوق العملية والسياسية والاجتماعية للمرأة .

. وتم إنشاء تنظيم جديد باسم الاتحاد العام للمرأة السودانية مع التركيز على القيم الدينية.

. وفي سنة 2000 خصصت حكومة الإنقاذ نسبة 10% للنساء داخل البرلمان وعينت في الجهاز التنفيذي عددا من القيادات النسائية ،وما تزال المرأة السودانية تشارك في منظمات المجتمع المدني بفعالية .[2]

وعموما فالتمكين السياسي للمرأة في السودان يكاد يكون منعدم ،والحقوق السياسية للمرأة السودانية غير مكتملة ، فهي بعيدة كل البعد عن ما يجب أن تكون عليه ،وتحجج الأطراف غير المؤيدة للمشاركة السياسية للمرأة بالدين الإسلامي لإقصائها من حقوقها السياسية.

فقد نصت المادة من **دستور الإنقاذ** الصادر عام 1989:"لا يجوز وجود تشريع خارج اطار الدين"، وهذه المادة لم تطبق إلا في القوانين الخاصة بالمرأة فقط.[3]

5 . باقي الدول العربية:

أما يخص باقي الدول العربية فنذكر:

1 هيفاء أبو غزالة ،مرجع سابق ، ص 130.

2 نازك محجوب عثمان ،المشاركة السياسية للمرأة السودانية، من الموقع الالكتروني:
http://www.sudan.forall.org.

3 مرجع نفسه.

♦ في **السعودية** :صدور قرار ملكي من قبل الملك عبد الله ابن عبد العزيز يرفع من خلاله نسبة النساء في مجلس الشورى إلى 30% امرأة بعد2005 .

♦ في **فلسطين** :حصول الفلسطينيات على **كوتة** نسائية بنسبة 20% في قانون صدر عام 2006 ،وهذا بعد نضال المؤسسات النسائية ،وهي تواصل الضغط من أجل رفع الحصة النسائية إلى 30% .

♦ في **الكويت** : فبعد رحلة من النضال بداية من 1971 ،أخيرا تمكنت المرأة الكويتية في ديسمبر 2005 من الحصول على حقها السياسي في الترشح للبرلمان في مشروع قرار يمنح المرأة 11% .

♦ في **ليبيا** :صدر قانون عن المجلس الوطني الانتقالي رقم 4 لسنة 2012 بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام ،وفيه تم إلغاء **الكوتا** التي حددت في مسودة القانون بنسبة 10% وغياب المرأة في قرارات المجلس الوطني الانتقالي بشكل كامل تقريبيا ،فالتيارات المحافظة تنادي بشعارات ظاهرها ديمقراطي وباطنها إقصاء وتهميش للمرأة. وبالتالي فالمرأة في الإصلاحات السياسية بعد الثورة لا مكان لها خاصة بوصول السلفيين للحكم .ففي ليبيا أكثر مما حدث في تونس فهو ليس فقط انقلاب على أصحاب الثورة (المرأة والشباب)بل هي إصلاحات لدفن حقوق المرأة لا أكثر.[1]

♦ في **المغرب** :اتخذ جملة من التدابير الرامية لتمكين المرأة سياسيا وتنمويا منها: إدماج مقاربة النوع الاجتماعي (Gender) في السياسات العمومية وعند وضع الميزانيات على الصعيد الوطني والجهوي، وإحداث دوائر اضافية سنة 2009.[2]

إن مشروع الإصلاح السياسي الطموح سوف لن يؤتى نتائجه إذا لم تتوفر الإرادة السياسية من جميع مكونات المجتمع المدني لإقامة نظام سياسي مستقر يتم التداول فيه

1 هيفاء أبو غزالة ،مرجع سابق ،ص 184. 185 .

2 إكرام عدنني، مرجع سابق.

على السلطة بالوسائل السلمية.[1]كما أن التمكين السياسي للمرأة لا يتم بمعزل عن العوامل الاجتماعية، حيث يجب مراعاة الخصوصية السياسية والمدنية للمجتمع من أجل تجذير ثقافة المشاركة السياسية للمرأة وتشجيع وصولها إلى مراكز صنع القرار عامة ،بالمقابل نجد أن هناك فجوة كبيرة بين الآليات القانونية المقترحة و المشرعة لتمكين المرأة سياسيا وبين محفزات الممارسة السياسية الميدانية.[2]

كما أن المرأة العربية عامة غالبا ما تكلف بالإشراف على وزارة المرأة والثقافة والبيئة ويتم إبعادها عن المناصب الحساسة ،وبالتالي فهي تناضل من أجل تقلد مناصب عليا وعندما تعين كوزيرة عدل أو وزير الداخلية أو الخارجية وغيرها تصبح قادرة على اتخاذ القرارات الحساسة باعتبارها متكونة سياسيا وعمليا ،وتتوفر فيها كل الشروط في المجال السياسي ،في ذلك الوقت يمكن القول أن المرأة قد نالت مكانتها الحقيقية في الساحة السياسية.[3]

تقييم الإصلاحات:

بالفعل هناك إصلاحات سياسية وقانونية تساهم بالنهوض بالمرأة وتفعيل دورها التنموي لكن هذه الإصلاحات هي شكلية فقط ولا وجود لها على أرض الواقع ،فالمشكلة إذن ليست في نقص القوانين المنصفة للمرأة وإنما المشكلة في عدم وجود إرادة سياسية جادة تسعى إلى تمكين المرأة وإعطاءها حقوقها ،فلا فائدة في ترسانة من القوانين ما لم تطبق على أرض الواقع.

---

1 عمار عباس ،مشروع الإصلاحات السياسية أو تعديل الدستور بمفهومه الموضوعي ، مجلة الفكر البرلماني ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة معسكر .

2 موقع التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة، المرجع السابق.

3 من الموقع الالكتروني:

/reportoges/98995.html.http://www.akhersaa-dz.com

خلاصة الفصل:

كانت للمرأة العربية مشاركات جليلة في مجال الحكم والسياسة قديم قدم الإنسانية ،فعلى الرغم من التقدم الذي يشهده وضع المرأة العربية بداية من التسعينات في مجالي الصحة والتعليم وغيرها إلا أنها لم تقترن هذه المكاسب بإنجازات مماثلة في مجالي العمل والميدان السياسي ،رغم وجود بعض الإصلاحات السياسية إلا أنها مازالت بعيدة كل البعد عما يجب أن تكون عليه المرأة سواء في الجزائر أو في غيرها من الدول العربية[1] .

إن نساء الوطن العربي عموما مازلن يعانين من التمييز في المشاركة السياسية سواء على مستوى القانون أو ما هو موجود في الواقع ،ومن التهميش الاستغلال في أماكن العمل دون إغفال هيمنة الأمية وتردي الأوضاع الصحية لشريحة كبيرة من النساء العربيات ،فالتمكين السياسي الموجود في بعض الدول العربية هو تمكين شكلي فقط ،ولا يقوم على أساس الكفاءات بل هو تمكين لتجميل وجه النظام السياسي لا أكثر.

كما أن أهم المعوقات التي تقف في وجه المرأة وتمكينها سياسيا وفي المجال العام هي افتقادها للمهارات السياسية(المرأة)، أما ثقافيا فنجد أن الموروث الثقافي والاجتماعي يعتبر من أكبر العوائق والتحديات في تمكين المرأة ،اضافة إلى العوامل الاقتصادية المتسمة بالتخلف والفقر وكذا العامل الإعلامي الذي يقدم صورة مشوهة ومخيبة في حق المرأة ،إلى جانب نقص الآليات القانونية التي تحمي حقوقها وغيرها، فكل هذه العوامل ساهمت بشكل أو بآخر في قتل روح الإبداع لدى المرأة وفتح لها مجال المشاركة .

وفي ظل هذا الوضع السائد في الدول العربية قامت هذه الأخيرة بإصلاحات جمة في سبيل التمكين الشامل للمرأة ،خاصة في الجانب السياسي بغية تحقيق التنمية المنشودة ،لكنها بقيت حبرا على ورق وتستوجب خلق إرادة سياسية تسعى للعمل على تطبيقها كل تلك الإصلاحات على أرض الواقع.

1 صابر بلول ،مرجع سابق ،ص 680 .

أثر التمكين السياسي للمرأة في تحقيق مستوى أعلى من التنمية السياسية في الوطن العربي.

- ✓ **المبحث الأول** :أهمية التمكين السياسي للمرأة .
- ✓ **المبحث الثاني**: الآليات والسبل الكفيلة لتمكين المرأة العربية .
- ✓ **المبحث الثالث**: الإنجازات التنموية التي حققتها المرأة العربية .

إن دور المرأة في الحياة السياسية لم ينشأ في العصر الحديث فحسب ،بل نشأ مع بداية إحساس الإنسان بالاستقرار على الأرض ورغبته في بناء حضارة ،وإن اختلف هذا الدور من عصر لآخر وفقا لمقاييس عديدة بعضها يتعلق بالظروف الاقتصادية والبعض الآخر يتعلق بنظرة الإنسان نفسه لدور المرأة في حياته ،ومدى إحساسه بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه في تقديم ألوان السعادة لحياته ولمجتمعه. وفي تصورنا أن دور المرأة في الحياة السياسية في عصرنا الحديث أبح من الأمور الملحة التي تطرق أبواب المجتمعات الشرقية والغربية بعنف ،إذ نجحت المرأة في اختراق حاجز الخوف الذي ظل ردحا من الزمن مرتبطا بإمكانياتها الجسمانية وكونها أنثى، وقد رأيناها زعيمة سياسية ناجحة تقدم الحلول لأصعب المشاكل التي تواجه مجتمعاتها.[1]

1 حنفي المحلاوي،النساء ولعبة السياسية ،الدار المصرية اللبنانية للنشر ،ط 1 ،القاهرة ،1992،ص 13 .

المبحث الأول :أهمية التمكين السياسي للمرأة

إن العالم من حولنا اليوم يتقدم ويتطور بسرعة مذهلة وهذا التقدم والتطور قد امتدا إلى نواحي الحياة كافة ،حتى النظرة إلى المرأة تطورت لدى الرجل وأصبحت تمثل بالنسبة له قيمة بحد ذاتها .فقد تصادف أن كلا من المرأة والمجتمع ظلا كل منهما يبحثان عن الآخر، هي تدور في فلك الثورة على التقاليد من أجل أن ترى النور وتسهم في بناء حضارة مجتمعها جنبا إلى جنب مع الرجل ،فيما ظل المجتمع يبحث عن دورها من أجل أن تكتمل الصورة ،وكانت النتيجة ما نراه الآن على الساحة السياسية الأوروبية والآسيوية و الأمريكية، إذ فسح لها المجال كي تقول كلمتها في عالم السياسية ومن ثم سلموا لها لواء القيادة وهي بدورها لم تتوانى في خدمة مجتمعها وأدت دورها بنجاح .[1]

إذا كانت السياسية ملك للمواطنين فهي تشغل كل فرد وتؤثر على حياة الكل ،فكلما شاركت المرأة بأعداد تتناسب مع حجم عددها من السكان في عملية صنع القرار السياسي في المؤسسات السياسية كالأحزاب، وأجهزة الحكومة وفي المجالس المنتخبة وفي الهيئات الدولية وغيرها كلما تمكنت من المشاركة في عمليات التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي عبر الاختيار الديمقراطي ،"**فالديمقراطية تسير جنبا إلى جنب مشاركة المرأة ويدعم كل منهما الآخر بشكل تبادلي** "،فالمشاركة الفعلية للمرأة ترتبط ارتباطا وثيقا بالممارسة الديمقراطية الصادقة والفعالة ،فالمجتمع أو المجتمعات غير الديمقراطية لا تؤمن بكامل طاقاتها البشرية وخاصة الطاقات النسائية منها ولا تقيم وزنا للعدالة والمساواة بين أفرادها .ومادام الجدل قائما في بعض هذه الدول خاصة الدول النامية العربية والإسلامية منها ،حول مشاركة المرأة السياسية ،فإن هذه الدول أمامها الكثير من العمل الجاد والنضال المستمر لإقامة مجتمعات ديمقراطية حقيقية ،فهذا العمل لا يقتصر على هيئات الدولة وحدها أو تنظيمات المجتمع بما فيها الحركات والمنظمات النسائية ، بل

1 مرجع نفسه ،ص 14 .

يجب تضافر جهود كل الأطراف وبمشاركة واسعة من جانب المرأة ،فالقضية تخصها هي بالدرجة الأولى وقد عبرت عن هذه القضية الدكتورة **علياء شكري** في كتابها حول "المرأة" بقولها :"رغم أن المرأة تشترك بأعداد متزايدة في الحياة السياسية والعامة في كل أنحاء العالم ،فإنها لازالت خارج نطاق القوة الفعلية ودوائر صنع القرار في الحكومات. وحتى وإن كانت الفجوة بين المشاركة السياسية للمرأة والرجل آخذة في الضيق إلى حد ما ،فهي لم تزل هائلة كما تعكسها أعداد النساء اللواتي يترأسن حكومات أو يشغلن مناصب وزارية أو برلمانية"[1].

تعد المرأة شريكا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية وتطوير المجتمع ،ولقد شهدت العقود الأخيرة وخاصة فترة ما قبل الحراك العربي اهتماما متزايدا بدور الذي نضطلع به المرأة داخل المجتمعات العربية ،وخصوصا أنه لا يمكن حدوث أي تحولات أو تقدم دون دور فاعل للمرأة .ولقد فطنت الدول الغربية لهذا الأمر ولأهمية تفعيل دور المرأة داخل المجتمع ،وآمنت بأن لا تقدم فعلي دون إشراك المرأة في جميع المجالات الاقتصادية ،الاجتماعية ،السياسية والثقافية ،وعلى هذا الأساس صدرت العديد من الاتفاقيات الدولية بداية من النصف الثاني من القرن الماضي ،ومن جهتها فقد انبهت الدول العربية لأهمية إشراك المرأة في عملية التغيير والتنمية الشاملة وبناء مجتمع ديمقراطي فعلي ،وأصبحت تحتل حيزا هاما من النقاش خلال السنوات الأخيرة.[2]

ففي كل الدول العربية احتلت قضية المرأة ومشاركاتها داخل المجتمع حيزا هاما من النقاش داخل الحكومات العربية خاصة تلك الواقعة في المجتمعات المحافظة ،أو التي يكون الموروث الاجتماعي و الثقافي بنسب عالية فيها (دول الخليج العربي...)،لكن استطاعت المرأة في معظم الدول العربية ولما لا نقول كلها في إثبات وجودها والضغط على الحكومات من أجل الحصول على حقوقها وهو ما حدث بالفعل. ففي المغرب مثلا

1 فاطمة بودرهم ،مرجع سبق ذكره، ص 80 . 81.

2 إكرام عدنني ،المرجع السابق.

وعلى غرار باقي الدول العربية أثبتت المرأة ضرورة إشراكها في جميع مناحي الحياة حيث حققت قفزة نوعية جميع المستويات وحققت مكاسب مهمة في المجالات السياسية ،اقتصادية وقانونية، وهو الشيء نفسه الذي حدث في الجزائر حيث استطاعت قضية المرأة أن تؤثر على صناع القرار بضرورة إصدار القوانين تنصف المرأة وتمنحها حقوقها وتتيح لها فرصة الإبداع والابتكار أن تثبت نفسها ولأن تقدم الدولة من تقدم شعبها وأفرادها وهو أحد مرتكزات تعزيز الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة في ظل الظروف الراهنة .[1]فقد أكد رئيس مجلس الأمة الجزائري السيد عبد القادر بن صالح في كلمة ألقاها في منتدى "النساء السياسيات العربيات" الذي انعقد في الجزائر يوم 24 جانفي 2009 ، أهمية المشاركة السياسية للمرأة ودورها في تحقيق التقدم المنشود في المجتمعات العربية ،معتبرا أن مشاركة المرأة لا يمكن أن تحقق التنمية المتوازنة إلا بالقضاء على التفاوت القائم بين الجنسين ،وأكد على ضرورة التعاون بينهما للنهوض بالدولة ،فاليوم يستوجب أكثر من أي وقت مضى إشراك الطاقة الهائلة التي تؤمنها المرأة في المجالات الفكرية والإبداعية ،معتبرا أن التهميش و الإقصاء لا يلتقيان مع الديمقراطية والتطور ،وأنه أصبح من غير الممكن تعزيز دولة الحق والقانون وتحقيق أي تقدم بعيدا عن مشاركة نصف المجتمع الذي تمثله المرأة من خلال مشاركتها في كافة أوجه النشاط ومساهمتها بالرأي في صنع القرار.[2]

كما أكد بن صالح أيضا أن تهميش دور المرأة تصرف غير حكيم ،تتولد عنه نتائج غير ايجابية على الحياة السياسية وعلى التوجه الديمقراطي بشكل خاص.[3]

---

1 إكرام عدنني ،المرجع السابق.

2 عبد القادر بن صالح ، كلمة ألقاها في منتدى النساء السياسيات العربيات في الجزائر 2009/01/24 .من الموقع الالكتروني :

http.//www.aljazaires.com /almassa/16983 . 20/ 05/20.08 :00

3 عبد القادر بن صالح ،المرجع السابق.

وبالتالي فإن للمرأة العربية دورا مهما في عملية التنمية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ففي ما يخص الجانب الاقتصادي للمرأة مساهمة كبيرة ومؤثرة في عملية الإنتاج الاقتصادي ،وخير مؤشر لهذا هو قوة عملها وانعكاساته على الاقتصاد المحلي والوطني حيث تشير التقديرات لحجم السكان في الوطن العربي وتمثل نسبة النساء فيه حوالي 40% من حجم السكان هو من النساء في سن العمل و25% منها نساء عاملات ،وبذلك فنحن نتكلم عن قوة عمل كبيرة فهذا يعني مساهمة المرأة الضخمة و المهمة في رفع الاقتصاد الوطني ودفع بعجلات التنمية إلى أعلى مسوياتها ،فمثلا في القطاع الزراعي في الوطن العربي نسبة النساء اللواتي يعملن فيه 1،66% في دولة العراق و8،69% في الأردن و2،92% في الصومال و5،87 في السودان و 2،87% في اليمن أما في قطاع الخدمات فتصل نسبة النساء العاملات في هذا المجال في الوطن العربي75% في البحرين و43% في مصر و45% في العراق و57% في لبنان و95%في قطر ...الخ. [1]

ومن هنا نؤكد على أن دور المرأة والذي أخذ يتنامى في السنوات الأخيرة بشكل كبير ويمتد إلى العديد من المجالات بعد أن دعمته العديد من المكاسب والحقوق السياسية والاجتماعية والمهنية ،وأن يكون أكثر فاعلية فدور المرأة فيها حتمي ،كالزيادة السكانية وتلوث البيئة والأمية والتنمية والمشاركة السياسية والتطرف والإرهاب وحتمية دور المرأة تجاه تلك القضايا تنبع أولا بوصفها الطرف الآخر في المجتمع والشريك الثاني ،وثانيا دورها الهم داخل الأسرة متمثلا في تربية الأخلاق وتوجيه السلوك ،وتنمية المعارف ،ودورها كذلك خارج الأسرة .[2]

1 علي شلق وآخرون ، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية(بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)، ط3 ،لبنان ،1993 ، ص 265. 266 .

2 سامية حسن الساعاتي، المرأة والمجتمع المعاصر، دار المصرية السعودية للنشر، القاهرة ،2006،ص 121 .

وعموما فمشاركة المرأة في الحياة السياسية أصبح اليوم ضرورة ملحة يفرضها الواقع ،وتحتمها الحاجة إلى دعم مصداقية النهج الديمقراطي الذي تسعى الدول العربية إلى تحقيقه[1]. فالمشاركة التنموية للمرأة يتأثر بالوضع الثقافي الزائد، والوافد إليها عبر التاريخ ،وبما يظهر في ثقافة المجتمع من اتجاهات فكرية تعكس أثرها على وضع المرأة ومكانتها وبالتالي على دورها ومشاركتها التنموية ،وبقدر ما تكون المشاركة التنموية للمرأة مرتكزة أساسا على مهاراتها وقدراتها الفعلية من ناحية ،وعلى ما يقدمه المجتمع من وعي لترشيد هذه المشاركة من الناحية الأخرى ، بقدر هذا كله تكون درجة التقدم الذي تحرزه المرأة في تنمية مجتمعها ،فالمشاركة هي الوسيلة الأساسية للتنمية ولابد أن يتوفر المناخ الثقافي المناسب لذلك من قيم وعادات وتقاليد وأعراف.[2]

1 بن صالح ،المرجع السابق.

2 سامية حسن الساعاتي ،مرجع سابق ،ص 121 .

المبحث الثاني: الحلول والسبل الكفيلة للتمكين السياسي للمرأة العربية بشكل فعال

إن تطوير دور المرأة ومشاركتها بصورة عامة لا يتوقف على مجهود أحادي سواء من طرف الدولة أو الأحزاب والتنظيمات السياسية والمدنية، أو المرأة ذاتها لكن ذلك يتطلب تضافر كل الجهود مجتمعة ،لتحقق نتيجة ايجابية من أجل الوصول إلى مشاركة حقيقية وفعلية.

إن جهود تمكين المرأة سياسيا في الوطن العربي لا تزال تواجه تحديات كبيرة جالت دون تمكين المرأة من حقوقها ، أو تحقيق اندماجها الكامل في المجتمع ، رغم ما تحقق خلال العقود السابقة من انجازات وإصلاحات سياسية داخل الحكومات العربية تخص المرأة ،إلا أنها لا تزال مشاركتها السياسية دون مستوى، وإن كانت هناك مشاركة فهي شكلية فحسب .وبالتالي إن تمكين المرأة العربية عموما مازال لم يبلغ بعد محطته الأخيرة ،بل يبدوا أبعد ما يكون عن بلوغها في ظل الفجوة الكبيرة بين التشريعات تنصف المرأة وموروث يحول دون تطبيقها ...[1] وفي ظل هذه التحديات وغيرها نقترح بعض الحلول والسبل التي قد تساهم في الخروج من هذا المأزق وتساعد في تمكين المرأة سياسيا واجتماعيا بشكل فعال ومثمر في سبيل تحقيق التنمية والتنمية السياسية بشكل خاص في وطننا العربي.

1 . من الناحية السياسية:

- تبني سياسات وبرامج لتعزيز تمثيل النساء في كل أجهزة السلطة السياسية ،واتخاذ إجراءات لحماية المرشحات من كل الضغوط والتهديدات التي يتعرضن لها.
- ضرورة العودة إلى نظام القائمة النسبية لكي تضطر الأحزاب السياسية إلى الدفع بالمرأة على رأس قوائمها الانتخابية ،ولأن هذا النظام أصبح من أفضل النظم الانتخابية

1 خديجة بن قنة ، واقع المرأة العربية والتحديات التي تواجهها،من الموقع الالكتروني:
/bhim .dhthe.newes/2009/03/11.http://www.aljazeera.net/programs

،لما حققته من عدالة في التمثيل والتعبير عن كافة الاتجاهات الموجودة في الشارع السياسي.[1]

– العمل على زيادة وعي المرأة ومختلف أفراد المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال عمليات التوعية والتدريب والتثقيف ،وإبراز الأدوار الحديثة للمرأة وخاصة الأدوار السياسية في الكتب الدراسية .[2] فالمناهج التعليمية ساهمت في ترسيخ أدوار سلبية عن المرأة .وبالتالي ضرورة وضع مناهج تعليمية داعمة تبين أهمية وضرورة مشاركة المرأة في الحياة العامة ودورها الحساس في تنمية المجتمع .فهي مناهج تساعد المرأة من الانتقال من حالة سلبية وتبعية المجتمع. فهي مناهج تساعد المرأة من الانتقال من حالة سلبية وتبعية الرجل إلى حالة المشاركة والمساهمة والأدوار المتكافئة داخل المجتمع.[3]

– ضرورة تبني الأحزاب السياسية قضايا المرأة و تقديمها للرأي العام بالطريقة البعيدة عن المزايدات الحزبية ،ووضع خطط وبرامج عامة تعالج القضايا التي تعوق تفعيل دور المرأة الاجتماعي والسياسي والتنموي.[4]

– ضرورة اعتماد نظام الحصة "**الكوتا**"مع إحداث تغيرات في مفاهيم المجتمع[5] ،شرط أن تكون **(الكوتا)** بالتنافس والانتخاب بين النساء وليس عن طريق التعيين.[6]

حيث أعتبر هذا النظام الصيغة الديمقراطية الوحيدة التي تسمح بدخول النساء إلى المجال السياسي ، وهذا النظام شاع استخدامه في كل من السويد ،النرويج وفرنسا، ومكن

1 التمكين السياسي للمرأة المصرية...هل الكوتا هي الحل؟.

2 خالد حمود الغرب ،مرجع سابق ، ص 107 .

3 خديجة بن قنة ، المرجع السابق.

4 انتصار محسن الصلوي، المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية لمشاركة المرأة في الانتخابات (دراسة ميدانية بمدينة تعز)، أكتوبر ،2008،ص 63 .

5 التمكين السياسي للمرأة المصرية ...هل الكوتا هي الحل؟، المرجع السابق.

6 المرجع نفسه.

النساء في روندا وأثيوبيا من الحصول على نسبة جيدة في البرلمان ، فهذا النظام يهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية الوطنية ، وفي الجزائر ووفقا لمقتضيات المادة 31 من الدستور الجديد والتي تنص على أن الدولة ستعمل على تعزيز الحقوق السياسية للمرأة بزيادة فرصها في التمثيل في المجالس المنتخبة. بينما هناك من يرى هذا النظام (الحصص أو **الكوتا**)، لا يحل مشكلة التكافؤ والمساواة خاصة فيما يخص ولوج المناصب السياسية ، حيث ترى رئيسة حزب العمال الجزائري السيدة لويزة حنون أن نظام المهارات أحسن بكثير من نظام الحصص ، ويجب اعتباره كأساس أو قاعدة للترقية السياسية حيث قالت : "لا يجب أن تظهر النساء على اللوائح الإنتخابية ، ما لم يكن لديهن المهارات والكفاءات الضرورية ، وإذا لم يكن يفعلن ذلك ، لا حاجة لنا إذا بالحد من أعدادهن"[1].

فقد أصبحت المرأة الجزائرية تمتلك حظوظا أوفر والمشاركة السياسية أوسع ، من خلال التعديل الدستوري نوفمبر 2008 حيث نصب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لجنة وطنية كلفت بتطبيق المادة 31 مكرر ، والمتعلقة بترقية الحقوق السياسية للمرأة وإقرار **نظام الكوتا** للمرأة في المجالس المنتخبة ، ولقد لقي هذا التعديل الدستوري شبه إجماع من قبل مؤسسات المجتمع المدني والطبقة السياسية في البلاد سواء من قبل الأحزاب المشكلة للبرلمان الجزائري أو من قبل الجمعيات النسوية [2]. وبالتالي ضرورة تعزيز عدد النساء في المجالس المنتخبة بتطبيق نظام الحصص النسبية ، على أن يخضع هذا النظام للإستخدام العقلاني والإعتماد فيه على مهارات وكفاءات النساء أيضا.

1 بودرهم فاطمة ، المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الديمقراطية الجزائرية ، مرجع سابق ، ص 311-312.

2 مريم مالكي ، الإصلاحات السياسية وترشيد الحكم في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2004/2012 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات سياسية مقارنة ، جامعة المسيلة ، 2014/2015 ،ص 88-89.

– تفعيل دور المؤسسات المجتمع المدني للاهتمام بقضايا المرأة والتنسيق بينها وبين المؤسسات الرسمية والجهات التي تعنى بشؤون المرأة .

– إنشاء مراكز للدراسات يختص ببحوث المرأة ومعالجة المشكلات التي تعاني منها ،سواء كانت نفسية أو اجتماعية لتهيئتها لولوج عالم السياسة [1].

– إشراك الكوادر النسائية ذات الكفاءة في صياغة القوانين واللوائح الخاصة المتعلقة بالمرأة.[2]

2 . من الناحية الاجتماعية:

– تغيير الثقافة السائدة :بتضافر كافة جهود الجهات المعنية وعلى رأسها الجمعيات الأهلية والإعلام والمجلس القومي للمرأة و الأحزاب السياسية ،وهو محور يحتاج إلى تكريس الجهد والوقت.

– ضرورة بدأ المرأة بنفسها وإقناع نفسها بضرورة وأهمية مشاركتها فالمرأة عندما لا تقدر دورها المجتمعي بالتأكيد هذا يمثل عائقا أساسيا ،حتى لو كان هناك قوانين تنصف المرأة ،فنظرة المرأة لذاتها تفشل القوانين وتفشل إمكانية التطبيق الصحيح لهذه القوانين .[3]

كما يجب أن يكون للمرأة صوت في بينها ، فإذا كان للمرأة رأي في تعليم أبنائها ومستقبلهم ، يمكن أن ينتقل دورها إلى مستوى أوسع كالشارع أو الحي أو المنطقة ،و محاولة توعية المرأة لأن تشارك مع جاراتها ومجتمعها الضيق في تحسين أوضاعهم .فإذا بدأنا بالمشاركة المجتمعية البسيطة للمرأة وركزنا على تعميق فكرة القيادات الطبيعية ،وتنمية مهارات النساء لأدى بهم ذلك في النهاية إلى المشاركة السياسية الفاعلة .

---

1 شروق كاظم ،عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية ، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، العدد الثامن ، ص179.

2 عصام نور ، مرجع سابق، ص 76 .

3 ايمان بيبرس ، مرجع سابق ،ص 18

– وضع استراتيجيات موجهة لمؤسسات التنشئة المختلفة من الأسرة إلى المدرسة إلى الإعلام وغيرها من أجل القضاء على التمييز ضد الفتاة وتغيير الآليات التقليدية في التعاطي مع قضايا المرأة .[1]

– تنمية مهارات النساء وإعدادهن ،فرفع نسبة مشاركة المرأة لا تكفي وحدها،لأنها لا تعكس ارتفاع في مدى جودة وكفاءة المرأة السياسية والعامة.[2]

الأخذ بالاعتبار الدور المزدوج الذي تقوم به المرأة داخل الأسرة وفي المجتمع عموما.[3]

– تمكين المرأة من خلال الحد من معدلات الأمية ،وضمان فرص متساوية لها في التعليم النظامي والعمل على رفع مستواها التعليمي وتشجيع دور محو الأمية ،وفتح مجالات العمل أمامها بما يعزز من استقلالها الاقتصادي وعدم تبعيتها للرجل الأمر الذي سينكتها من امتلاك المتطلبات الضرورية للمشاركة في بناء شخصيتها وبناء الوطن مثلها مثل الرجل من خلال مشاركتها السياسية الواعية والفاعلة .[4] وضرورة الجمع بين محو الأمية الأبجدية ومحو الأمية السياسية، بمعنى مساعدتها على الربط بين حياتها اليومية وحياتها السياسية العامة حتى تتخلص من التخلف الذي تعيشه.

– تشجيع المرأة للانضمام للأحزاب السياسية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني ،لاسيما النقابات والجمعيات التي تعتبر مدارس أولية تعمل على تنمية وعي المرة بذاتها وتساعدها على المشاركة في العمل السياسي.

---

1 خديجة بن قنة ،مرجع سابق.

2 شروق كاظم،مرجع سابق ،ص179

3 انتصار محسن الصلوي، مرجع سابق، ص63.

4 سامية حسن الساعاتي، ص 127 .

– توعية الآباء والأمهات بأهمية التنشئة الاجتماعية السليمة وبأهمية السماح للأبناء إناثا وذكورا باتخاذ القرارات الخاصة بهم وتدريبهم على المشاركة الايجابية منذ الصغر .[1]

– العمل على تغيير نظرة المجتمع للمرأة بإحداث تغييرات جذرية في الموروث الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي ينظر إلى المرأة نظرة دونية احتقارية، واعتبارها أقل من الرجل لاسيما في ممارسة العمل السياسي بهدف منع التمييز ضدها في الحقوق والموارد والقدرة على التأثير في الحياة العامة والسياسية .

– أن تعمل المرأة ذاتها على تخطي العوائق الاجتماعية والثقافية ،خاصة تلك التي فرضها المجتمع وعدم الاستسلام لهذه العوائق ،واعتبارها أشياء يصعب التغلب عليها أو تجاوزها وأن تشارك بنفسها في العمل على تغيير هذه العادات والتقاليد السلبية التي تعيق المرأة على ممارسة حقوقها .[2]

3– من الناحية القانونية :

– ضرورة إعادة النظر في الإطار القانوني الذي ينظم المشاركة السياسي للمرأة العربية ،عامة والنظر للمعوقات التي يحويها والتي تقف في وجه المرأة ،بالتعاون مع مختلف الجهات المتخصصة وتعديلها وفق ما يخدم المرأة والمجتمع لتحقيق التنمية .

– إعادة النظر في قوانين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بتطويرها وتفعيل دورها في المشاركة السياسية واشتراطات تعزيز دور المرأة .[3]

– تنصيب اللوائح القانونية لإيجاد آليات لدعم النساء الموجودات في الحياة السياسية .[4]

---

1 عصام نور، مرجع سبق ذكره ،ص 127.

2 انتصار محسن الصلوي مرجع سابق ص 64

3 إيمان بيبرس، مرجع سابق، ص 19 .

4 أميمة أبو بكر، مرجع سابق ص159 .

– تكثيف التشريعات كتعديل قوانين الأسرة والجنسية والصحة والعقوبات. [1]

4 . من الناحية المؤسساتية:

– إنشاء هياكل وأجهزة ووزارات مكلفة بالمرأة وقضاياها وتعمل على دعمها وتحسين مشاركتها سياسيا واجتماعيا، وانعكاسات ذلك بتحسين الشروط الصحية للمرأة في الوسط المهني.

– تشجيع برامج محو الأمية الموجهة للنساء لاسيما في الوسط الريفي ،وتشجيع الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات التي تنشط في هذا المجال ،وكذلك محاربة العنف والتمييز الممارس ضد النساء وكل أشكال الإقصاء و الاستغلال.[2]

5. من الناحية الاقتصادية:

– الاهتمام بتحسين الظروف الاقتصادية للمرأة.[3] لأن تأهيل المرأة ماديا يحسن من مشاركتها في الانتخابات ،فهي تحتاج إلى امكانيات مادية كبيرة خاصة في حال ترشحها في الانتخابات ،وهو ما يتطلب توفير صندوق وطني في كل دولة عربية خاص بتدعيم المرأة في هذا الشأن .[4]

وبالتالي فالمعوقات التي تواجه التمكين السياسي والاجتماعي للمرأة يحتاج إلى رفع التحديات وتحديد آليات عملية كفيلة بعلاجها حاليا ،و الوقاية منها مستقبلا عن طريق مؤسسة العمل النسوي لتطوير إطارات نسائية ذات كفاءة في مجال الإدارة والتنظيم ،وإقامة مؤسسات نسوية خارج إطار الأحزاب السياسية كإثراء للعمل النسوي ،سواء السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو النقابي أو الجمعوي والتطوعي ،لأن المشاركة السياسية الناجحة للمرأة هي المشاركة السياسية النى ترتبط بغيرها من المشاركات في

1 فاطمة بودرهم، مرجع سابق، ص 336 .

2 المرجع نفسه، ص 313 .

3 يسرى العزباوي، مرجع سابق ،ص 27 .

4 انتصار محسن الصلوي، مرجع سبق ذكره، ص 63 .

شؤون الحياة الأخرى ،خاصة و أن المشاركة السياسية تعتبر أحد المظاهر الحضارية للمجتمع .[1]

– كما أنه ولتحقيق نتائج ايجابية ضرورة الوقوف والرقابة والإشراف والمتابعة من الجانب الحكومي على تنفيذ مختلف القوانين والتشريعات والبرامج المسطرة في سبيل تمكين المرأة سياسيا ،حتى نحقق نتائج فعلية وملموسة على أرض الواقع .

المبحث الثالث : الانجازات التنموية التي حققتها المرأة العربية

إن تحقيق التنمية السياسية يستوجب ضرورة إشراك كافة أطياف المجتمع ،في إطار ما يسمى بالديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية بمفهومها الشامل وخاصة فئة النساء فهي نصف المجتمع ومربية للنصف الآخر، وهذا يتطلب تمكينها اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا. فالتنمية السياسية تتحقق بعد إشباع حاجات الفرد الاجتماعية بالقضاء على الأمية وخلق مجتمع واع ومثقف ومتعلم واقتصاديا بتوفير مناصب الشغل وغيرها .

إن التنمية السياسية أصبحت مطلبا ملحا لتحقيق التنمية الاقتصادية ،وبالتالي فهي شرط لتحقيق أي تنمية مستديمة ،والمشاركة السياسية للمرأة العربية عنوان بارز على مدى نضج المجتمعات العربية ومؤشر بارز على مدى نجاح برامج التنمية الشاملة والمستديمة .[2]

فمسألة إدماج المرأة في التنمية السياسية وتحسين وضعها يعتبر عنصرا حسما في أي إستراتيجية تسعى إلى إشاعة الديمقراطية وتجذير الحريات واعتماد مشاركة الجميع في الحياة السياسية ،مثلما هي أيضا تعتبر أمرا أساسيا ومدخلا لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والبشرية، على اعتبار أن الإنسان رجلا كان أو امرأة هو الدعامة الرئيسية للتنمية ،هذا علاوة على أن الاهتمام بدور المرأة في التنمية باعتبارها نصف الموارد

1 فاطمة بودرهم، مرجع سابق، ص 319 .

2 أشغال الملتقى الخامس للمراة العربية ما بين 12 –16 نوفمبر 2007، بعنوان دور المراة العربية في التنمية المستدامة، سلسلة الزهراء :العدد 4، ط1، 2010، ص 96 .

البشرية، هو المدخل الصحيح لنجاح جميع البرامج والمشاريع التنموية ذات الطبيعة المجتمعية.

وتعد الكوتا نوعا من التدخل الايجابي لمساعدة النساء على تجاوز العقبات الثقافية والاجتماعية لدخول المجال السياسي إلى جانب الرجل، وبالتالي فهو نظام يساهم في التخفيف من وطأة الشعور بعدم المساواة الذي تعانيه المرأة، كما يساهم في إعادة الثقة لنصف المجتمع بمؤهلاته وقدراته في مجال تدبير الشأن العام ورسم السياسات واتخاذ القرارات .[1]

إن مسألة المشاركة السياسية للمرأة خاصة في الدول الرائدة في هذا المجال بدأت بنضال وتغيير فعلى مستوى العائلة والمدرسة والجامعة والمجتمع والإعلام ،ثم وصلت إلى الأحزاب والبرلمان فتحولت إلى نموذج يستحق الدراسة والاستفادة منه ،كما أن قضية التمثيل السياسي للمرأة لا ينبغي اختزالها في مجال الهياكل الرسمية المعنية بصناعة وتنفيذ السياسات العامة، ولكن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار قدرة المرأة على صياغة المعنى الواسع للسياسة وقدرتها على إنتاج القيم السياسية وتوزيعها من خلال المؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تبدأ من العائلة مرورا بالمدرسة وجمعيات المجتمع المدني والأحزاب السياسية . فالسلطة هي إحدى تعبيرات وتجسيدات مفهوم السياسة ولكنها ليست التجسيد الوحيد والأهم.[2]

لقد جسدت المرأة العربية خلال الأعوام الأخيرة انجازات ومكاسب كبيرة في مختلف المجالات منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ،والتي جاءت كنتيجة لجهود الحكومات العربية للنهوض بالمرأة وتمكينها بشكل فعال،لتقوم بدورها بشكل متكامل مع الرجل داخل المجتمع في سبيل تحقيق التنمية المنشودة وهنا نذكر بعض النماذج من انجازات المرأة في البلدان العربية في مختلف المجالات :

1 المرجع نفسه ،ص 97 .

2 أشغال الملتقى الخامس للمرأة العربية، مرجع سابق، ص 104.

- ففي الجزائر أصبحت المرأة اليوم تحتل مناصب مرموقة كمنصب وزيرة أو سفيرة أو قاضية في المحاكم الجزائرية، مع العلم أن النساء اليوم يمثلن 35% من مجموع عدد القضاة و40% من مجموع الإعلاميين في الجزائر ،أما فيما يخص اشتراك المرأة في الحياة السياسية فقد أشاد الإتحاد البرلماني الدولي في تقريره السنوي لعام 2012 بارتفاع نسبة التمثيل النسوي في البرلمان الجزائري مشيرا أن الجزائر هو أول بلد عربي تخطى نسبة 30% واصفا هذا التمثيل بالانجاز المهم فمن الرائدات الجزائريات سياسيا نجد الأمينة العامة لحزب العمال السيدة لويزة حنون وهي أول امرأة عربية تترأس حزبا سياسيا، وقد تم إدراج سيرتها في الطبعة 30 من الموسوعة الأمريكية التي تظم السيرة الذاتية لأشهر الشخصيات العالمية في مجالات عدة :ثقافيا نجد السيدة أحلام بمستغانمي الكاتبة والأديبة المشهورة عربيا والحائزة على جائزة نجيب محفوظ 1998 عن روايتها "ذاكرة الجسد"، وكذلك نجد آسيا جبار الروائية الأولى عربيا التي دخلت الأكاديمية الفرنسية كروائية جزائرية تكتب باللغة الفرنسية وشاركت في جائزة نوبل...الخ ،كما ساهمت المرأة الجزائرية في السنوات الأخيرة بالتطوع في سلك قوات الأمن بأعداد كبيرة ،كما شهدت زيادة في نسبة النساء العاملات ارتفاعا كبيرا بلغ ما يقارب 20% من مجموع عدد السكان الناشطين .[1]

- كما نجد دور المرأة العربية المناضلة للدفاع عن قضيتها ألا وهي المرأة الفلسطينية بفعل نضالها الدؤوب حققت منجزات في الجوانب السياسية الاقتصادية والاجتماعية ،فهي اليوم وزيرة ورئيسة بلدية أو عضو في المجلس التشريعي ،وعلى الصعيد الاقتصادي نجدها سيدة أعمال تدير مصنع أو شركة أو نجدها امرأة ريفية منتجة في مجال الحرف والأعمال اليدوية ،وبالتالي فدور المرأة في العمل الاجتماعي والتنمية البشرية كان بارزا

1 المرأة الجزائرية بالحقائق والأرقام من الموقع الالكتروني :
Hayatouki .com /her .stories/contont/1911273.13/03/2013,13:45.22/05/2015

حيث أنشأت مئات الهيئات النسوية والمؤسسات الخيرية التي قدمت خدمات جليلة على الصعيد التثقيفية و التنموية والصحية.[1]

- كما استطاعت المرأة العمانية المساهمة في بناء وتنمية مجتمعها من خلال ممارسة حقوقها التي منحت لها وترجمتنها من مجرد نصوص قانونية إلى نجاحات ،فاستطاعت خلال فترة قصيرة أن تكون فاعل بناء ومؤثر في المجتمع ،باعتلائها أعلى وأرفع المناصب القيادية في السلطنة واستطاعت اختراق سوق العمل حيث بلغت عدد الشركات التي تساهم فيها المرأة العمانية حوالي 800 شركة ،وعدد المؤسسات الفردية التي تملكها تصل إلى ما يقارب 1825 مؤسسة.[2]

كما تخطت المرأة العمانية فكرة التمكين وحققت مشاركات مذهلة في مختلف المجالات، واستطاعت أن تجسد ما يسمى بالمساواة بين الجنسين سواء في العمل أو.. فالمرأة العمانية أصبحت قادرة على تمكين نفسها العمل والعطاء والإنتاج في مختلف المجالات ،كما أن غالبية النساء العمانيات متعلمات حيث أن نسبة المتعلمات من النساء تفوق نسبتها لدى الذكور ،فنسبة النساء في المجتمع العماني حوالي 3،49% نهاية عام 2013 ،وبالتالي المساهمة في بناء الوطن بتربية جيل واع ومثقف. ومن ضمن انجازاتها أيضا أنها أصبحت تلعب دورا قياديا فيما يسمى بالقطاع الخاص وحققت نسبة 6،21% من اج3الي القوى العاملة هذا فضلا عن مساهماتها كصاحبة أعمال من خلال إدارة مشروعها الخاص، وقد توج هذا باختيار مجلة "فوريس ميدل ايست" الاقتصادية المرموقة

1 حنا عيسى ،المرأة الفلسطينية مناضلة وطنية وحققت انجازات اقتصادية وسياسية من الموقع الالكتروني:
http://www.alwatan voice.com/arabic /news 2015/03
/05.673390.Html.15:03,05/03/2015,14:56.15:5 8,24/05/2015

2 مهدي حسنين ،المرأة العمانية...مسيرة إنجازات تستحق الوقوف عندها، من الموقع اللكتروني :
http://WWW.ahowar .org /depait/show .art.asp?aid=140070

13عمانية ضمن قائمتها النسوية لأقوى 200 شخصية نسائية عربية لعام 2014.[1]

كما لعبت المرأة العمانية دور اجتماعيا فريدا لا يقتصر على الأدوار الاجتماعية الأساسية بل تعداه إلى ريادتها في العمل التطوعي ،وفي تغيير المفاهيم اتجاه المرأة وتربية النشء، ليكون قادرا على مواجهة العديد من التحديات الراهنة التي تواجه الدولة، كما شاركت في الاقتصاد والأعمال ،وحصولها على المراكز الأولى في الرياضة ،ووجودها الدائم في المحافل الدولية والإقليمية والمحلية وتوليها مناصب كوزيرة وسفيرة وغيرها...[2]

- أما فيما يخص انجازات المرأة الأردنية فقد شكلت الإرادة السياسية وجهود مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، خاصة الهيئات والمنظمات النسائية حجر الأساس في تحفيز الرأي العام لتغيير الصورة النمطية عن النساء أدوارهن في المجتمع، وأهمية مساهماتهن في تحقيق التنمية في مجتمعاتهن المحلي والتنموية المستدامة في المجتمع ككل ،مما أثمر عن تحقيق انجازات هامة وملموسة في إطار مشاركتهن السياسية في مواقع صنع القرار .فقد استطاعت النساء في الأردن حصد عدة مقاعد في الانتخابات البرلمانية (مجلس النواب)عن طريق الحصة المخصصة لهن والمنافسة الحرة أو في انتخابات مجالس البلدية .[3]

- أما فيما يخص انجازات المرأة المصرية ،على الصعيد السياسي والمجتمعي:فوز الدكتورة هالة شكر الله على منصب رئيسة حزب من خلال انتخابات نزيهة وديمقراطية، واعتلاء مجلس القضاء وفوز أول امرأة في تاريخ القضاء المصري عينت كقاضية (سلمى الصعيدي)وكعضو يمين في هيئة الجنح والجنايات أحداث القاهرة ،وكذا فوز أول امرأة

---

1 سوسن بنت عمران البوسعيدية، انجازات المرأة العمانية مفخرة على صدر الوطن، من الموقع الالكتروني:
http://oman daily .com/ ?p=165722,23:45,24/05/2015

2 المرجع نفسه.

3 الانجازات الهامة للأردنيات في مجال المشاركة السياسية،من الموقع الالكتروني :
http://womens .net /ar/n=index.php ? act =post&id=7234.15:14,14/09/2013.13:45,25/05/2015

مصرية في منصب رئاسة نقابة الأطباء ،ورئاسة النقابة العامة للعاملين في الضرائب على المبيعات. أما على المستوى الثقافي نجد فوز الدكتورة حنان منيب بلقب "شخصية العام الثقافية "تقديرا لمساهمتها وأهمية جهودها في عالم الثقافة والتعليم في مصر والعالم العربي والاتحاد الأوروبي.[1]

كما فازت العالمة المصرية الدكتورة رشيقة الريدي بجائزة من اليونيسكو نظرا لأبحاثها المتقدمة واكتشافها علاج لمرض البلهاريسا.

كما تقلدت الطبيبة المصرية وسيدة الأعمال الدكتورة أماني عصفور رئاسة لجنة الموارد البشرية والعلمية والتكنولوجيا بالمجلس الاقتصادي الثقافي والاجتماعي بالاتحاد الإفريقي بعد إجراء انتخابات في الكاميرون .

كما اختارت موسوعة "ماركيزهو إزهو"العالمة المصرية الدكتورة أماني لطفي فأدج اسمها في نسختها الرابع والعشرون لعام 2010،وهي أستاذة الميكروبولوجيا وكمياء الكائنات الدقيقة وقد اختارتها الموسوعة نظرا لأبحاثها المفيدة.

- كما تمكنت المرأة البحرينية مريم جمعان أول امرأة تحصل على الزمالة في الهندسة الكيميائية من بين 97 امرأة على مستوى العالم والأولى على مستوى الشرق الأوسط.
- كما اختيرت ايماراتية في عام 2009 في منظمة الطيران المدني الدولي(الايكاد).كما عينت الاماراتية سعاد شامسي أول مهندسة طيران اماراتية بالمركز الهندسي للطيران في الإمارات.
- كما فازت السعودية غادة باعقيل بجائزة أفضل مشروع نسائي على مستوى العالم. في حين حازت العالمة السعودية أيضا غادة مطلق عبد الرحمان المطيري على جائزة الإبداع العلمي من أكبر منظمة بدعم البحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية .[2]

---

1 منى منا ريهام الصواف، من الموقع الالكتروني:

http://www.vetogte.com.1406932,12:54,2/2/2015.11/05/2015 .22:34'

1 ايمان عبد الرحمان، نجاحات المرأة في العالم، من الموقع الالكتروني:

وبالتالي فقد ساهمت المرأة العربية بانجازاتها في مختلف المجالات ،إلا أنها شهدت قصورا في التمكين خاصة في ما تعلق بشغلها مناصب عليا فهي دون المستوى المطلوب ،ولكي نحقق التنمية السياسية يستوجب اشراك المرأة في مؤسسة صناعة القرارات .فرغم اهتمام البلدان العربية بالمرأى إلا أنه حسب تقارير التنمية الإنسانية العربية والدولية ،فان هناك اقصاء مزدوج للمرأة العربية في الواقع والقانون وإن وجد القانون فوجوده شكلي فقط لتجميل سمعة الأنظمة العربية ،ولاشك أن هذا له دور في عدم القدرة على بناء مجتمع قوي ومتماسك وتحقيق التنمية بمفهومها الشامل.[1]

Hawaamagzine .com/posts/15/11 /1987 .21/09/2009/.10 :19 ,25/05/2015.

2 حسين بن كادي، ص 180.

خلاصة الفصل:

من الضروري إنصاف المرأة من خلال إشراكها في صنع القرارات السياسية والاجتماعية، وهذا يحتاج إلى إقامة تصور عقلاني حول تأثيرات المشاركة السياسية نفسها على المرأة في الدول العربية ،ثم الاعتماد على الاتفاقيات الدولية الساعية لخلق المساواة بين الجنسين.

فالنهوض بالوعي السياسي للمرأة قضية صعبة تستدعي فكرا إنسانيا واعيا وجادا، يعمل على توضيح الرؤى ويفسر الاتجاهات في المجتمع تفسيرا واقعيا ،يعطي لكل ذي حق حقه ويظهر أهمية مشاركة كل أفراد المجتمع في التنمية. فتعليم المرأة وخروجها للعمل ووعيها بوضعها ليس كافيا لرفع مكانة المرأة وتحقيق ذاتها في المجتمع ويجب تكوين أطر تنظيمية نسائية قادرة على مواجهة التحديات والتصدي للفكر الرجعي الذي يكرس هيمنة الذكور في المجتمع والعمل بالتعاون والمشاركة مع الهيئات السياسية الرسمية وغير الرسمية على تثبيت مكانة المرأة وإبراز دورها المتعاظم وهذا نظرا لأهمية البالغة للمرأة داخل المجتمع ،فهي نصفها الأول ومربية للنصف الثاني لهذا تمكينها سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا هو بداية للتنمية في حد ذاتها.

كما أن الانجازات التي حققتها المرأة العربية ليست كما يجب أن تكون لأنه وفي حقيقة الأمر لم تمكن المرأة كما يجب لهذا لم تكن هناك نتائج تنموية جيدة.

خاتمة

خاتمة

تزايد الاهتمام الدولي بقضايا المرأة خاصة في الوطن العربي بعد مؤتمر بكين 1995 ،وما صاحبه من توجه معظم الدول العربية نحو تمكين النساء سياسيا واجتماعيا ،حيث عرفت المنطقة العربية قفزة نوعية في الاهتمام بقضايا المرأة وإدراك أهميتها ودورها في التنمية، وأصبحت هناك نظرة شاملة عن التنمية باعتبارها ليست فقط اقتصادية بقدر ما هي ديمقراطية تشمل الحريات العامة والصحة وغيرها.

فاتخذت جملة من التدابير القانونية والسياسية بهدف النهوض بالمرأة وإشراكها سياسيا ،اقتصاديا و اجتماعيا في سبيل تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية السياسية بصفة خاصة ،وذلك بمشاركة المرأة في صنع تنفيذ القرارات السياسية والاجتماعية ،فترجمت الجهود الدولية والوطنية والأهلية النسائية إلى مداخل أساسية تساعد على ترقية وتعزيز مكانة ووضع المرأة :أهمها مدخل التمكين ومدخل الرفاهية الاجتماعية ومدخل المعادي للفقر وغيرها لكن مدخل التمكين كان له ومازال له اهتمام كبير من قبل مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية(الدولية والمحلية)،خاصة من بداية التسعينات إلى يومنا هذا(2015)،فهو مدخل يهدف إلى رفع الوعي النسائي ونشر الوعي السياسي بين النساء، وغايته هو توعية المرأة بأحوالها واهتمامها بالمشاركة في إدارة الشأن العام وصنع القرارات السياسية داخل المجتمع والدولة ،فكانت من أهم الاتفاقيات الدولية التي سعت إلى القضاء على كل أنواع التمييز اتجاه المرأة ،نجد اتفاقية "منع جميع أشكال التمييز ضد المرأة(سيداو)"،التي تعتبر بمثابة مقياس عالمي لتحديد المساواة بين الجنسين وهي الأساس القانوني والتشريعي في الحكومات العربية حول هذا الموضوع ،لهذا يستوجب على الحكومات العربية إقامة تصور منطقي وعقلاني حول تأثيرات المشاركة السياسية نفسها على المرأة العربية هذا أولا ،وثانيا الأخذ بهذه الاتفاقية الدولية .

. فالتغيير يجب أن تكون حلوله نابعة من خصوصيات البيئة المعنية ولهذا فمن الضروري العمل على النهوض بالمرأة سياسيا ،اقتصاديا واجتماعيا لكنه ليس بالأمر السهل فهذا

يستدعي فكرا إنسانيا واعيا وجادا ،يعمل على توضيح وتعبير عن الاتجاهات في المجتمع تفسيرا واقعيا ،يعطي لكل ذي حق حقه ويظهر أهمية مشاركة كل أفراد المجتمع في التنمية.

– معظم المجتمعات العربية ترى في التمكين السياسي والاجتماعي للمرأة ترفا وإنجازا يعتبر مضيعة للوقت خاصة في ظل مجتمعات تسيطر عليها النظرة الأبوية والموروث الاجتماعي الثقافي المتسلط إضافة إلى أمنية المرأة في هذه المجتمعات.

– كما لا تكفي المساواة على أساس النوع الاجتماعي لتحقيق التنمية وتجسيد فكرة التمكين للمرأة على أرض الواقع، خاصة في الدول العربية ومع كثرة المعيقات والتحديات التي وقفت ومازالت عقبة في وجه مساعي تمكين المرأة اجتماعيا وسياسيا (عقبات :سياسية ، اجتماعية، قانونية ،مؤسساتية، ذاتية ونفسية).

– محاولة معظم الدول العربية إجراء إصلاحات سياسية للنهوض بالمرأة لم تعطي نتيجة وهذا قد يرجع إلى طبيعة الدول العربية ومجتمعاتها(المتخلفة)،وبالتالي العمل على تغيير النظام الأبوي ،وهذا لا يعني تغيير الطبيعة الإنسانية وإنما تغيير الذهنيات المتسلطة .

– رغم التقدم الذي يشهده دور المرأة بداية من التسعينات القرن الماضي في مجالي الصحة والتعليم (انخفاض نسبة الأمية)إلا أن هذا لم يقترن بانجازات مماثلة في الميدان السياسي في معظم الدول العربية ولم لا نقول كلها ،وبالتالي فرغم كل المجهودات الدولية والمحلية(الفدرالية العالمية الديمقراطية للنساء، الاتحاد العام للنساء العربيات ،الاتحاد النسائي الإفريقي)إلا أن نساء الوطن العربي مازلن يعانين من التمييز خاصة على أساس النوع لاجتماعي .

– التمكين السياسي الموجود في الدول العربية حاليا خاصة في الجانب السياسي هو تمثيل شكلي فقط ولا يقوم على أساس الكفاءات فمعظم النساء اللواتي يعملن في هذا

الجانب هن معينات من قبل النظام الحاكم ،أو بالأساس هن منخرطات في الحزب الحاكم وبالتالي لا وجود للتمثيل الحقيقي للنساء في الأنظمة العربية وإنما هو تواجد شكلي فقط.

– هناك بعض الدول العربية مازالت لم تصادق على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق النساء بصفة خاصة ،وفي ظل هذا الوضع فكيف للتنمية إن تتحقق بمفهومها الشامل في ظل واقع مجحف لحقوق وحريات الأفراد.

– يعتبر نظام الحصة(**الكوتا**)بالرغم من اعتبارها طريقة جيدة لزيادة نسبة التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة إلا انه نظام غير عادل، ومجحف في حق المرأة وهو ليس تمثيلا حقيقيا لوزن المرأة وليس كافي ،فهو نظام يكرس التمييز ضد المرأة ،والإسلام كرمها قبله وأعطاها مكانة وقيمة لم تكرم بعده أحسن منه فهو تكريم رباني لا تكريم بعده ولا فوقه.

– كما أنه لا تزال هناك فجوات نوعية كبيرة سائدة في المجتمعات العربية خاصة فيما يتعلق بدور المرأة وعلاقتها بالحياة السياسية.

– إن ارتفاع نسب النساء في الحركات الجمعوية وفي المقابل تدنيها في الهياكل الحزبية وصناعة القرار ،والتركيز على التعبئة العامة للنساء يقابله ضعف في التكوين السياسي للمرأة (المهارات القيادية).

– وجود علاقة متشابكة بين مشاركة المرأة في الحياة السياسية وترسيخ فكرة الديمقراطية التشاركية والديمقراطية بصفة عامة وأيضا فكرة التنمية والتنمية السياسية خاصة.

– كما اكتشفنا من خلال دراستنا أن للتعليم دور مهم في تحقيق ما يسمى بالوعي الثقافي والسياسي والاجتماعي في حقوق المرأة وواجباتها ،وانعكس ذلك على المشاركة المجتمعية والسياسية الهامة للمرأة في المجتمعات العربية ،وفي المقابل تبينت تأثير الأمية على مشاركات المرأة السياسية والاجتماعية ووعيها بذاتها ومعرفة ما لها وما عليها داخل المجتمع.

– رغم الارتفاع الكبير للنساء في مواقع صنع القرار في الآونة الأخيرة (2010.2015) بفضل الإصلاحات الكبيرة التي قامت بها الحكومات العربية منها الجزائرية، يعتبر ار1فاع شكلي فقط لأن معظم النساء المعينات في تلك المجالس تابعات للنظام وبالتالي فهو تمثيل عقيم وشكلي ومصلحي لفائدة النظام السياسي ،أما فيما يخص المناصب التي تمنح للمرأة في الحكومات العربية معظمها مناصب اجتماعية وثقافية(وزيرة الثقافة، وزيرة التربية....)

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ. المصادر:

- القرآن الكريم.

ب. قائمة المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

1. إبراهيم عبد الكريم علام شوقي ،الحقوق السياسية للمرأة المسلمة (دراسة تأصيلية تطبيقية مقارنة في الفقه الإسلامي) ،ط1،مكتبة الوفاء للنشر والتوزيع ،الإسكندرية ،2010.

2. أبو بكر أميمة، شكري شرين ،المرأة والجندر الغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، ط1، دار الفكر للنشر، بيروت، 2002.

3. ابراهيم أحمد السيد ابراهيم ،التعلم والتنمية البشرية (خبرات عالية)، ط1، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.

4. اسماعيل الأنصاري عبد الحميد، (رؤية تحليلة فقهية معاصرة)،ط1 ،دار الفكر العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2000.

5. بوعزيز يحي، المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2001.

6. بيبرس إيمان ،بطلات وضحايا (المرأة والسياسات الاجتماعية والدولة في مصر)،المجلس الأعلى للثقافة ،القاهرة ،2002.

7. جابر أحمد وآخرون، المرأة العربية في مواجهة النضالية والمشاركة العامة، سلسلة كتب المستقبل العربي (53) ط1 لبنان 2006.

8. حسن حسين خالد ،المرأة وقضايا معاصرة ، ط1 ،دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع،مصر ،2006.

9. حسن الساعاتي سامية، المرأة والمجتمع المعاصر، دار المصرية السعودية للنشر، القاهرة ،2006.

10. خضر صالح سامية،المشاركة السياسية والديمقراطية (اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا)،جامعة عين الشمس ،دار كتب عربية للنشر والتوزيع،2005.

11. الزيات عبد الحليم ،التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي الأبنية و الأهداف ،ج 2 ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ،2002.

12. سيد فهمي محمد ،المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، ط 1 ،دار الوفاء لدنيا الطبع والنشر ،الإسكندرية ،.2007

13. شلق علي وآخرون ، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية(بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)، ط3 ،لبنان ،1993

14. صبري عبد الله اسماعيل ،في التنمية العربية، ط 2 ،دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة ،1983.

15. طاشمة بومدين،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب (قضايا و اشكاليات)،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

16. فيصل حسين غازي ،التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث،بغداد ،199.

17. عبد الرشيد بدران محمود ،علم الاجتماع ودراسات المرأة تحليل استطلاعي، ط2، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة ،2006.

18. أبو غزالة هيفاء ، المرأة العربية والديمقراطية 2013،منظمة المرأة العربية ، ط1 ،مصر ،2014.

19. المحلاوي حنفي ،النساء ولعبة السياسية ،الدار المصرية اللبنانية للنشر ،ط 1 ،القاهرة ،1992.

20. محمد عبد الوهاب طارق، سيكولوجية المشاركة السياسية، دار الغريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000.

21. مسعود أماني، التمكين، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ،العدد 58، السنة الثانية، أكتوبر 2006.

22. مصطفى الأسعد محمد ،مشكلات الشباب الجامعي وتحديات التنمية ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،القاهرة.

23. نور عصام، دور المرأة في تنمية المجتمع ،مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية ،2006.

2. المجلات:

1. عباس عمار ،مشروع الإصلاحات السياسية أو تعديل الدستور بمفهومه الموضوعي ، مجلة الفكر البرلماني ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة معسكر .

2 . ليلى عبد الوهاب ،موقف علم الاجتماع من قضايا المرأة ،واقع المرأة الوفية ،مجلة الوحدة ،السنة الأولى ،العدد 9 ،المجلس القومي للثقافة العربية ،شركة تيب للطبع و النشر ،يوليو 1985.

3. كاظم شروق ،عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية ، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، العدد الثامن.

3. الرسائل الجامعية:

1. بودرهم فاطمة ،المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الديمقراطة الجزائرية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،قسم العلم السياسية،تخصص تنظيمات سياسية وادارية ،جامعة الجزائر3،2010. 2011.

2. بادي سامية ،المرأة والمشاركة السياسية،التصويت ،العمل الحزبي والعمل النيابي ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع التنمية،جامعة قسنطينة.

3. بوقنور اسماعيل ،التنمية ومعضلة الفساد الإداري ،دراسة حالة الجزائر (1961-2006)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ،تخصص تنظيم سياسي واداري ،قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ،2006. 2007.

4. حريزي زكريا ،المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية . الجزائر نموذجا . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،قسم :العلوم السياسية ،تخصص:سياسات عامة وحكومات مقارنة،جامعة باتنة ،2010-2011 .

5. نعيمة السمينة ،دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم(نماذج...)مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،تخصص ادارة الجماعات المحلية والاقليمية ،جامعة ورقلة ،2010. 2011.

6. مالكي مريم ، الاصلاحات السياسية وترشيد الحكم في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2004/2012 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات سياسية مقارنة ، جامعة المسيلة ، 2014/2015.

7. بن كادي حسن ، لتنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص تنظيم سياسي واداري،قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة ،2007 . 2008 .

8. بنت محمد محمود العزة ،تقييم دور المرأة الموريتانية في التنمية المحلية "تشخيص تعاونية جعبرينية للزرابي "،مذكرة تخرج لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة (المرأة والتنمية)،جامعة المولى اسماعيل،كلية الآداب و العلوم الإنسانية (مكناس)،2004،2005.

9. بن يزه يوسف ،التمكين السياسي للمرأة، واثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي،دراسة في ضوء تقارير التنمية الإنسانية العالمية(2003/2008) ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص:تنظيمات سياسية وإدارية ،جامعة باتنة ،2009/2010.

4. المنتديات والملتقيات:

أ. المنتديات:

1. المرأة العربية في التنمية المستدامة، سلسلة الزهراء :العدد 4، ط1، 2010.

2. الاصلاحات التشريعية المتعلقة بالمرأة في الجزائر ،منتديات الحقوق والعلوم القانونية .من الموقع الالكتروني:File:///D://html

3. تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى (دليل الممارسات الجديدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة)،برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

4. التمكين السياسي للمرأة المصرية...هل الكوتا هي الحل؟.

5. بن صالح عبد القادر، كلمة ألقاها منتدى النساء السياسيات العربيات في الجزائر 2009/01/24 .من الموقع الالكتروني :

http.//www.aljazaires.com /almassa/16983 . 20/ 05/20.08 :00

6 . بن عيد العنزي سعود،منتدى الدكتور سعيد العنزي ،من الموقع الالكتروني:-Dr-saud 30933-%c8%/cd /%cb d.pnp ? shouwthrea / a-com/ v b

00: 25: 15, / 13/04/2015,

7. شوب يونس ،النظرية النسوية ،منتدى البحوث والأدبية والخطابات و السير الذاتية الجاهزة html 6 6 7 248. http://www.stoob.com.

30: 29: 10/04/2015,18.

ب. الملتقيات:

1. أشغال الملتقى الخامس للمراة العربية ما بين 12 -16 نوفمبر 2007، بعنوان دور المرأة.

5. المواقع الالكترونية:

1. الانجازات الهامة للأردنيات في مجال المشتركة السياسية،من الموقع الالكتروني :3

http://womens.net /ar/n=index.php ? act=post&id

=7234.15:14,14/09/2013.13:45,25/05/2015

2. عبد الرحمان إيمان، نجاحات المرأة في العالم، من الموقع الالكتروني:2

Hawaamagzine.com/posts/15/11 /1987 .21/09/2009/.10 :19

,25/05/2015.

3. المرأة الجزائرية بالحقائق والأرقام من الموقع الالكتروني :

,13:45 013 .13/03/2 1911273 /contont/ Hayatouki .com /her .stories

.22/05/2015

4. مركز ماعت للدراسات الحقوقية و الدستورية "التمكين ....هل الكوتا هي الحل"؟ http://www.maat

5. منى منا ريهام الصواف، من الموقع الالكتروني:

http://www.vetogte.com.1406932,12:54,2/2/2015.11/05/2015

'22:34.

6. موقع التمكين السياسي للمرأة من الاصلاحات السياسية . قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة .من الموقع الالكنتروني :

http://www.facbook .com /per malink .php ?story –fbid =62438 des etudes de l'union du magrebarabe –march .13/2013-14/04/2015 .16 :25 /

7. النساء العربيات والمجتمع المدني ،من الموقع الالكتروني:

–hdr.org/ puplictions /other /ahdr /papers 2005/cherif .pdfwww.arab
.07 :28,19/05/2015.

6. المقالات:

1. نادية الأزمي ،المرأة و المجتمع المدني ، من الموقع الالكتروني :
www.hespress /03/05 /11.2013 :12. /73933.html /opinions . Com
.07 :12.19/05/2015

2. البقري زينب،المرأة والثورة في مصر ،ثلاث سنوات بين التمكين والتهميش،من الموقع الالكتروني: http://feker –online .com /kead article.php ?id =3.20 : 13,20/05/2015.

3. بلول صابر ،التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجيهات الدولية والواقع ،مجلة :دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ،المجلد 25،العدد الثاني ، 2009،ص650.من المرجع الالكتروني: www.gender clearing house .org /house/uplood/ /A.ssets/documents/PDF/atamkin asiyasi_li maraa _alarabia_PDF .2015 :34/04.04 .21

4.بودرهم فاطمة ،تمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي (التحديات والآليات)،جامعة مسيلة،الجزائر ،أكتوبر 2009.

5. بيبرس إيمان ،دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة ،دراسة حالة (جمعية نهوض وتنمية المرأة).

6. الجاف بريهان، المرأة و المجتمع المدني من الموقع الالكتروني:
www.hespress.com /opinions /73933.html.12:11 .07:12 2013-
.19/05/2015.

7. حمود الغرب خالد ،المشاركة السياسية للمرأة رؤية شرعية تنموية ، foundation future.arg /en/portals /o/PD F /2003 /attanuer ,repopt .pdf . 17 :33 _03/04/2015.

8. بن عزوز زينب، المرأة ب 145 مقعد في البرلمان ...سلطة تمثيل بعدد أم بقرار؟: http: //www .flmaouid /index –national/4546...145 .13 :25 ,14/03/2014.

9. أبو السعود نبيل ،من الموقع الالكتروني:

http://www.1.el-babad.com/1269377.29/11/2014.21:41.

10. بن قنة خديجة، واقع المرأة العربية والتحديات لبتي تواجهها،من الموقع الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/programs /bhim .dhthe.newes/2009/03/11

11. عدنني إكرام ،المرأة في المغرب بين المكتسبات والتحديات، من الموقع الالكتروني:

www.ncwegypt .com/index .ph/ar/media –centre/women worldara /10412013-10-33-45.22 :14,16/10/2013.07 :45,19/05/2015.

12. العزباوي يسرى ،من جمال عبد الناصر إلى محمد مرسي ،المرأة في المجالس المنتخبة،2013/12/11:13.29،من الموقع الالكتروني:

www .acrseg.org/2271/bcraml .

13. بنت عمران البوسعيدية سوسن، انجازات المرأة العمانية نفخرة على صدر الوطن، من الموقع الالكتروني:

http://oman daily .com/ ?p=165722,23:45,24/05/2015

14. عيسى حنا ،المرأة الفلسطينية مناضلة وطنية وحققت انجازات اقتصادية وسياسية من الموقع الالكتروني:

http://www.alwatan voice.com/arabic /news 2015/03 /05.673390.Html.15:03,05/03/2015,14:56.15:5 8,24/05/2015

15. كردي أحمد ،أهمية دور المرأة في التنمية السياسية، من الموقع: http://www.isexo.orgmaμ/ arabe /publications/taalimiath ps .plp.2010/5/13.16 :05.

16. كمال رانيا،اتجاهات فكرية في النظرية النسوية ،عود الند،المجلة الثقافية الشهرية ،العدد:86 ،ـ . .،الناشر:عدلي الهواري، مصر،من الموقع الالكتروني: www.oud nad.net/spip. ?article 860.13/04/2015

17. ماتو كبير،تمكين المرأة في افريقيا والعالم العربي (استحقاقات والفرص والتحديات) ،قسم العلوم السياسية ،جامعة آبوجا.

18. محجوب عثمان نازك ،المشاركة السياسية للمرأة السودانية،من الموقع الالكتروني: http://www.sudan.forall.org

19. المرزوقي عماد ،عدد النائبات في دول عربية على نظيراتهن في أعرق الدول الديمقراطية ،وكالة أخبار المرأة، من الموقع الالكتروني:http://wonews .net /ar /index .php ?ajax=preview w &id= 7243.13 :26- 14 /05/2015 .

20. محسن الصلوي انتصار،المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية كمشاركة المرأة في الانتخابات (دراسة ميدانية بمدينة تعز)، أكتوبر ،2008.

21. محمد عبد الحكيم، المرأة العربية في البرلمان ...السبق لمصر وقطر. من الموقع http:// www .dotms r. Com /details.

ب. المراجع باللغة الأجنبية:

Larissa lomnity, networks and maginality,life in a mexicam -1 shautyown.Academic press ;newyork,1977